



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • الثمن «50» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «00963 11 3120598» • بريد الكتروني: general@kassioun.org

خلف ضباب رفع الدعم:

تخفيض أجور ملايين السوريين

[12]



الافتتاحية

ما الذي يعنيه رفع الدعم اليوم؟

تحت مسمى «إعادة توزيع الدعم لمستحقيه»، جرى خلال الأيام القليلة الماضية إخراج ما يزيد عن نصف مليون أسرة سورية، أي حوالي 3 ملايين سوري، من فئة «مستحقي الدعم». وهو الأمر الذي انعكس مباشرة برفع سعر ربطة الخبز الواحدة لهؤلاء إلى 1300 ليرة سورية، أي إن تكلفة الخبز وحده إذا استهلكت أسرة من 5 أشخاص ربطتين يومياً ستصل شهرياً إلى 78 ألف ليرة سورية، أي إن الخبز وحده بات يستهلك تقريباً كامل وسطي الأجر.

منذ الستينيات من القرن الماضي، كانت سياسة الدعم اعترافاً من الدولة بأن الأجور لم تكن كافية؛ أي إن وسطي الأجور كان أقل من أن يؤمن الحد الأدنى لمستوى المعيشة.

والدعم بهذا المعنى، لم يكن غاية بذاته في أي يوم من الأيام، بل كان شكلاً من أشكال التوزيع الثانوي للثروة، هدفه تعويض أصحاب الأجور - وبشكل جزئي - عن تدني أجورهم عن الحد الأدنى لاحتياجات معيشتهم. الميل التاريخي للدعم بعد الستينيات كان متصاعداً، وأيضاً كتعويض جزئي عن الارتفاع المتزايد للهوة بين الأجور والأسعار، وبين أصحاب الأجور وأصحاب الأرباح. ومنذ تبني ما سمي «اقتصاد السوق الاجتماعي» عام 2005، ورغم استمرار الهوة نفسها بالاتساع، إلا أنه جرى عكس الميل التاريخي، والاتجاه نحو تخفيض الدعم التدريجي، وهو ما نرى استكمالته الآن.

يمكن لرفع الدعم أن يتم بحالة واحدة هي: أن تكون الأجور كافية. والأجور اليوم ليست غير كافية فقط، بل تكاد تكون بلا قيمة مقارنة بمتطلبات المعيشة.

يعود انخفاض القدرة الشرائية للأجور إلى عوامل عديدة، أبرزها هو: انخفاض سعر صرف الليرة السورية، بالتوازي مع الانتقال الذي جرى من احتكار الدولة لاستيراد المواد الغذائية الأساسية، إلى فتح باب اشتراك كبار التجار في هذه العملية، ومن ثم وصولاً إلى تسليم هذا الاحتكار بكامله لكبار التجار.

وإذا كان وضع الأجور في سورية اليوم، معروفاً وواضحاً مقارنة بمستوى المعيشة، فما الذي يعنيه رفع الدعم، غير أنه قولاً واحداً: تنفيذ لتوصيات صندوق النقد والبنك الدوليين؟

تلك التوصيات التي استهدفت الدعم ليست في سورية فقط، بل وفي كل البلدان التي سبق لها في أواسط القرن الماضي أن قامت ببعض الخطوات باتجاه العدالة الاجتماعية، وباتجاه بناء اقتصادات ذات إنتاجية عالية. يضاف إلى ذلك، ومن وجهة نظر مصلحة أصحاب الأرباح في الداخل، أن رفع الدعم التدريجي، وإن كان في بداياته، وفي أحد أوجهه، تعبيراً عن حاجة الفاسدين الكبار الذين امتلأت جيوبهم عبر نهب القطاع العام بالدرجة الأولى، إلى تحويل سرفاتهم من «تحت البلاطة» إلى الاستثمار، وبشكل شرعي، فإنه يعني اليوم أشياء إضافية أشد خطورة، من بينها: أولاً: إنهاء أية هوية إنتاجية حقيقية للاقتصاد السوري، وتحويله بشكل نهائي إلى اقتصاد مساعدات وضرائب ومضاربات وأعمال غير مشروعة.

ثانياً: إفقار الناس إلى هذه الدرجة، يعني دفعهم نحو الانخراط الإجباري في الأنشطة السوداء التي باتت مصدراً أساسياً للتمول بالنسبة للفاسدين الكبار المتحكمين بتقاليد الأمور، ويعني دفع البلد بأسرها إلى مسرح لاقتصاد الجريمة بأنواعه وفروعه المختلفة. ويعني تدميراً مباشراً لأسس وجود الدولة، ولأسس ترابط المجتمع، وضمناً تدميراً لأخلاقيات المجتمع وثقافته وبنية النفس العامة لسنوات لاحقة... ثالثاً: إفقار الناس إلى هذه الدرجة، يعني العمل لتطويعهم نحو القبول بكل الخيارات وبأية خيارات، بما فيها تلك التي تتضمن انزياحات كبرى عن النموذج التاريخي لسورية...

عملية رفع الدعم الجارية، وأد تهدد الدولة والمجتمع معاً، فإنها تعيد التأكيد على مهمة الحل السياسي وتنفيذ القرار 2254 كمهمة عاجلة لتحقيق التغيير الجذري الشامل، السياسي والاقتصادي - الاجتماعي...

شؤون عربية ودولية



فرنسا تتابع عقلية المستعمر في الجزائر والأخيرة تناور

18

شؤون محلية



سورية واحدة من بؤر الجوع الـ 20 الساخنة

08

ملف «سورية 2022»



من غاز أمريكا وحلفائها والصراع مع الروس

06

شؤون عمالية



سياسات أوصلتنا إلى الجوع

02

سياسات أوصلتنا إلى الجوع



بصراحة

■ محمد عادل اللحام



العمال محكومون بالفقر

ترتفع وتيرة الوعود التي يطلقها المسؤولون عبر وسائل الإعلام المختلفة، بتحسين الوضع المعيشي لعموم الفقراء، ومنهم: العمال، عبر أشكال من الاقتراحات، منها: خفض الأسعار وتعديل التعويضات المختلفة للعمال ومتممات الأجور، وتعديل قانون الحوافز الإنتاجية، ولكن جميعها تبقى بإطار القول لا الفعل، لأن القاعدة الأساسية التي يمكن أن تغير واقع العمال من حال إلى حال هي في حالة شلل أو تعطل، أي المعامل سواء في القطاع العام أو الخاص فكلهما تتدهور أوضاعهما. إن ذاك الكلام المعسول أصبح ثقيلاً على أسماع العمال لكثرة ترديده في كل مناسبة وغير مناسبة، وخاصة في المؤتمرات والاجتماعات العامة التي تُعقد، ويحضرها «أصحاب» العقد والربط.

العمال يطرحون في مجالسهم سؤالاً: لماذا تصدق الحكومة في وعودها والتزاماتها تجاه أصحاب الأموال وأصحاب النعم وتغدق عليهم ليزدادوا نمواً وثروة، ولا تصدق بوعودها معنا نحن العمال؟ أي: عندما نحشرهم في الزاوية بمطالبنا المشروعة يتحدثون عن تحسين معيشتنا محاولين إقناعنا بصدق نواياهم، مجرد نوايا فقط من أجل زيادة أجورنا، أو تعديل حوافزنا الإنتاجية، وغيرها من القضايا المرتبطة مباشرة في خروج وضعنا المعيشي من عنق الزجاجة.

الحكومة تعمل كل ما يجعل المغتنيين يغتنون أكثر والمفقرين يزدادون فقراً ابتداءً من رفع الدعم المتدرج وليس انتهاءً بمشروع الدفع الإلكتروني الذي احتشد من أجله الوزراء وملاك المصارف الخاصة لإطلاقه وكان الشعب السوري بفقرائه لا ينفقه سوى توطين أمواله في تلك المصارف لينفقها عبر بطاقتهم، وهذه واحدة من سلوكيات الحكومة التي تشير بها إلى عمق اهتماماتها بمن يستحقون الاهتمام.

العمال في مجالسهم يتساءلون عن سبب فقرهم، ومجرد طرحهم لهذا السؤال يعني اقترابهم من وعي الحقيقة، وعي مصالحهم ومصدر شقائهم، وبالتالي ابتداء أدواتهم التي ستجعلهم قادرين على رسم معالم طريق تحصيل حقوقهم المنهوبة، أي: إنهم سيكتشفون من خارجهم ومن تجربتهم قوانين الصراع مع من يستغلهم، ومن يحاول أن يجعل فقرهم أبدياً، وهذا لمن يطول لأن درجة الضغط على معيشتهم عالية، ودرجة النهب والمنع لحقوقهم أصبحت مركزة بشكل عال، وأصبح يقر بها القاضي والداني، ولم تعد تفيد كل الكلمات المعسولة عن تحسين أوضاعهم، التي تقال لهم دون خطوات ملموسة ومحسوسة يفتتح بها العمال، والأفان قانون الصراع دفاعاً عن المصالح سيكون حاضراً.

تاريخ 2/2/2022 لن يكون كما قبله في حياة الشعب السوري وربما سيذكره السوريون أكثر من تاريخ انفجار الأزمة عام 2011 على الأقل لأنه يوحدتهم في صف واحد في مقاومة الجوع، فبعد رفع الدعم ليس كما قبله فإذا كان قبل رفع الدعم وحسب إحصائيات الأمم المتحدة 90% من السوريين دون خط الفقر و12 مليون سوري يعانون من انعدام الأمن الغذائي فكيف ستكون النتائج بعد رفعه؟؟ وهل الموت جوعاً سيكون مصير السوريين؟

القطاع العام ودوره، وكل ما في الأمر أن قوى الفساد كانت تنتظر الفرصة المناسبة للانقضاض على دور جهاز الدولة الاقتصادي.

إطلاق رصاصه الرحمة

وبعد إتمام عملية إبعاد القطاع العام وإنهاء دوره في الحياة الاقتصادية خلال السنوات السابقة حان الآن إنهاء دوره الرئيسي في المجتمع، وهو عملية إعادة توزيع الثروة، وهذه المرة تستخدم ذريعة الأزمة وما سببته من قلة الموارد وعجز الميزانية، ليتم رفع الدعم عن المواطن «دون الاقتراب من أموال الفساد أو المساس بمصالح قوى الفساد كالعادة» وعملياً بدأ التخطيط لهذه اللحظة فعلياً منذ عام 2005 كما ذكرنا أعلاه، واليوم تستكمل هذه العملية عبر إنهاء دور جهاز الدولة الاجتماعي حيث بدأ اليوم وبشكل تدريجي ليتم بعد وقت قصير رفع الدعم نهائياً عن جميع فئات المجتمع وهو ما سيؤدي إلى ارتفاع كبير في الأسعار وفي مستويات الفقر وانتشار الجوع.

هل ستكتفي السلطة بهذه الإجراءات وبدأ الحديث اليوم عن تكلفة دعم الدولة للتعليم بكافة مراحله وللصحة وهو ما يمهد لرفع الدعم «كما تبين تجاربنا السابقة مع الحكومة» عن هذين

القطاعين الهامين في الدولة ليجري عملياً إنهاء أي دور اجتماعي لجهاز الدولة في حياة السوريين لتصبح حياتهم ومعيشتهم رهناً بمصالح قوى رأس المال وقوى الفساد التي ستصبح هي المتحكمة بمفاصل الاقتصاد بعد تصفية دور جهاز الدولة الاجتماعي، وقوى الفساد ومن خلال تطبيق الليبرالية الاقتصادية وتصفية جهاز الدولة تسابق الزمن قبل الانتقال إلى مرحلة تنفيذ الحل السياسي لكي تتهيأ الأرضية المناسبة لها كي تكون مالكة للثروة والمتحكمة بالاقتصاد، وبالتالي تحافظ على سطوتها ونفوذها السياسي وتمنع أية عملية تغيير من أن تمس بمصالحها.

هل يوجد حل؟؟

ولكن كيف علينا مواجهة هذه السياسات وهل هناك حل؟؟ أكثر المتفائلين يناشد السلطة للعودة عن قرارها ولكن تجارب الشعوب تؤكد بأن الحقوق تنتزع ولا تعطى، والشعب قادر على خوض المعركة مع قوى الفساد والانتصار عليها وإنجاز التغيير الحقيقي الجذري والشامل من خلال العمل السياسي الواعي لتنظيم صفوف الفقراء وتوحيد قواهم والدفع باتجاه التغيير الحقيقي.

بعد إتمام عملية إبعاد القطاع العام وإنهاء دوره في الحياة الاقتصادية خلال السنوات السابقة حان الآن إنهاء دوره الرئيسي في المجتمع

المؤتمرات السنوية لاتحاد عمال دمشق /3/



أنهى اتحاد عمال دمشق مؤتمراته السنوية لهذا العام من الدورة السابعة والعشرين بمؤتمرات نقابات عمال الصناعات الكيماوية ونقابة عمال الصناعات الغذائية ونقابة عمال الصناعات المعدنية والكهربائية وعمال الطباعة والإعلام ونقابة عمال التنمية الزراعية.

■ مراسل قاسيون

لم تختلف كثيراً هذه المؤتمرات عن التي سبقتها من حيث مطالب العمال الأساسية والمشاركة فيما بينهم والتي تتعلق بتدني الأجور إلى ما دون الحد الأدنى للعيش بأضعاف المرات، والتي يتكبد العمال بسببها مئات المصاعب، حيث لا تكاد هذه الأجور أن تسد رمق العمال وأسرهم، وطالبوا بزيادة هذه الأجور بما يتلاءم مع واقعهم المعيشي وإزالة سقوف الرواتب والأجور، وكذلك رفع نسبة الحوافز وتشمل كافة العاملين بتعويض الاختصاص المستحقين له، وإلغاء كافة أنواع الضرائب على الدخل والتعويضات. تحدثت العمال كما الذين قبلهم في المؤتمرات السابقة عن معاناتهم المريرة من شركات التأمين الصحي والصندوق المشترك من حيث المعالجة بكل أشكالها من تصوير أشعة بأنواعها من طبقي محوري أو مرنان.. إلخ، وتحاليل مخبرية، إضافة إلى صعوبة الحصول على الدواء وغلائه. كما عبر العمال عن معاناتهم من أزمة المحروقات وخاصة المازوت والخبز أيضاً، رفع قيمة الوجبة الغذائية أو تأمينها عينياً للعمال، وصرف مستحقات الإجازات للعمال الذين حالت ظروف عملهم دون الحصول عليها، الذي حال دون صرفها بلاغ مجلس الوزراء الصادر عام 2013، كما طالبوا بتشغيل عمال القطاع الخاص بالمساكن العمالية وتثبيت العمال المؤقتين.

لم تختلف كثيراً هذه المؤتمرات عن التي سبقتها من حيث مطالب العمال الأساسية والمشاركة فيما بينهم والتي تتعلق بتدني الأجور إلى ما دون الحد الأدنى للعيش

والمياومين، ومنح الوجبة الغذائية لمستحقها ورفع قيمتها، ومنح اللباس العمالي للعاملين ورفع قيمته وتوسيع خدمات التأمين الصحي ومعالجة مشكلاته وتأمين النقل للعاملين وحل مشكلة الأقساط العالية للسكن العمالي، وسد النقص باليد العاملة الفنية والخبرة وتحديث المطابع العامة وتعديل النظام الداخلي لمؤسسة الوحدة وتوزيع نسبة عشرة بالمئة من الأرباح على العمال ورفع قيمة الحوافز وطبيعة العمل وزيادة المخصصات الخاصة بالسلامة المهنية، وحل مشكلة الأقساط العالية للسكن العمالي وسد النقص باليد العاملة الفنية والخبرة وتحديث المطابع العامة وتعديل النظام الداخلي لمؤسسة الوحدة وتوزيع نسبة عشرة بالمئة من الأرباح على العمال ورفع قيمة الحوافز وطبيعة العمل وزيادة المخصصات الخاصة بالسلامة المهنية.

القطاعات بمرسوم المهن الشاقة وتأمين النقل الجماعي وإعادة العمل بمشروع الاستمطار ومنح طبيعة العمل لخريجي الثانويات الزراعية والبيطرية. نقابة عمال الصناعات الغذائية في مؤتمرها السنوي طالبت بتأمين القطع التبديلية الخاصة بالالات والمواد الأولية اللازمة للعملية الإنتاجية والحفاظ على الخبرات الوطنية وتأمين التغذية الكهربائية بشكل مستمر ومعالجة ديون القطاع وإعفاء مستلزمات الإنتاج من كافة الرسوم ومساعدة الشركات لتأمين السيولة المالية لاستمرار العمل. نقابة التنمية الزراعية، أكد أعضاء المؤتمر على ضرورة دعم القطاع الزراعي وتأمين متطلباته من بذار ومحروقات وأسمدة ومكثات زراعية وأدوية وبأسعار مدعومة والحفاظ على الثروة الحراجية وزيادة المساحات المشجرة والمساحات المزروعة بالمحاصيل الإستراتيجية والاهتمام بالثروة الحيوانية من دواجن وغيرها ومنع تهريبها، وطالبوا بإحداث دوائر للصحة والسلامة المهنية بكل القطاعات الزراعية وتشغيل العاملين في بعض

أكدوا على ضعف إجراءات الأمن الصناعي والصحة والسلامة المهنية، وغياب الفحص الدوري للعاملين، كما تمت المطالبة بمشفى عمالي يلبي تطالعات العمال في المعالجة الصحية وتحقيق الضمان الصحي للمتقاعدين. وقد عبرت هذه المؤتمرات عن نقص باليد العاملة في قطاع الدولة لدى كافة القطاعات الإنتاجية، إضافة إلى التسرب منها نتيجة تدني الأجور. حيث طالب عمال الصناعات الكيماوية بتشغيلهم بالأعمال الشاقة والمهنة الخطرة. وتعديل كافة القوانين والأنظمة النازمة للعمل بما يلبي مصالح وحقوق العمال، وأكد عمال الزجاج بأنه ليس لديهم أية تعويضات، وطالبوا بتشغيل المعمل وخاصة مشروع الفلوت المتوقع منذ أكثر من عشر سنوات. وفي مؤتمر نقابة الصناعات المعدنية تشميل عمال الإنشاءات المعدنية بالأعمال الخطيرة و شراء آلات حديثة لتحسين وزيادة الإنتاج

أكدوا على ضعف إجراءات الأمن الصناعي والصحة والسلامة المهنية، وغياب الفحص الدوري للعاملين، كما تمت المطالبة بمشفى عمالي يلبي تطالعات العمال في المعالجة الصحية وتحقيق الضمان الصحي للمتقاعدين. وقد عبرت هذه المؤتمرات عن نقص باليد العاملة في قطاع الدولة لدى كافة القطاعات الإنتاجية، إضافة إلى التسرب منها نتيجة تدني الأجور. حيث طالب عمال الصناعات الكيماوية بتشغيلهم بالأعمال الشاقة والمهنة الخطرة. وتعديل كافة القوانين والأنظمة النازمة للعمل بما يلبي مصالح وحقوق العمال، وأكد عمال الزجاج بأنه ليس لديهم أية تعويضات، وطالبوا بتشغيل المعمل وخاصة مشروع الفلوت المتوقع منذ أكثر من عشر سنوات. وفي مؤتمر نقابة الصناعات المعدنية تشميل عمال الإنشاءات المعدنية بالأعمال الخطيرة و شراء آلات حديثة لتحسين وزيادة الإنتاج



مؤتمراً عاماً، أسوة بالعمل على إصدار تشريعي خاص بالصناعة النفطية كون ذلك متعلقاً بحياة ومعيشة آلاف العمال وعشرات الآلاف من عوائلهم. الأمر المرير يكمن بأن هذه المطالب تجتر من سنة إلى أخرى، ومن مؤتمر إلى آخر، دون التساؤل عن سبب أو أسباب عدم تحقيقها، لا بل التراجع عن بعضها كما ورد بالمتن، والتي تكن بالوسائل والأدوات المتبعة، حيث السكينة بتسجيل المطالب بالمؤتمرات وكفى الله النقابيين من شر القتال، وعدم استخدام الحق الدستوري بالإضراب، والذي بدوره لا تستوي الأمور كما علمتنا التجربة من خلال عشرات السنين.

بداية العمل بالحقوق النفطية والغازية، وتم توقيفها مؤخراً بناءً على تفسيرات شخصية من بعض الإدارات. المرجو من ذلك صرف تعويض قيمة إذن السفر للأخوة العمال المحالين إلى المحافظات الداخلية بخصوص المعالجة الطبية. هذه المطالب العمالية المحقة، وغيرها الكثير، وعلى سبيل المثال وليس الحصر رفع الحد الأدنى للأجور، بغض النظر عن التعويضات للعاملين بأجر، بما يتناسب مع مستوى معيشي لائق بالإنسان المنتج من جهة، ومن جهة أخرى بما يتوازي مع أسعار السوق الملتهبة وباستمرار، رغم أن مؤتمر النقابة فرعي وليس

مؤتمر نقابة عمال النفط في الحسكة

■ مراسل قاسيون

العمل من أجل إصدار تشريع خاص بالصناعة النفطية والغازية، يضمن حقوق العاملين بهذا القطاع. العمل من أجل تأمين مستلزمات العمل الضرورية والمختلفة، التي تخص الآلات والمعدات ومواقع العمل الإنتاجية. من أجل الاستمرارية بالعمل للمنشآت النفطية والغازية، والحفاظ على جودتها وإنتاجها بالشكل الأمثل، مما يعود دعماً لاقتصادنا الوطني، ومن خلال الواقع الميداني لمواقع العمل والإنتاج، لولحظ النقص الكثير بالأيدي العاملة. نقترح ونطلب: من الجهات المعنية إجراء مسابقات تشغيل لكافة الشرائح العمالية ليتم سد النقص الحاصل بالأيدي لهذه المواقع الاقتصادية، والحفاظ على الاستمرارية بالعمل والإنتاج. العمل على إعادة ميزة الكسايي للعاملين بهذا القطاع الهام، وتأمين اللباس الواقي والعمالي لكافة العاملين بهذا القطاع، أو العمل من أجل

انعقد المؤتمر السنوي لنقابة عمال النفط في الحسكة بتاريخ 2-3-2022، حيث تركزت أهم المطالب من خلال المؤتمر السنوي للنقابة بالآتي:

منحهم بدلاً نقدياً عوضاً عن الكسايي العمالية. العمل على منح تعويض طبيعة الخطورة وصعوبة الإقامة لكافة العاملين، دون التمييز بين فئة وأخرى، كونهم يعيشون ويعملون بنفس الظروف البيئية والطبيعية. العمل من أجل فتح سقف الرواتب والأجور والمكافآت وكافة التعويضات المتممة للراتب، وذلك من أجل تحسين الوضع المعيشي للأخوة العاملين. رفع قيمة الاعتمادات المخصصة للطبابة والأدوية والطعام والكسايي، بما يتناسب مع الأسعار الراجحة بالأسواق. رفع قيمة الوجبة الغذائية للأخوة العاملين الذين يستفيدون من هذه الميزة، بما يتناسب مع الظروف الراهنة. صرف تعويض قيمة إذن السفر للمهمة المرضية للعاملين إلى أطباء دمشق من مديرية حقول الحسكة «الريميلان»، أسوة بباقي المديرية الأخرى، كونهم لديهم أمراض مهنية مزمنة بسبب الظروف الجوية والبيئية للنفط والغاز، وأن هذه الاحالات المرضية كانت تصرف منذ

نقابات عمال السويداء تعقد مؤتمراتها



اختتمت نقابات عمال السويداء أعمال مؤتمراتها بانعقاد مؤتمر نقابة عمال المصارف ومؤتمر نقابة عمال النفط والصناعات الكيماوية وطرح خلالهما العديد من المطالب المؤجلة والجديدة التي يناضل العمال من أجل تحقيقها.

■ مراسم قاسيون

مؤتمر عمال نقابة المصارف

تضمنت المداخلات

تأمين التدفئة في فصل الشتاء في مواقع العمل.

تأمين الآلات لعد النقود وكشف تزوير العملة. زيادة الكتلة النقدية المحددة لصرف عوائد الجباية من 5% إلى 10% لعمال المالية.

تحديث الحواسيب و الطابعات.

إجراء مسابقة لجميع الفئات في كافة المصارف بسبب كثرة الاستقالات والنقص في الكوادر البشرية.

تأمين وسائل نقل جماعية للعمال لتخفيف الأعباء المادية عنهم.

وتحديث شبكة ونظام تشغيل الصرافات التابعة للمصرف العقاري ومراسلة الإدارة العامة لإصلاح الأخطاء.

تأمين المولدات الكهربائية لعمل الصرافات. رفع الحوافز الإنتاجية.

تأمين النقل الجماعي للعمال من وإلى مراكز العمل.

ونقل الأضابير التأمينية من مؤسسة التأمينات الاجتماعية بدمشق إلى محافظة السويداء.

الإسراع بإصدار قانون المصارف العامة. رفع الحد الأدنى للأجور المعفاة من ضريبة الدخل وفتح السقف لكل الفئات.

زيادة عدد الصرافات في المحافظة للمصارف «عقاري- تجاري- تسليف».

زيادة قيمة قسيمة اللباس العمالي لتصبح متوافقة مع الأسعار الحالية. تثبيت العمال المؤقتين في مواقع عملهم.

مؤتمر نقابة عمال النفط والصناعات الكيماوية: أهم المطالب

زيادة الرواتب والأجور بما يتناسب مع الحد الأدنى لمستوى المعيشة حسب المادة 40 من الدستور.

تبني حق الإضراب المنصوص عليه دستورياً من قبل الاتحاد العام لنقابات العمال.

إلغاء كافة أنواع الضرائب بمختلف تسمياتها عن الرواتب والأجور التي أصبحت بمثابة تعويض معيشي.

تشغيل عمال القطاع الخاص براسم زيادة الرواتب وعدم الاكتفاء برفع الحد الأدنى لرواتب العمال.

مساواة عمال القطاع الخاص مع القطاع العام من حيث السكن العمالي والقروض من مصارف القطاع العام والتقسيم من صالات التجزئة للقطاع العام.

تسهيل عمل خط الكهرباء الخاص بشركة ريان بلاست ووقف القطع المتكرر والحماية الترددية كون الشركة دفعت كافة تكاليف مد وإنشاء هذا الخط.

إزالة المعوقات عن قرار البنك المركزي تمويل المستوردات باليرة السورية المتمثلة بشركات للصيرفة التي تشغل المبالغ لديها مدة لا تقل عن شهر قبل دفع ثمن المواد الأولية لشركات تصنيع المواد الأولية مما

الدولة، وتفويض مدراء الفروع بتسيير بعض القضايا الإدارية.

العدالة في التوزيع بين الكازيات والإعفاء من الضريبة ورفع هامش الربح لأصحاب المحطات. رفع سقف الحوافز الإنتاجية لكافة المواقع.

إلزام شركات ومؤسسات الدولة باسترجار الأحذية من معمل أحذية السويداء.

إعادة النظر بأسعار المعالجات السنية كونها على أسعار نشرة عام 1987.

رفد معمل أحذية السويداء بكوادر جديدة مؤهلة ومدربة إدارياً وفنياً.

رفد فرع محروقات السويداء بعمال من الفئتين الرابعة والخامسة.

ضرورة إجراء الفحص الطبي الدوري لكافة العاملين وخاصة عمال تعبئة مادة الغاز المنزلي في فرع محروقات السويداء.

الإسراع في تأمين آلة الحقن المباشر لمعمل أحذية السويداء بالسرعة القصوى.

يعرقل الإنتاج ويهدد مصير وحقوق العاملين في شركة ريان بلاست.

تثبيت عمال العقود السنوية والمؤقتين الذين لم يتم تشميلهم بالمراسم والقرارات السابقة وإعادة العمال المسرحين من فرع المحروقات في السويداء خلال الأزمة المشمولين بالعمو الرئاسي. إجراء مسابقات تعيين لسد النقص الشديد في اليد العاملة في كافة الدوائر والمواقع الإنتاجية.

استبدال الآلات القديمة بالآلات حديثة في كافة معامل القطاع العام في محافظة السويداء.

إلغاء الدمج في الشركات العامة والمعامل للآثار السيئة على العمال والإنتاج.

تشغيل عمال المحروقات في السويداء بالمرسوم 346/ 2006 للأعمال الشاقة والخطرة واحتساب السنة الفعلية بسنة ونصف.

إجراء دورات حاسوب لكافة العاملين في



وطالبت مداخلة لجنة النقل الداخلي بتحديد مواقع للباصات وزيادة عددها، وتعيين سائقين جدد وفنيين، وتشميلهم باللباس والتعويض والضمان الصحي.

المشكلة التي ذكرها كل من أصحاب التاكسي، وأصحاب السرافيس، وسائقي النقل الداخلي، بتحديد موافق لهم في المدينة، هذه تعتبر من رابع المستحيلات، بنظام السير المتبع في المدينة، والتي لا تستطيع أية سيارة نقل أن تنفق إلا في منتصف الطريق تقريباً، لكثافة السيارات المتوقفة على جانبي الشوارع الرئيسية في المدينة، وخاصة مدخلها الشرقي وشارع الثورة الرئيسي.

الجوانب الأخرى، والعمل على تبديل اللوحات التي تحمل اسم المحافظة، لما لاسم المحافظات بعينها، من آثار وأعباء على مالكيها. وذكرت المداخلة بترهل القائمين على عمل النقابة، وأنها منذ 2019 م دخلت مرحلة الترهل والموت السريري.

وكانت كل مداخلات أصحاب السيارات الخاصة لها شجون كبيرة ومتنوعة، وطلبوا بالفضل بين دور النقابة والشرطة، وخاصة في مجال مراقبي الخطوط، يجب تعيينهم من قبل النقابة وليس الشرطة، وتساءلت إحدى المداخلات عن الأسباب التي تجعل الزملاء ينسحبون من النقابة، بدل أن تسجل النقابة انتسابات جديدة.

في الصناعة التي تزيد أضعافاً على قيمتها في بقية المحافظات.

مداخلة لجنة سائقي الشاحنات، تحدثت عن الدور البطولي التي قامت به الشاحنات السورية في الأزمات من توصيل المؤن والسلاح والبضائع إلى أماكن متوترة، وكانت رافداً للجيش، وما تعرض له هذا القطاع من حيث تم فقدان شاحنات وسائقين وجرق وإتلاف شاحنات وسلبها مع طاقمها، لذلك طالبوا وزارة النقل بتفعيل صندوق تعويض الخسائر، وفك احتباس موجوداته أو الإعلان عنها، لأنه في عام 1990 م كانت موجودات الصندوق 3/ مليارات ليرة، وهي من حق أصحاب الشاحنات المتضررة، وطرطوس خسرت أكثر من 30/ شاحنة، وطلبوا بإعادة النظر بالرسوم على الشاحنات السورية من المرافئ السورية إلى الأردن والخليج، وأعطى مثالاً: شاحنة محملة بالبضائع، حتى تدخل إلى الأردن بحاجة إلى دفع 4/ ملايين ليرة، كان سابقاً 500/ ليرة تصل إلى كل البلدان حتى دبي، والآن يريدون تأميناً سنوياً ما يقارب 10/ ملايين ليرة، لأنهم لا يعترفون بالتأمين السوري، يجب حل هذه المشكلة مع

قطع التبديل والعلاقة المتوترة مع قطاع الشرطة والضبوط المجحفة... وعلا صوت البعض احتجاجاً «بهكذا ظلم لا نستطيع إطعام أولادنا».

مداخلة لجنة كراج القدموس، ذكرت بأن الكراج في القدموس ليس بكراج، بل فسحة تداخل فيها كل أنواع السيارات، وكما عملت لنا البلدية عقد استئجار للمساحة، عملت نفس العقد مع جهات أخرى كـ «النقل والمصرف ومكتب المصالحة» ويخلق لنا مشاكل يومية ومشاجرات مع جهات عدة، وأنه يوجد على خط القدموس بانياس 41/ سيارة، مخصصاتها من المازوت لا تكفي عمل أكثر من الساعة العاشرة، والبقية تعتمد على المازوت الحر، وطلبوا بزيادة مخصصات المازوت.

وشكت مداخلة خط سرافيس طرطوس صافيتا من التغيير المستمر لكازيات تعبئة المازوت، وكثيراً ما تكون الكازية خارج الخط العام، ومشكلة المطبات التي تميز هذا الخط، للكثافة السكانية عليه، ومنذ سنوات والمطالبة مستمرة، ولم يطالبوا بإزالتها، بل وجوب دراستها هندسياً لسوء تنفيذها، وطلبوا بمراقبة القطع التبديلية

■ مراسم قاسيون

بتاريخ 2022/1/30 عقد مؤتمر نقابة عمال النقل البري والسكك وكانت المداخلات هي التالي:

تم دمج نقابة السكك الحديدية، في عام 2019م مع نقابة النقل البري، وما رافق ذلك من الاختلاف والاختلال في تعاطي الصناديق مع مستحقات العمال، وخاصة أن النقابة المدمجة هي نقابة لعمال «موظفي الدولة» القطاع العام، في حين نقابة النقل البري هي بمعظمها، ليس بمفهوم قطاع خاص، بل ملكيات فردية، سواء كانت «تاكسي أو سرفيس أو شاحنة» ما عدا باصات النقل الداخلي، والتقرير الذي قدمه مكتب النقابة، يشمل بالكامل ما قدم إلى عمال القطاع العام وليس إلى تلك الشريحة الأكبر وهي أصحاب السيارات الخاصة، فالمداخلات الأولى كانت حول مستحقات عمال القطاع العام من اللباس والتعويض والاختصاص وبدل الطعام والتثبيت والفاتورة الطبية والضمان الصحي والتقاعد والسكن العمالي وصندوق نهاية الخدمة... في حين كانت المداخلات الثانية تتحدث عن مساوئ الطرقات والمطبات وغلغاء

نقابات عمال طرطوس

تعقد مؤتمراتها،

والنقابيون يطرحون

ما عندهم من قضايا،

والتبرير لعدم إنجاز

المطالب التي يطرحها

النقابيون هو سيد

الموقف.

من حبس الليرة إلى انفلاتها.. نحو المزيد من الإفقار العام



وأسعار الخدمات. الواقع يقول سلفاً: إن القطاع الإنتاجي «الصناعي والزراعي والحرفي»، والذي يعمل عليه بشكل رئيسي ليخلق التناسب المطلوب بين حجم الإنتاج الحقيقي والكتلة النقدية الواجب توفرها للتداول، هو في أسوأ حالاته، ولا تتوفر النية الحقيقية لإخراجه من أزماته، وبالتالي، فإن ضخ المزيد من السيولة النقدية بظل هذا الواقع من الترددي في القطاعات الإنتاجية لن تكون نتيجته إلا مزيداً من التضخم، ومزيداً من تراجع قيمة الليرة الشرائية، أي مزيداً من الإفقار لعموم المواطنين.

المستفيدون الكبار

تجدد الإشارة إلى أن كل ذلك يصب طبعاً على شكل مزيد من الأرباح في جيوب كبار المتحكمين بهذه السيولة النقدية في الأسواق، وخاصة المضاربين بالعملة الأجنبية، والناشطين في التجارات غير المشروعة، بما في ذلك تلك العابرة للحدود، وليس شرطاً أن يكون هؤلاء الكبار من المقترضين طبعاً، لكنهم هم أنفسهم كبار حيتان الثروة والفساد في البلد، التي تعمل السياسات لمصلحتهم. على جانب آخر، فإن المقترضين، وخاصة الكبار منهم، سيستفيدون من تراجع القيمة الشرائية لليرة عند تسديدهم لتلك القروض، بحال سدودها طبعاً، سواء كانت على شكل أقساط شهرية أو على شكل دفعات مستحقة بهوامش زمنية معينة، وسيكون الخاسر في هذه الحالة هي المصارف المقرضة أيضاً «عامة أو خاصة».

بمطلق الأحوال، وعلى ضوء القرارات أعلاه، وكنيجة لجملة السياسات المتبعة الميؤوس منها في أن تكون في مصلحة الإنتاج والمنتجين الحقيقيين والمستهلكين على السواء، يبدو أننا مقبلون على نهج جديد في قيمة الليرة الشرائية، وسنمضي قدماً نحو المزيد من التضخم، أي مزيد من الترددي المعيشي والخدمي، والمزيد من الإفقار العام. فمصالح حيتان المال والفساد أهم وأولى وفقاً للسياسات الحكومية المتبعة من كل المصالح الأخرى، بما في ذلك المصلحة الوطنية.

موظفين، بدلاً من 5 ملايين ليرة. أما ما يتعلق بالمصرف العقاري، فقد نقل عن مدير المصرف العقاري بتاريخ 2022/2/3، أن: «المصرف يقوم حالياً بدراسة واقع السحوبات وحركة الإقراض ليقرر في ضوء ذلك رفع السقوف من عدمه».

وفي تصريح سابق لمدير المصرف بتاريخ 2022/1/20، قال: «إن ودائع المصرف خلال العام الماضي تجاوزت 669 مليار ليرة، وبينما بلغت نسبة قروض الترميم من القروض الممنوحة من قبل المصرف لعام 2021 البالغ عددها 3808 بمجموع 22,9 مليار ليرة سورية، بنسبة 44%»، مضيفاً: «أن ترميم رأسمال المصرف العقاري حتى 16 مليار ليرة بعد خسائر متراكمة على مدى عدد من السنوات الماضية سمح للمصرف برفع قيمة الإقراض للعميل الواحد حتى ثلاثة مليارات ليرة، إذ كانت قدرة المصرف على إقراض العميل الواحد لا تتجاوز أكثر من 600 مليون ليرة».

نحو المزيد من الإفقار

من المفروغ منه، أن جملة القرارات أعلاه ستؤدي إلى ضخ المزيد من السيولة النقدية في الأسواق المحلية، تتمثل بفائض السيولة المتوفرة في المصارف والمتاحة للإقراض، وهي كتلة نقدية كبيرة لا شك. لكن ما هي الانعكاسات المتوقعة بنتيجة البدء بتنفيذ عمليات الإقراض بحسب مضامين هذه القرارات؟

بحسب الاختصاصيين، وبكل اختصار، فإنه من المفترض أن ضخ العملة في الأسواق يتم عادة بما يتناسب مع حقيقة الإنتاج بشكل رئيسي، وهذا يعتبر أحد الأدوار المناطة بالسياسات المالية والنقدية. فعند اختلال هذا التوازن والتناسب ترتفع معدلات التضخم، وتخفض القيمة الشرائية للعملة، أي يتضرر بالنتيجة عموم المواطنين، كما يتضرر خاصة كل ما يتعلق بالتعاملات الإجلة.

فأية هزة بقيمة العملة تنعكس سلباً على أسعار السلع عموماً، وعلى قيم البيوع الآجلة، وعلى سداد القروض، وكذلك على تحديد قيم

بعد كل الإجراءات المالية والنقدية التي تم اتخاذها وتنفيذها رسمياً، وخاصة خلال السنتين الماضيتين، والتي تتلخص كهدف بحبس الليرة ومنع المضاربة بها، والحد من تداول السيولة النقدية ما أمكن، وبغض النظر عن مدى دقتها وصوابيتها، فقد كان من أحد نتائجها تضخم الكتلة النقدية في المصارف، العامة والخاصة، وصولاً إلى فائض سيولة كبير غير مستثمر عملياً، فقد بدأت آليات الإفراج عن فائض السيولة المصرفية تلك، من خلال مجموعة من القرارات المالية والنقدية المتلاحقة، التي فسحت المجال أمام المصارف «العامة والخاصة» لتفتح بوابات الإقراض على وسعها، مع فتح السقوف لبعضها، ورفعها لبعضها الآخر.

■ عاصم بوظو

فهل حققت الإجراءات المالية والنقدية غايتها وأهدافها المعلنة وصولاً لحال الاستقرار المالي والنقدي، وخاصة على مستوى الحفاظ على القيمة الشرائية لليرة، كي يتم اتخاذ قرارات الإفراج عن السيولة النقدية الفائضة والمعدة للإقراض بهذا الشكل؟

قرارات المصرف المركزي

لقد صدر عن مجلس النقد والتسليف القرار رقم 433/م. ن تاريخ 2021/12/30 المتضمن السماح للمصارف العاملة بمنح التسهيلات الائتمانية على شكل «قروض/ تمويلات» لتمويل المشاريع الصناعية وفق القائمة المرفقة بالقرار المذكور، إضافة إلى مشاريع إنتاج الطاقة المتجددة، وبدون التقيد بسقوف الإقراض المحددة بموجب التعميم رقم 16/4774/ص لعام 2020 الصادر وفق توصية اللجنة الاقتصادية رقم 35 لعام 2020، وقد سبق لقاسيون أن أفردت مادة خاصة بهذا القرار عند صدوره، تحت عنوان: «الكرم الحاتمي للمصرف المركزي لمصلحة من؟».

وكذلك صدر القرار رقم 434/م. ن تاريخ 2021/12/30 المتضمن استثناء المصرف الصناعي من أحكام المادة 6 من القرار رقم 433/م. ن فيما يتعلق بالحدود القصوى لكتلة التسهيلات الممنوحة من محفظة التسهيلات الائتمانية المنتجة لدى المصرف، بما ينسجم مع طبيعة المصرف المذكور الموجهة بشكل أساسي للقطاع الصناعي، وباعتبار محفظته الائتمانية تقوم أساساً على تمويل ودعم هذا النوع من المشاريع، وحسب الشروط والسياسات والإجراءات المتبعة لديه. وبحسب بيان صادر عن المصرف المركزي

بتاريخ 2022/1/31، وتم نشره على صفحته الرسمية، «أصبح متاحاً للمصارف تمويل المشاريع الصناعية بما فيها مشاريع الطاقات المتجددة من المصارف اعتباراً من تاريخ تبليغ القرار رقم 433/م. ن وفق الضوابط والشروط والأحكام المبينة ضمنه والمتبعة لدى المصارف، وصولاً إلى تحقيق الأهداف المرجوة في دعم المشاريع الصناعية في المرحلة الحالية والمقبلة وانعكاس أدائها على الاقتصاد الوطني».

قرارات خاصة بالمصارف العامة

أعلن مصرف التوفير، بتاريخ 2022/1/31، عن حزمة قرارات جديدة تم بموجبها رفع سقف القروض، وتخفيض عدد الكفالات وتعديل طريقة احتساب الفائدة، وتسهيل فتح الحسابات المصرفية، أبرزها: رفع سقف القروض الممنوحة لذوي الدخل المحدود مدنيين وعسكريين إلى 5 ملايين ليرة سورية بدلاً من مليوني ليرة، كذلك تم أيضاً تعديل سقف قروض المتقاعدين ليصبح مليونين ونصف المليون ليرة سورية بعدما كان مليون ليرة.

وأصدر المصرف التجاري السوري، بنفس التاريخ 2022/1/31، التعليمات التنفيذية للقروض الذي يمنحه لشراء عقار سكني أو تجاري «جاهز أو على الهيكل» بحد أقصى 100 مليون ليرة سورية، والتي تضمنت مجموعة من الاشتراطات، مع تحديد لنسب الفائدة على القروض، وغيرها من الضوابط الأخرى.

كذلك أصدر المصرف التجاري السوري، بتاريخ 2022/2/1، قراراً يقضي برفع سقف القرض الشخصي إلى 25 مليون ليرة سورية بضمانة عقارية، بدلاً من 20 مليون ليرة، وإلى 10 ملايين ليرة بضمانة رواتب كفاء

أية هزة بقيمة العملة تنعكس سلباً على أسعار السلع عموماً وعلى قيم البيوع الآجلة وعلى تحديد قيم وأسعار الخدمات

من غاز أمريكا وحلفائها والصراع مع الروس



المنطقة) ما يشكل سبعة أضعاف ما شحنته قطر (6 شحنات فقط) إلى ذلك السوق المربح نفسه خلال الفترة نفسها (منذ منتصف كانون الأول 2021 حتى أواخر كانون الثاني 2022).

ويبدو أن إعادة تحويل بعض الغاز القطري إلى أوروبا، محكومة بمحدوديات على مستويين: سياسي واقتصادي.

فعلى المستوى السياسي، نقلت الصحيفة الأمريكية نفسها عن مستشار قطري لم تذكر اسمه قوله: «سياسياً، نحن حريصون جداً على مساعدة كل من الولايات المتحدة وأوروبا، لكن في الواقع لا يمكننا الابتعاد عن التزاماتنا طويلة الأجل تجاه آسيا ولو لفترة قصيرة» مضيفاً بأنه «سيتمتع على الولايات المتحدة واللاعبين الآخرين في أوروبا بذل الكثير من الإقناع هنا».

أما على المستوى الاقتصادي المباشر، فإنه

إلى أوروبا، خلال أقل من شهر. ويتسابق المسؤولون الأمريكيون والأوروبيون مع الزمن لإيجاد بدائل قصيرة الأجل لإعادة ملء الاحتياطات المستنفدة.

ووفقاً لـ «وول ستريت جورنال» كان هناك يوم 27 كانون الثاني الماضي أكثر من 24 ناقلة في طريقها من الولايات المتحدة إلى أوروبا، بإغراء من أسعار الغاز المرتفعة هناك. ولم تكن 33 ناقلة أخرى قد حددت وجهتها بعد، ولكنهم رجحوا وصولها إلى أوروبا أيضاً. ولكن الصحيفة نفسها لفتت إلى أن هذه الأرقام «لن تعوّض سوى عن جزء صغير» من الإمدادات الروسية في حال توقفت هذه الأخيرة كلياً، نقلاً عن شركة تحليلات النفط Vortexa Inc.

ولنقارن بين قطر والولايات المتحدة، فإن هذه الأخيرة أرسلت 42 شحنة غاز مسال إلى شمالي غرب أوروبا «أكبر سوق في

تأتي المساعي الأمريكية لتأمين ما تيسر من قطرات الغاز الطبيعي المسال من أي مصدر قد «تمون عليه» من كوريا الجنوبية إلى اليابان وقطر وحتى أذربيجان، كخطوة تعتقد واشنطن أنها قد «تحرر» بواسطتها أوروبا ولو مؤقتاً وقليلاً من ضغط اعتمادها على الغاز الروسي، وأنها قد تجر بذلك بعض المترددين أو الخائفين في أوروبا للانزلاق إلى درك أعمق من العدوانية وقرع طبول الحرب ضد روسيا. لكن حتى صحيفة «وول ستريت جورنال» نفسها شككت بإمكانية جمع الكمية المطلوبة وهي أكثر من 10 مليارات متر مكعب «حوالي 6% من سوق هذه السلعة» لترسلها إلى أوروبا التي تستورد 70% من إجمالي صادرات الغاز المسال الأمريكي، في حين قال مصدره الأمريكيون: إنهم قدموا أقصى ما يستطيعون. فما مدى جدية الحديث عن الغاز القطري في هذا الشأن؟ وما الثمن السياسي والاستراتيجي المترتب على قطر وغيرها في حال تقاربوا أكثر مع واشنطن التي تحاول ترتيب تركة «فوضاها» قبل استكمال انسحاباتها الاضطرارية من تاريخ «القرن الأمريكي»؟

■ فيديك قره باغي

الأردن، وأستراليا واليابان والفلبين، إضافة إلى كيان الاحتلال «إسرائيل». الأمر الذي يعني وفق قناة CNN الأمريكية «الاستفادة من المخزون الاحتياطي الحربي الأمريكي بالإضافة للسماح لشركات خاصة من هذه الدول للتنافس على عقود لصيانة وتصليح وترميم المعدات العسكرية الأمريكية... وإمكانية توقيع اتفاقيات مع الولايات المتحدة الأمريكية لإجراء تدريبات مشتركة»، ولكن بالطبع بخلاف العضوية في الناتو، فإن واشنطن غير ملزمة تقليدياً بالدفاع عن «الحليف غير الناتوي» في حالة التعرض لهجوم عسكري.

والمكافأة الثانية على ما يبدو، السماح لقطر بإبرام صفقة مع شركة «بوينغ» لشراء 34 طائرة شحن من طراز «777 إكس» مع إمكانية إضافة 16 أخرى. ووفق قناة الجزيرة القطرية، يتجاوز حجم الشراكة الاقتصادية بين قطر والولايات المتحدة 200 مليار دولار.

لن يكفي الغاز الأمريكي ولا القطري ولا الأذري

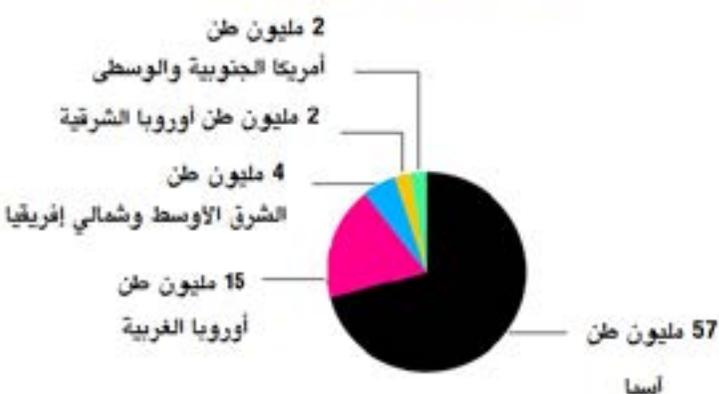
تتوقع واشنطن مدى زمنياً قصيراً لتحويل المطلوب من شحنات الغاز المسال في العالم

لا جدال بأن روسيا هي مصدر الغاز الأضخم والأرخص والأسهل للقارة الأوروبية، عبر شبكة الأنابيب العابرة لبيلاروسيا وأوكرانيا. ووصف ديمتري بيسكوف المتحدث باسم الكرملين في 24 كانون الثاني الماضي فرضية «قطع الغاز الروسي» بأنها «مثال رائع إضافي على هستيريا وهمية».

وتأتي زيارة أمير قطر تميم بن حمد آل ثاني لواشنطن، الإثنين 31 كانون الثاني الماضي، ولقاؤه بايدن وبلينكن وأوستن وغيرهم، لتتضمن ملف الطاقة دون أن تقتصر عليه، فعلى الأجندة أيضاً شؤون إقليمية ودولية كالملف الإيراني والأفغاني والفلسطيني... ويأمل بايدن من قطر «المالكة لثالث أكبر احتياطي للغاز بعد روسيا وإيران» أن توجه بعض ناقلات غازها المسال إلى أوروبا في حال تدهور الأوضاع. أما عن «المكافأة» الأمريكية فظهر منها حتى الآن: إعلان البيت الأبيض في اليوم نفسه منح قطر تصنيف «حليف رئيسي من خارج الناتو» على غرار عدد من الدول قبلها، مثل: مصر والبحرين والكويت وتونس والمغرب

على المستوى الاقتصادي المباشر حتى لو تمكنت قطر من تأمين بعض الغاز لأوروبا فإن الأحجام ستكون أصغر من أن تحدث فرقاً كبيراً

صادرات قطر من الغاز المسال في 2021



Source: Ship-tracking data compiled by Bloomberg

إلى التكاذب الإقليمي والدولي في منطقتنا

الأمريكية الفعلية من وراء الضغط الهائل الذي تمارسه على «حلفائها» لتحقيق هدف معلن يكاد يتفق الجميع على أنه مستحيل التحقيق؟

لا شك أن أبسط الإجابات هي: أن الولايات المتحدة تحاول استخدام ملف الغاز في إطار صراعها المفتوح مع الروس، وبالتأكيد إن استطاعت الاستفادة بتسويق قسم من غازها المسال فسيكون ذلك مكسباً اقتصادياً وسياسياً، ولكن هذه الإجابة وحدها أبسط من أن تعكس حقيقة ما يجري.

ولذا يمكن التفكير في الأبعاد الإضافية التالية:

يستخدم الأمريكيان ملف الطاقة كجزء من عملية التصعيد الشامل، وليس بغرض استبدال الغاز الروسي بغيره، بما فيه القطري أو الأمريكي، وليس حتى بهدف إحداث استبدال جزئي ذي معنى، فلا هذه ولا تلك ستتحقق؛ ولكن بالدرجة الأولى بهدف استخدام هذا الملف كأداة إضافية في عرقلة حركة التقارب الموضوعي التي تزداد عواملها بين أوروبا (وخاصة ألمانيا) من جهة، وبين روسيا من الجهة الأخرى. وربما يمكن حتى فهم «الأزمة الأوكرانية» بأحد جوانبها في الإطار نفسه، أي كأداة في تعقيد العلاقات الأوروبية الروسية، وقل الأمر نفسه عن سياسات العقوبات.

مساحات «تكاذب» جديدة

ضمن مسألة الطاقة نفسها بصورتها العالمية، ظهرت مشاهد فرعية تصب في نهاية المطاف المصب نفسه، ولكنها تبدو أيضاً قائمة بذاتها من حيث غاياتها التفصيلية... من ذلك مثلاً: ما نراه الآن من إنهاء الولايات المتحدة عملياً لتجمع خط غاز شرق المتوسط (والذي كانت دراسات عديدة تقول مسبقاً بانخفاض أو حتى عدم جدواه الاقتصادية).

هذا الإلغاء، مصحوباً بدور إماراتي مع تركيا، وما جرى الحديث عنه من صفقات، «إذ بات معتمداً أن تلعب الإمارات دور وسيط لـ «الإسرائيلي» يدفع عنه أعباء دخوله إلى ساحات جديدة»، وكذلك زيارة رئيس كيان الاحتلال إلى تركيا، كل ذلك، وإن كان غطاؤه موضوع غاز المتوسط والمناطق المتنازع عليها هناك، إلا أنه من الواضح أن غاياته أبعدها...

فبينما تسعى الولايات المتحدة ضمن هذه الرزمة الوهمية الجديدة - المستندة إلى خط غاز وهمي يمر من قطر صوب تركيا فأوروبا - إلى استمالة تركيا ضمن الحملة الشاملة من التصعيد ضد روسيا، فإن تركيا وضمن البراغمة المعروفة عن سلطانها، تمثل أنها تصدق هذا الوهم لتكسب مسألة الاعتراف بما تريد من حدود بحرية، بل وتؤدي أدواراً إضافية عبر تكثيف التصريحات والتحركات المتعلقة بالقرم وأوكرانيا، وتستأنف علاقاتها التاريخية مع «إسرائيل»، والتي لم تنقطع بشكل كامل في أية لحظة.

وبطبيعة الحال، فإن تعقيد الأمور ضمن ألعاب التكاذب المتبادل هذه، من شأنها أن تعقد الموضوع السوري نفسه... ولكن الجيد في الأمر أن موضوع التكاذب القائم شديد الهشاشة باعتماده على الغاز من جهة، وباعتماده على إمكانية مفترضة للاستمرار في حالة التصعيد حول أوكرانيا... وذلك في الوقت الذي تبدو فيه المؤشرات أكثر وضوحاً بأن المسائلتين لا تسيران بالطريقة التي تنشدها واشنطن، ولا بالتوقعيات المخطط لها...



وإذا سمحت ألمانيا ببدء تدفقه عبر «السييل الشمالي 2» ستتضاعف كمية صادراته إلى ألمانيا، التي يتم توجيهها حالياً عبر خط أنابيب «السييل الشمالي 1».

خلال قمة «هانديلسبلات» للطاقة في ألمانيا التي عقدت في كانون الثاني الماضي (2022)، صرح ماركوس كريبير، الرئيس التنفيذي لإحدى أكبر شركات الطاقة الألمانية «وهي شركة RWE AG القابضة المتخصصة بتجارة الغاز وتوليد الكهرباء ونقلهما وتوزيعهما» قائلاً بوضوح: «لا بد من تغيير الغاز الروسي على المدى القصير». وسبق لدراسة أجريت عام 2015 بتكليف من وزارة الاقتصاد الألمانية لمحاكاة «توقف مفاجئ بتوصيل الغاز الروسي»، أن خلصت إلى نتيجة مفادها، أن مرافق تخزين الغاز الألمانية يجب أن تكون ممتلئة بنسبة 60% على الأقل لتلبية الطلب في حال حدث توقف مفاجئ للغاز الروسي. ولكن وفقاً لبيانات جمعية «البنية التحتية الأوروبية للغاز» الصادرة في 19 كانون الثاني 2022 فإن الخزانات الألمانية ليست ممتلئة سوى بنسبة 44%، وسرعان ما انخفض هذا المخزون إلى 42% بعد نحو أسبوع «وهي أيضاً النسبة الوسطية لامتلاء احتياطات الغاز في الاتحاد الأوروبي عموماً يومذاك».

أبعاد أخرى

لعمليات الضغط الأمريكي

إذا كانت الحسابات الاقتصادية الصرفة واضحة بالنسبة لمختلف الدول، وخاصة الأوروبية، بما يتعلق بمسألة الطاقة وخطوطها وتوريداتها، وضمنها الغاز الطبيعي، فإن السؤال المنطقي الذي يطرح نفسه هو حول طبيعة الغايات

جورنال - إلى أن زيادة إنتاج الغاز ليست العقبة الرئيسية الحائلة دون قدرة الولايات المتحدة الأمريكية، أو غيرها على دعم أوروبا بالغاز، وحتى بفرض زيادة الإنتاج تقنياً، تبقى مشكلة الاختناقات بالنقل والشحن إلى الخارج، حيث لا تملك الولايات المتحدة سوى عدد محدود من محطات إرسال الغاز الضرورية لنقله لمسافات طويلة، كما أن هذه المنشآت تعمل سلفاً بالفعل بطاقتها شبه القصوى منذ شهور.

مشكلات البنية التحتية لدى المستوردين الأوروبيين

كمثل على الصعوبات اللوجستية والبنية التحتية غير الجاهزة في الاتحاد الأوروبي تجاه طوارئ الغاز، تجدر الإشارة إلى أن إسبانيا التي رغم إطلالتها الجغرافية على المتوسط وقربها من الجزائر كمورد محتمل، لكن لا تملك شبكة ربط بأوروبا القارية في الداخل لنقل الغاز إلى باقي بلدانها، رغم أن إسبانيا تملك مرافق لاستقبال الغاز المسال. بالمقابل، فإن ألمانيا أكبر اقتصادات الاتحاد الأوروبي، لا تملك حتى منشآت المرافق المجهزة لاستقبال الغاز المسال المستورد، وستحتاج إلى الاعتماد على فرنسا أو بولندا أو غيرها لذلك. وهذه مشكلة بهندسة الاتحاد الأوروبي نفسه، وتبرز إخفاقات في اندماج اقتصاداته وتكامل أعضائه بالذات. اعترافات أوروبية: لا بديل عن الغاز الروسي

تؤمن روسيا حوالي 40% ووسطياً من حاجة الغاز الطبيعي للكافة الأوروبية المؤلفة من 27 بلداً، وتصبح النسبة أعلى في ألمانيا المعتمدة على الغاز الروسي بأكثر من 50%.

حتى لو تمكنت قطر من تأمين بعض الغاز لأوروبا فإن «الأحجام ستكون أصغر من أن تحدث فرقاً كبيراً» وفق ما أوردت بلومبيرغ، مذكراً بما أعلنه وزير الطاقة القطري سعد الكعبي في تشرين الأول 2021 بخصوص إنتاج وتصدير بلاده للغاز: «لقد بلغنا الحد الأقصى... نحن ننتج ما في وسعنا» مضيفاً بأن صادرات الغاز الطبيعي المسال القطرية تبلغ نحو 80 مليون طن سنوياً.

يضاف إلى ذلك، أن قطر مرتبطة فعلاً بعقود توريد غاز استراتيجية الطابع مع عدد مهم من بلدان شرق آسيا، وعلى رأسها طبيعة الحال الصين. وهذا النوع من العقود لا يقتصر على توريدات الغاز فحسب، بل يشكل جزءاً من حزمة عقود تتضمن جملة من الاستثمارات المتبادلة التي لا يمكن النكوص عنها ببساطة بمجرد أراد السيد الأمريكي ذلك.

ولذلك فإن قطر عاجزة عن ضخ ما يكفي من الغاز لخفض الأسعار التي حلقت لمستويات قياسية العام الماضي مع تفاقم أزمة الطاقة المتزامن مع الانتعاش النسبي للاقتصاد العالمي من جائحة كورونا.

ويعتقد المسؤولون الأوروبيون بإمكانية المضاعفة السريعة للغاز الذي تضخه أذربيجان في الخط المار عبر تركيا إلى جنوب أوروبا، بعد تركيب مضخات أقوى على طول الطريق، ولذلك يحضر مفوض الطاقة في الاتحاد الأوروبي، قادري سيمسون، في مؤتمر للغاز في باكو يوم الجمعة 4 شباط.

مشكلات الإرسال والشحن لدى

المصدرين من وراء البحار

لفتت صحف أمريكية - مثل: وول ستريت

سورية واحدة من بؤر الجوع الـ20 الساخنة



وردت سورية، في تقرير أممي جديد، ضمن مجموعة من الدول «أفغانستان- جمهورية إفريقيا الوسطى- جمهورية الكونغو الديمقراطية- هايتي- هندوراس- السودان» على أنها «تظل بلداناً منيرة للقلق بشكل خاص، كما هو الحال في الإصدار السابق من التقرير»، وذلك وفقاً لتقرير نقاط الجوع الساخنة، الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة «الفاو» وبرنامج الأغذية العالمي.

عاصي اسماعيل

فتحت عنوان «انتشار انعدام الأمن الغذائي في 20 نقطة ساخنة للجوع»، على موقع الأمم المتحدة بتاريخ 2022/1/28، كانت سورية واحدة من هذه النقاط العشرين، مع التوقع بارتفاع معدلات انعدام الأمن الغذائي الحاد فيها!

تزايد معدلات

انعدام الأمن الغذائي الحاد

ورد على موقع الأمم المتحدة بالتاريخ أعلاه ما يلي: «يتصاعد انعدام الأمن الغذائي في 20 دولة ومنطقة- وهي بؤر الجوع الساخنة- حيث يعرض الصراع والصدمات الاقتصادية والمخاطر الطبيعية وعدم الاستقرار السياسي ومحدودية وصول المساعدات الإنسانية، ملايين الأرواح للخطر».

ففي التقرير المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي، تحت عنوان: «الإنذارات المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي على انعدام الأمن الغذائي الحاد- من شباط وحتى أيار 2022»، ورد عن سورية ما يلي، حرفياً: «في الجمهورية العربية السورية، عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي من المرجح أن يزيد عن 12,4 مليون، التي تم تحديدها في نهاية 2020، والذي شمل 1,3 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد. إن مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد لا يزال مدفوعاً بالأزمة الاقتصادية المستمرة والنزوح المطول والظروف الشبيهة بالجفاف التي تؤثر على الإنتاج الزراعي».

الواقع أشد قتامة.. وسيستمر

بغض النظر عما ورد في متن التقرير، وما يمكن أن يساق على مستوى الاستثمار «السياسي والاقتصادي والأمني والإنساني» لمضمونه من قبل بعض الدول، أو من قبل بعض القوى الفاعلة والمؤثرة في أزممتنا الوطنية الشاملة، بما في ذلك محلياً، حاله كحال غيره من التقارير الدولية، فالجديد فيه على مستوى الأرقام الواردة في متنه بما يخص سورية، بالمقارنة مع مضمون التقرير الصادر العام المنصرم، هو توقع الزيادة في أعداد من يعانون من انعدام الأمن الغذائي، والشديد منه.

أي من المتوقع، بحسب التقرير، أن تستمر معدلات الإفقار والجوع بالتزايد خلال العام الحالي، وصولاً إلى تسجيل المزيد من أعداد الواصلين إلى ما دون حدود انعدام الأمن الغذائي الحاد.

بالمقابل فإن الواقع اليومي المعاش بالنسبة للسوريين يعتبر أكثر وضوحاً من كل التقارير، وهو أشد قتامة وقسوة مما ورد في

مضمونه بما لا يقاس، والشواهد والمشاهد اليومية واللحظية على ذلك باتت أكثر من أن تُعد.

فمن يعانون من انعدام الأمن الغذائي تزايدوا عملياً، وكذلك من يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد، أي الذين تجاوزوا مرحلة العوز الغذائي والجوع بأشواط، وأصبحوا بحاجة إلى رعاية صحية مباشرة وخاصة، وعلى الأغلب هي غير متوفرة للكثيرين من هؤلاء!

ومع كل الأسف فإن ذلك سيستمر، وسيستع وينتعمق أكثر، طالما استمرت السياسات الطبقية الظالمة، وطالما استمرت أزممتنا الوطنية الشاملة دون حل!

أين الدولة والحكومة؟

التقرير يسלט الضوء بشكل مباشر على «الأزمة الاقتصادية المستمرة، والنزوح المطول، والظروف الشبيهة بالجفاف التي تؤثر على الإنتاج الزراعي»، كأسباب لتزايد معدلات انعدام الأمن الغذائي، بالإضافة إلى إشارته إلى «محدودية وصول المساعدات الإنسانية»، وإلى «عدم الاستقرار السياسي». فإذا كان جزء من ذلك يمكن تجبيره على الحرب والأزمة والعقوبات والحصار، وهو ما يتم التركيز عليه رسمياً من قبل الحكومة والقائمين على الأمر، مع التكرار الممل والممجوج لهذه الذرائع، فإن بقية الأجزاء تجبر على الدولة وعلى دور السياسات الحكومية وممارساتها، بما في ذلك الجفاف نفسه كظاهرة طبيعية، حيث لم يتم العمل على الحد من آثاره ونتائج الكارثة بالشكل المطلوب!

فأين دور الدولة عموماً من جملة ما يرد في التقارير الأممية حول الوضع المزري الذي وصلت إليه سورية بحسب بعض المعايير الدولية؟

وأين الدور الحكومي تجاه الواقع الاقتصادي المعيشي الذي يزع بالمزيد من المفقرين في أتون العوز والجوع الحاد يومياً؟

الدولة المغيبة والحكومة الظالمة

بعد أن تم تعييب الدور المفترض للدولة على مستوى واجباتها تجاه السوريين بشكل عام، بل وابتلاع هذا الدور أو تشويهه، تأتي السياسات الليبرالية الظالمة لدرجة التوحش لتزيد من وطأة هذا التعييب والتشويه، والذي تدفع ضريبته الغالبية الفقيرة على شكل المزيد من الإفقار لدرجة الجوع، بينما تزيد ثروات البعض على حساب هؤلاء، كما على حساب الاقتصاد الوطني والمصلحة الوطنية، مع الاستفادة القصوى من ذرائع الأزمة والعقوبات والحصار طبعاً.

فجزء هام مما جرى ويجري بحق الغالبية الفقيرة تتحملته السياسات الليبرالية المتبعة، والإجراءات الحكومية الظالمة والمستمرة بحق هذه الغالبية، والتي أدت وتؤدي إلى مزيد من الإفقار والجوع عملياً.

وليس أدل على ذلك ما جرى ويجري بما يخص ملف الدعم، وخاصة خلال السنة الماضية وحتى الآن، وما جرى ويجري بما يخص ملف الإنتاج «الصناعي والزراعي والحرفي»، وما يجري بخصوص ملف النزاحين، والصعوبات والعراقيل التي تواجههم لعودة استقرارهم في مدنهم وبلداتهم وقراهم، وما يجري بخصوص ملف الخدمات أو الصحة أو التعليم أو.. وغيرها من الملفات الكثيرة الأخرى، التي لا تقل أهمية عن كل الملفات السابقة!

سياسات تُعرض ملايين الأرواح للخطر

من الواضح أن السياسات الليبرالية المتبعة، الظالمة والمتوحشة، بما تمثله من مصالح طبقية عميقة، لا يمكن لها أن تحل مشكلة أي ملف من الملفات الساخنة التي يعاني منها السوريون، مهما صغرت وعلى كافة المستويات، ليس ذلك فقط، بل إن تلك السياسات المحجفة، التمييزية والحامية للمصالح الطبقية، غير قادرة أن تقدم الحلول الحقيقية والناجزة لأي من الملفات، ليس بسبب ضعف أو عجز الإمكانيات كما يروج، للاستمرار في ممارسة الضغط على المفقرين،

ولتبرير عمليات النهب الكبيرة الجارية على قدم وساق، وللتغطية على ابتلاع دور الدولة، بل لأن البنية المصلحية للقوى المهيمنة والمسيطر، طغمة كبار الأثرياء والناهبين والفاستدين، التي تُسخر من أجلهم هذه السياسات الطبقية، لا تسمح بذلك، مع كل التشدد والإعاقة من قبل هذه القوى بوجه أي حل لأي ملف، مهما كان جزئياً وبسيطاً. ولعل ما يرد في بعض التقارير الدولية بما يخص سورية، كحال التقرير أنف الذكر، يعتبر فرصة إضافية للنهب والتكسب ليس إلا بالنسبة لهذه القوى، طبعاً على حساب المزيد من العوز والجوع عملياً، بل والمزيد من «تعريض ملايين الأرواح للخطر»، كما ورد في متن التقرير أعلاه.

كيف مثلاً بدور هذه القوى على مستوى حل الأزمة الوطنية الشاملة، وبشكل نهائي؟! كتلة جانبية

البنية الميؤوس منها وحيات السوريين إن استمرار الأزمة الوطنية يعني بكل بساطة استمراراً لنفوذ قوى النهب والفساد، ولمكاسبها ولتسلطها، ولو كان ذلك على حساب الغالبية من السوريين، وعلى حساب استمرار تقسيم الأمر الواقع القائم حالياً، والمصلحة والسيادة الوطنية عموماً بالنتيجة.

فطبيعة البنية الطبقية المشوهة لهذه القوى، بما تمثله بالواقع العملي من مصالح، مع ارتباطاتها الإقليمية والدولية، هي بنية ميؤوس منها على مستوى كافة الحلول، صغيرها وكبيرها، وبالتالي هي بالضد من مصالح غالبية السوريين، وبالضد من المصلحة الوطنية، بل وتعتبر هي نفسها أحد أهم المبررات الموضوعية لضرورة التغيير الجذري والعميق والشامل المنشود، كطموح ورغبة مشروعة لدى السوريين عموماً، بالحد الأدنى إن لم يكن من أجل استعادة وحدة وسيادة الشعب والبلاد، والمضي بالحل السياسي المنشود كجوابة وحيدة متاحة لذلك، فمن أجل استمرار السوريين على قيد الحياة!

إنهاء الدعم مسألة وقت لا أكثر



بعد أن تبنت الحكومة سياسة تخفيض الدعم كنهج عقدت العزم عليه وبدأت بتطبيقه منذ سنين عدة، كان لهذا العام الحصة الأكثر حدة وقسوة على الإطلاق.

■ عبير حداد

فقد قررت الحكومة يوم 1 شباط الجاري، استبعاد مجموعة من الأسر من خانة الدعم، وتلك المجموعة تقدر بأكثر من نصف مليون أسرة كمرحلة أولى، ومن يدري بكم مرحلة ستستمر الحكومة بنهجها حتى إنهائه، ولا محال أن استكمالها حتى إنهائه بشكل كامل، تبقى مسألة وقت لا أكثر!

تحرير الدعم أخطاء وعثرات

من الملفت حقاً، أن أكثر ما أولت إليه الحكومة اهتماماً، هو ملف تسعير المواد المحررة من الدعم.

فقد كان الملف الوحيد الجاهز، حتى قبل إعلان نتيجة الاستبعاد، أما ما تبقى من خطوات فقد تخللتها أخطاء كثيرة أدت لاستبعاد عدد كبير من الأسر ميسورة الحال، التي تحاول أن تبقى على حدود خط الفقر، ولا تقع في براثنه، وهذا ما يعكس ضيق أفق الحكومة وإخفاقاتها المتكررة، بدءاً من المعايير التي اعتمدها لتصنيف للشرائح المستبعدة، دون أن تنظر إلى مآلاتها السلبية على المستوى الاقتصادي الاجتماعي، وصولاً للأخطاء التقنية التي أدت لاستبعاد عدد كبير من الأسر من خانة الدعم عن طريق الخطأ، الأمر الذي أدى إلى ازدياد كبير في مؤسسات الدولة لتصحيح تلك الأخطاء الحكومية!

الأسعار محررة والآلية ذاتها

صرحت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، أن آلية توزيع المواد ستبقى عبر البطاقة الذكية وبالآلية ذاتها، وأن الفارق الوحيد الذي سيلمسه المواطن المستبعد، هو الفارق السعري بين المدعوم وسعر التكلفة. فمثلاً، أصبح سعر ربطة الخبز بـ 1300 ل. س، أما أسطوانة الغاز 30600 ل. س،

والبنزين 2500 ل. س، والمازوت 1700 ل. س، أما عن الآلية فتبقى ذاتها، عبر البطاقة الذكية والدور الإلكتروني!

أما عن توزيع الغاز المنزلي، فقد صدر تعميم آلية جديدة خاصة به تخص وكلاء وموزعي أسطوانات الغاز، بحيث توزع الأسطوانات يومياً وفق النسب التالية: 75% وفق السعر المدعوم، 21% وفق السعر الحر غير المدعوم، 2% ايصالات للحالات الخاصة، 2% بدل تالف.

ووفقاً للأرقام الرسمية، يوزع يومياً 80 ألف أسطوانة غاز منزلي بالسعر المدعوم، ما يعني أن عدد الأسطوانات الموزعة شهرياً مقدر بحوالي 2,400,000، ومع استبعاد نسبة الـ 4% لصالح البديل التالف وايصالات الحالات الخاصة من إجمالي الحصة الشهرية المقدره أعلاه، يبقى لدينا حوالي 2,304,000 أسطوانة ستوزع يومياً بين المدعوم وغير المدعوم.

وبالعودة إلى آلية التوزيع الجديدة، نجد أن نسبة الأسطوانات الموزعة للبطاقات المستبعدة من الدعم نسبتها 21% من إجمالي الحصة اليومية، مع العلم أن نسبة المستبعدين من الدعم بحسب التصريحات الرسمية تبلغ 15%.

والسؤال هنا: ما الذي يضمن للمدعومين أو للمستبعدين من الدعم أن يحصلوا على حقوقهم وحصصهم، سواء من الغاز أو أية مادة أخرى مدعومة، بعيداً عن الحجج الوفيرة التي سيتم التذرع بها، بدءاً من نقص الكميات الموزعة ونسب توزيعها، بالإضافة للاستغلال والاحتكار والتكاليف الإضافية، خصوصاً أن المستبعدين، بنظر الجهات المعنية، مدرجون تحت خانة الميسورين، ولا حاجة لتقديم الدعم إليهم.

فما لا شك فيه، أن هؤلاء سيقعون في دوامة حلقات الفساد، في ظل الغياب الحقيقي لقدرة الحكومة على مكافحة تلك المظاهر، على

مستوى قدرتها على ضبط تكاليف الاستيراد المرتفعة، وضبط الأسعار ضمن الأسواق المحلية وشبكات السوق السوداء، والتي فتحت لها الجهات الرسمية باباً أوسع للفساد عملياً.

الصراع على حدود الفقر والمزيد من البؤس ربما يكون من تم استبعادهم من الدعم أفضل حالاً من باقي الأسر، ممن يعانون من انعدام أمنهم الغذائي، ولكنهم ليسوا أفضل بكثير.

المستبعدون يحاولون الحفاظ على القليل من العيش الكريم، بعيداً عن السقوط تحت خط الفقر، ومع تلك المحاولات الجهدية، قررت الحكومة اليوم وفقاً لتصنيفاتها العشوائية وليسياساتها الاقتصادية الفاشلة أن تسقط تلك الفئات ضمن هاوية الفقر المدقع.

فالناتج السلبية لاعتماد أسعار التكلفة، والمضي بمسيرة التحرير السعري للسلع والخدمات، ستؤدي إلى رفع الأسعار من قبل التجار، وخاصة في السوق السوداء، وما سيرافق ذلك من تكاليف إضافية سيدفع ثمنها المواطن المدعوم وغير المدعوم على السواء.

فما تقدمه الحكومة من سلع مدعومة لا يغطي الحاجة الفعلية للأسر، من الغاز للمازوت والبنزين، وصولاً إلى ربطة الخبز، فالسكر والرز... الخ، فتحرير الأسعار عن فئة معينة لن يزيد من حجم المدعوم على التأكيد، لكنه سيزيد من بؤس السوريين.

الدعم والتممين الحكومي

صرح معاون وزير النفط والثروة المعدنية يوم 31 كانون الثاني، «أن للمشتقات النفطية الحصة الأكبر من الدعم، حيث أن فاتورة النفط تبلغ نحو 6 آلاف مليار سنوياً».

وقيمة الدعم اليومي المقدم للمحروقات تبلغ 19,6 ملياراً موزعة كما يلي:

6 مليارات لتر مازوت توزع يومياً بدعم 200 ل. س للتر، 4 ملايين لتر بنزين توزع يومياً بدعم 1400 ليرة للتر، 80 ألف أسطوانة غاز منزلي توزع يومياً بدعم 25 ألف ليرة

للأسطوانة الواحدة، بمجموع 2 مليار ليرة. وكذلك عكفت بعض الوزارات على استعراض أرقام الدعم الحكومي المقدم لها من أجل استمرار القيام بمهامها، مثل: وزارة التربية ووزارة الصحة وغيرها.

إن تلك الأرقام التي تزاود الحكومة علينا بها، ليست إلا تحميل «منية» للمواطن الذي لا يصله من تلك الأرقام إلا جزء يسير، وكأن ذلك المواطن لا تتم جباية الضرائب منه، وكأن تلك الأرقام تدفع من جيب الحكومة الخاص ليضرب بها تلك «المنية».

فتلك الأرقام الإجمالية ليست موجهة لدعم الأسر ممن يحملون البطاقة الذكية فقط، إنما رقم الدعم الحكومي مقسم على كافة مؤسسات الدولة بالإضافة إلى أصحاب الفعاليات الاقتصادية، ولا ننسى طبعاً حصص الفساد الكبير الذي يتناول على أجزاء هامة من هذا الدعم، ناهيك عن دور شبكات السوق السوداء التي تتاجر على حساب الدولة والمواطن.

وفي الوقت ذاته، يبقى الإعلان الرسمي عن تلك الأرقام الكبيرة التي تغطيها الدولة، مبرراً لسياسات تخفيض الدعم الجارية، سواء عبر رفع الأسعار أو تخفيض الكميات، وصولاً إلى استبعاد فئات من المواطنين منه، بغاية الإجهاد عليه بشكل كلي ونهائي!

الكارثة بهذا السياق، أن إجراءات إنهاء الدعم، وفقاً للمسيرة الحكومية الظالمة والمجحفة، قد لا تقف عند حدود المواد المدعومة فقط، بل قد تتبعها الطاقة الكهربائية والمياه والصحة والتعليم أيضاً، وربما غيرها من الخدمات الأخرى، خاصة وأن الوزارات المعنية بهذه الخدمات بدأت حملات الترويج والتسويق لمقدار ما تقدمه كل منها كدعم، وما تتحمله الخزينة من أعباء جراء ذلك!

فالقادم، بحسب السيناريوهات الحكومية المعمول بها حتى الآن، سيكون أسوأ على كافة المستويات، وطبعاً كل ذلك على حساب ومن جيوب الفقيرين فقط لا غير!

ذرائع العجز بين جيوب الفقيرين وحجم الفساد



أعلن وزير النفط والثروة المعدنية، عبر إحدى الإذاعات المحلية خلال الأسبوع الماضي، أن: «الحكومة تعاني من العجز، وسيتم توجيه المبالغ التي سيوفرها توجيه الدعم إلى قطاعات أخرى، جزء منها لدعم الليرة السورية وبعض الفئات التي أصبحت شبه نادرة في البلاد مثل أطباء التخدير».

■ عادل إبراهيم

الكبيرة المنهوبة فساداً من مجمل الاقتصاد الوطني.

سورية الثانية في ترتيب مؤشر مدركات الفساد

وبهذا الصدد ربما تجدر الإشارة إلى آخر ما حرر بالنسبة لترتيب سورية في قائمة مؤشرات مدركات الفساد على المستوى الدولي، حيث وصلت للمرتبة الثانية من أصل 180 دولة في هذا المؤشر خلال عام 2021 الصادر مؤخراً.

وبعيداً عن مهارات التقارير الدولية، ومدى دقتها وصوابيتها، ومقدار تسييسها وتجيير نتائجها، إلا أن الواقع بالنسبة لنا يعتبر مؤشراً أهم من تلك التقارير.

ولا ندرى كيف من الممكن أن نواصل التهنئة للحكومة على أدائها منقطع النظير على مستوى مكافحة الفساد، سواء على مستوى الملموس على أرض الواقع، أو على مستوى وصول سورية للترتيب ما قبل الأخير في حجم الفساد وتفوله بحسب بعض المؤشرات الدولية، على الرغم من كل الحديث الرسمي عن هذه المكافحة، الخلية عملياً!

تراجع الإيرادات والتمويل بالعجز

الحديث عن العجز يدفعنا للحديث عن مصادر الإيرادات، التي من المفترض أن تغطي جزءاً منه، إن لم نقل إطفاء أجزاء هامة من كتلة الإنفاق. وبعيداً عن الإغراق في الحديث الاقتصادي

فالحكومة، وبسبب معاناتها من العجز، لجأت إلى آليات تخفيض الدعم، بما في ذلك الآليات المتبعة في الاستبعاد منه مؤخراً، تحت عنوان «توجيه الدعم لمستحقيه».

لكن لماذا تتم تغطية العجز عبر جيوب الفقراء فقط دون الأثرياء دوماً؟ ولماذا هؤلاء معفيون من هذه المسؤولية؟

سد العجز من البوابات الرخوة لجيوب الفقيرين

حديث الوزير أعلاه واضح تماماً بأن مخصصات الدعم هي البوابة الرخوة التي تلجأ إليها الحكومة لتغطية جزء من عجزاتها المالية، سواء من خلال إجراءات تخفيض الدعم المتتالية، أو من خلال قوائم الاستبعاد الحالية، وصولاً إلى إنهاء الدعم بشكل كلي، وهذا قد بات واضحاً كنهج حكومي مستمر، بالإضافة طبعاً إلى ما تتفتق عنه القريحة الحكومية بين الحين والآخر من زيادة في الرسوم والضرائب التي تمس جيوب ومعيشة الغالبية المقفرة فقط، بعيداً عن كبار المكلفين، المتهربين ضريبياً، والمدعومين حكومياً، والمحامين المعمول بها.

أما الغائب الأكبر من الحسابات الحكومية، على مستوى المتاح لكن المستبعد، من أجل سد بعض العجز الحكومي، فهو الكتلة المالية

الذي له مختصوه، فإن ما تجدر الإشارة إليه هي بعض أهم أسباب تراجع الإيرادات:

العقوبات الاقتصادية والحصار.

تضرر القاعدة الإنتاجية وتراجعها «الصناعية والزراعية».

تراجع الاستفادة من الثروات المتاحة واستثمارها.

التركيز على جباية الضرائب غير المباشرة، وغض الطرف عن الضرائب المباشرة، أي التركيز على صغار المكلفين بعيداً عن كبارهم. الفساد الكبير والناهب.

خروج بعض المناطق عن سيطرة الدولة.

وغيرها الكثير من الأسباب الأخرى طبعاً.

وبكل اختصار فإن مشكلة نقص الإيرادات والعجز لم ولن تحل لا من خلال سياسات تجميد الأجور وتأكلها، ولا من خلال سياسات تخفيض الدعم الجائرة والظالمة، ولا من خلال سياسات

تخفيض الإنفاق، ولا من خلال السياسات الضريبية والمالية والنقدية المتبعة، بل ولا من خلال جملة السياسات الاقتصادية عموماً.

كذلك لن يكون الحل الأسهل، المتمثل بسياسات التمويل بالعجز المعمول بها، من خلال بيع السندات الحكومية بالليرة السورية، هو الحل الأسلم، بل سيزيد من تفاقم وتعمق المشكلة عاماً بعد آخر، وخاصة بما يتعلق بالقيمة الشرائية لليرة وتراجعها المستمر، والانعكاسات السلبية لذلك على كافة المستويات.

لذلك فإنه من المفروغ منه، من أجل سد العجز، عبر زيادة كتلة الإيرادات بما يوازي حجم الانفاق المتزايد، من أن يتم تغيير جملة السياسات الليبرالية المطبقة، التي تحول، مع القوى الطبقيّة الفاسدة والناهبة المستفيدة منها، دون تحقيق ذلك، بل وتزيد الأمر سوءاً يوماً بعد آخر، وعماماً بعد آخر، وهو ما جرى ويجري عملياً.

الغائب الأكبر

من الحسابات الحكومية على مستوى المتاح لكن المستبعد العجز الحكومي فهو الكتلة المالية الكبيرة المنهوبة فساداً من مجمل الاقتصاد الوطني

حفل 5 نجوم بحضور حكومي وازن لخدمات النخبة



تم إطلاق منظومة الدفع الإلكتروني عبر القطاع المصرفي، من قبل حاكم مصرف سورية المركزي، وذلك خلال حفل أقيم في فندق شيراتون دمشق بتاريخ 2022/1/31.

■ سوسن عجيب

ورغم كل البهجة والترويج والبخ، ورغم مضي سنوات على الحديث عن المنظومة الإلكترونية المنشودة رسمياً، فقد شملت المنظومة حالياً فقط أربعة مصارف خاصة، هي: بنك سورية الدولي الإسلامي - بنك البركة - بنك سورية والخليج - بنك الشام، بالتعاون مع المصرف المركزي وشركة فاتورة للدفع الإلكتروني.

ليس ذلك فقط، بل إن عدد نقاط البيع، التي ستبدأ من خلالها المنظومة بالعمل، هي 1000 نقطة بيع فقط لا غير، ستقدم خدماتها لبعض متعاملي هذه المصارف الخاصة الأربعة، من النخبة المخملية طبعاً.

إلى بعض المسؤولين الرسميين الآخرين، يدفعنا للتساؤل عن مدى أهمية وضرورة هذا التفرغ الحكومي والرسمي الكبير، وعن مدى أهمية مصالح النخب المخملية بالنسبة للعمل الحكومي؟

ففي الوقت الذي كان فيه الحفل المخملي قائماً، كانت الغالبية المقفرة منهكة في آخر الإبداعات الحكومية الظالمة حول الدعم والمستبعدين منه، بالإضافة إلى استمرار غرقها في مستنقع الأزمات المفتعلة على المستوى المعيشي والخدمي، مع كل الاستهتار واللامبالاة الرسمية تجاههم!

وربما لا داعي لتأكيد المؤكد هنا، فمن الواضح أن الاهتمامات الحكومية بهذه الشريحة المخملية وأعمالها وخدماتها لها الأولوية، بل إن جُلّ العمل الحكومي مسخر لهذه الشريحة ومصالحها فقط لا غير، طبعاً على حساب مصالح الغالبية المقفرة، بل وعلى حساب المصلحة الوطنية!

مقتصرة على تقديم الخدمات لبعض متعاملي أربعة مصارف خاصة فقط، تستحق كل هذه البهجة، وتكاليفها المليونية الباذخة؟

القلة المخملية والأغلبية المقفرة لن نقلل من أهمية البدء باعتماد آليات الدفع الإلكتروني طبعاً، لكن أن يتفرغ ليحضر الحفل خمسة وزراء من الحكومة دفعة واحدة، بالإضافة

والخاصة، وممثلي غرف التجارة والصناعة وعدد من السفراء بدمشق. وقد تم نشر وتداول بعض الصور عن الحفل وحضوره، وكذلك بعض الصور لأجهزة الدفع الإلكتروني الموزعة على نقاط البيع المعتمدة، والتي تم استكمال ربطها لإنجاز المهمة الإلكترونية. فهل 1000 نقطة بيع إلكتروني،

خمسة وزراء تفرغوا للحفل كان الحفل، بمكانه وحضوره ومناسبته، من سوية النجوم الخمس، فقد حضر الحفل خمسة وزراء «الاقتصاد والتجارة الخارجية والمالية والاتصالات والتقانة والكهرباء والتجارة الداخلية وحماية المستهلك»، بالإضافة إلى محافظ دمشق، ومديري المصارف العامة

أمن قواعد البيانات والشركات الخاصة



لصالح بعض الشركات الخاصة، تطالعنا الحكومة بحرصها على أمن معلومات الأفراد عبر وسائل التواصل الاجتماعي والشبكة العنكبوتية، مع التشريعات الخاصة بذلك، والتي تجرم المواطنين بحال ارتكابهم ما يخالف مضمون تلك التشريعات، ولو كان ذلك على شكل «بوست» قد يتم اعتبار مضمونه فيه تعداً على خصوصية البعض، أو قد يفسر على أنه يتضمن قدحاً أو ذماً، لاعتبارات مفتوحة التفسير والتأويل بحسب النصوص القانونية، مع عقوبات رادعة، بغاية كم الأقواء بالنتيجة!

فهل أمن معلومات الأفراد، والحرص على عدم التعدي عليها واستثمارها، ينطبق على المواطنين، مع غض الطرف عن كل «الداتا» المجمعة لدى الشركات الخاصة، واستثمارها لها؟

فما تقوم به شركات الخليوي مثلاً من خلال الرسائل الإلكترونية التي تستهدف شرائح بعينها، أو مناطق دون أخرى، للدعاية لشركة ما، أو للترويج للباقات لديها، أو لاستقطاب العروض التجارية، وغيرها الكثير من الأمثلة الأخرى، يمكن اعتباره أيضاً اختراقاً لخصوصية المشتركين لديها، من خلال استثمار «داتا» المعلومات المتاحة عنهم! لكن ذلك غير خاضع للعقوبات المنصوص عنها قانوناً، فذلك العقوبات مخصصة للمواطنين فقط لا غير!

فهل من تناقض صارخ أكبر من ذلك على مستوى العنوان المريض والمختصر المتمثل بأمن المعلومات ووسائل التواصل على الشبكة رسمياً، الذي يطال المواطن فقط، ويغض الطرف عن الشركات الخاصة، والحيثان التي خلفها؟!

تجارية، والمنتسبين لبعض النقابات المهنية، والمغادرين من البلاد، وغيرها من التفاصيل الكثيرة الأخرى المتعلقة بالمواطنين، على شكل «داتا» رقمية واسعة ومتسعة.

مع الأخذ بعين الاعتبار أيضاً «الداتا» الرقمية التي أصبحت بتصرف شركات الخليوي كذلك الأمر، وبعض الشركات الخاصة الأخرى التي تقدم خدمات شبيهة بخدمات النافذة الواحدة، لبعض الوثائق والثبوتيات الخاصة بالمواطنين، والتي ينطبق عليها افتراضاً نفس المعايير الأمنية بشق منها.

والقادم بهذا الإطار هو آليات الدفع الإلكتروني، التي تم تعهدها لصالح شركة «فاتورة» الخاصة أيضاً، أي إن جزءاً من «داتا» التسديدات والتحويلات المالية الرقمية الخاصة بالمواطنين، سيتم تجميعها تبعاً لدى هذه الشركة.

والسؤال الذي يفرض نفسه: هل من الطبيعي أن يتم التخلي عن هذه «الداتا» الرقمية المجمع عن المواطنين لتكون تحت تصرف وبمعهدة الشركات الخاصة، مهما تكن هذه الشركات، ومهما كانت المهمة المناطة بها رسمياً؟

أم إن الحفاظ على مصالح بعض الشركات، والبحث عن مزيد من الأرباح لتصب بخزانها، تحت مختلف العناوين والنرائع، يبرر التخلي تبعاً عن «داتا» المواطنين، ولو كان في ذلك، ولو احتمالات محدودة لاستثمار هذه «الداتا» لغير الغايات المخصصة لها، والتي قد لا يحمدها عقاباً؟!

تناقض صارخ

بمقابل هذا التخلي الرسمي عن «داتا» المعلومات الخاصة بالمواطنين وأمنها

على وقع إجراءات الاستبعاد من الدعم، وعلى ضوء ما ظهر من اعتراضات محقة على قوائم المستبعدين منه، وبغض النظر عن صحة إجراءات الاستبعاد وقانونيتها، وبغض النظر عن كل تداعياتها ونتائجها السلبية، سواء على المستبعدين أو على مجمل الواقع الاقتصادي المعاشي، فقد ظهر جلياً أن هناك الكثير من الأخطاء في هذه القوائم، وكان نتيجتها استبعاد البعض ظلماً فوق ظلم، وقد تم الاعتراف بذلك رسمياً.

نوار الدمشقي

وغيرهم، عبر النقاط الحدودية. لكن ما ظهر من اعتراضات على نتائج الاعتماد على البيانات الخاصة بالهجرة والجوازات، والتي ظهرت على العن، وبشكل مفضوح عبر وسائل التواصل الاجتماعي، يبين أن هناك الكثير من الأخطاء في قواعد البيانات هذه، أي إن جزءاً هاماً من الجانب الأمني المرتبط بهذه البيانات غير دقيق، أو بالحد الأدنى لا يعول عليه عند الضرورة! ولا ندري إن كان يصح اعتبار ذلك خطأ أم كارثة، وخاصة بظروف البلاد الحالية؟!

الكارثة الأكبر

منذ بدء عمليات تخفيض الدعم بالاعتماد على النكاه، والتي تم تعهدها العمل الإلكتروني والبرمجي به لشركة «تكامل» الخاصة، تم التنبيه بأن قواعد البيانات التي أصبحت في عهدة هذه الشركة تعتبر في شق منها ذات طبيعة أمنية، ومن غير المفروض أن تكون بمعهدة شركة خاصة.

لكن ما جرى ويجري، أن قواعد البيانات الخاصة بالمواطنين، وبألياتهم وتحركاتها، يتم استثمارها تبعاً، بما في ذلك مؤخر، وبذريعة الاستبعاد من الدعم لغير المستحقين، شملت تلك البيانات الحاصلين على سجلات

فقد تم تبرير بعض الأخطاء بما يخص بعض البيانات والمعطيات التي تم اعتمادها عبر تقاطعاتها، والتي تم بموجبها استبعاد من تم استبعادهم من الدعم بالنتيجة، من خلال استمرار تقديم الدعم للمعترضين لحين البت باعتراضاتهم بشكل نهائي.

فإذا تم تبرير بعض الأخطاء في قواعد البيانات الخاصة بالسجلات التجارية والمرتبطة بوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، أو الأخطاء في قواعد البيانات الخاصة بالسيارات والمرتبطة بوزارة النقل، فهل يمكن تبرير الأخطاء في قواعد بيانات الوصول والمغادرة المرتبطة بوزارة الداخلية؟

خطأ أم كارثة؟

إن قواعد البيانات المؤتمنة الخاصة بالهجرة والجوازات، بالإضافة لكونها ذات طبيعة خدمية عامة، تسهل وتسرع من إجراءات المغادرة والدخول افتراضاً، إلا أنها تعتبر في شق هام منها ذات صبغة أمنية خاصة، لها علاقة بالأفراد وأمن البلاد، من خلال التمكن من رصد وتتبع حركة الأفراد، سوريون

خلف ضباب رفع الدعم:



المفروضة على سورية «والتي بالمناسبة، استفاد منها الفساد الكبير في سورية وحقق ثروات هائلة يمكن اعتبارها أيضاً واحد من مصادر إيرادات الدولة، لو كان هنالك من له مصلحة بحل مشاكل الناس فعلاً».

ووفقاً للأرقام الحكومية، فإن عدد الأسر التي تم رفع الدعم عنها جراء «المرحلة الأولى» من رفع الدعم بلغ 596 ألف أسرة، ما يعني أنه تم استبعاد قرابة 3 ملايين مواطن سوري من الدعم على اعتبار أن عدد أفراد الأسرة الواحدة وسطيّاً هو خمسة أشخاص. وتم رفع الدعم عن هؤلاء اعتماداً على معايير باتت مادة للتندر، مثل امتلاك العائلة سيارة سعة المحرك فيها أكثر من 1500 سي سي، وسنة صنعها 2008 وما بعده، أو امتلاك أحد أفراد الأسرة سجلاً تجارياً من الدرجة الممتازة والأولى والثانية والثالثة والرابعة وغيرها من المعايير التي اجتهد السوريون في إثبات خطئها خلال الأيام الماضية من خلال استعراض الحالات العديدة التي تم رفع الدعم فيها عن العائلة رغم حاجتها الماسة إليه.

أما عن نسبة «تقليص العجز» الذي حققته هذه العملية، فقد أعلنت الحكومة أن العملية «خففت من العجز في المشتقات النفطية» بحوالي ترليون ليرة سورية، إلا أن هذه الأرقام تظل موضع شك بالنظر إلى غياب الية واضحة لقياس مقدار الدعم الحقيقي الذي تقدمه الحكومة، وبالتالي غياب آلية مماثلة لقياس العجز، فمعظم الأرقام التي يجري تداولها حول مقدار الدعم الحكومي تستند إلى مجرد تقديرات وإلى الأرقام التي تم رصدها للدعم في الموازنة الحكومية «قدر الدعم بـ5,5 ترليون ليرة سورية في موازنة

ليس توجهاً جديداً لا بد من الإشارة إلى أن الرغبة الدفينة بإنهاء الدعم الحكومي ليست وليدة اللحظة، ولا هي ناتجة عن ظروف الأزمة في البلاد كما يروج بعض من أوكلت إليه مهمة «تبرير» العملية من محللين وكتبة، بل إن عودة سريعة إلى مسار السياسات الاقتصادية في البلاد تكشف أن هذه الرغبة كانت حاضرة على الدوام، بل وأكثر من ذلك، إن انفجار الأزمة في عام 2011 يعود في جزء أساسي منه إلى سياسات اقتصادية كارثية تولى اتخاذها فريق اقتصادي حمل لواء رفع الدعم عن الشعب السوري.

وفورات من أجل سد عجز المالية؟
منذ اتخاذ قرار رفع الدعم عن شرائح من المواطنين، تذرّع عددٌ من الوزراء والمسؤولين بحجة وجود عجوزات في المالية العامة للدولة، وأن هذا القرار سيسمح - حسب زعمهم - بتقليص نسبة العجز في المالية. والسؤال البديهي هنا من المسؤول عن وجود هذا العجز أصلاً؟ ومن أوصل الدولة إلى هذا المستوى من الشح في الإيرادات؟ في الإجابة عن هذا السؤال، يشيخ المبررون بنظرهم عن السياسات الحكومية التي قامت على مدار السنوات الماضية بتصفية مختلف قطاعات الإنتاج الوطني من صناعة وزراعة وسياحة، وساهمت بتسريع انهيار العملة الوطنية، وتخلت - فوق ذلك - عن واحد من أهم مصادر إيرادات الدولة حين جددت عقود شركات الاتصالات التي كان يجب عودة ملكيتها للدولة في عام 2015. يشيخون بنظرهم عن هذا كله ويصنّون للسوريين حجة يتيممة هي العقوبات الاقتصادية

لم تكن قد استقرت أصداء القرار الحكومي القاضي برفع الدعم عن شرائح محددة من الشعب السوري، حين بدأت تتزايد المؤشرات على أن العملية برمتها ليست سوى خطوة أولى على طريق رفع الدعم الحكومي بشكل كامل، وعلى نحو شديد السرعة يهدد حياة ملايين السوريين بالمزيد من التدهور وسوء الحال.

تتم في الدعم بحد ذاته، بل في العلاقة بين الأجر الحقيقية وتكاليف المعيشة.

من هنا، ينبغي طرح السؤال: ما الذي يعنيه رفع الدعم عن المواطنين السوريين في الجوهر؟ الإجابة ببساطة هي أنه ما لم يتم رفع الأجر الحقيقية / الفعلية بحيث تتوازن مع تكاليف المعيشة فإن رفع الدعم يعني المزيد من تخفيض الأجر الحقيقية وتراكم المزيد من الثروات المنهوبة لدى أصحاب الأرباح.

بطريقة أخرى، فإن ما يجري عملياً خلف ضباب رفع الدعم هو تحرير أسعار السلع، وتحرير الأسعار هنا لا يمكن أن يستقيم ولا يمكن أن يكون عادلاً دون أن يوازيه: أولاً: تحرير الأجر، بمعنى أن يكون أجر العامل قادراً على تغطية تكاليف المعيشة. ودون هذا الشرط فإن تحرير الأسعار سيكون تعبيراً محضاً عن نهب واسع لمصلحة أصحاب الأرباح.

ثانياً: ربط الأجر بالأسعار المتغيرة في السوق، وهو ما يحتم إيجاد مؤشر متغير «شهري، فصلي...» بحيث تتغير الأجر دورياً لتتوازن مع تكاليف المعيشة وفقاً لهذا المؤشر.

قاسيون

قبل الدخول في الحديث عن القرار الحكومي الأخير، وعن النغمة «الجديدة» حول رفع الدعم عن جميع الشرائح، لا بد من الوقوف مجدداً عند فكرة الدعم بشكل عام وإعادة وضعها على بساط التشريح بغية فهم الضرورات التي تتحكم بالسياسات المرتبطة بهذه المسألة.

الأجر الفعلية وعلاقتها بالدعم

في البداية، لا بد من فهم أن فكرة الدعم الحكومي من أساسها هي اعتراف بعدم كفاية الأجر الذي يتقاضاه العامل، وبأنه من الضروري أن يجري دعمه لتغطية الفارق أو جزء من الفارق بين هذا الأجر والحد الأدنى لتكاليف المعيشة الضرورية. وكما أشرنا سابقاً، فإن الدعم في سورية كان تعبيراً عن اختلال التوازن بين الأجر والأرباح، بحيث تميل الكفة بشكل حاسم لمصلحة أصحاب الأرباح، وكذلك تعبير عن اختلال العلاقة بين الأجر الحقيقية والحد الأدنى لتكاليف المعيشة الضرورية. ورغم أن الجميع يتحدث اليوم عن رفع الدعم أو الإبقاء عليه، إلا أن المسألة الجوهرية لا

ما لم يتم رفع الأجر الحقيقية / الفعلية بحيث تتوازن مع تكاليف المعيشة فإن رفع الدعم يعني المزيد من تخفيض الأجر الحقيقية

تخفيض أجور ملايين السوريين

596.000

عدد البطاقات التي أعلنت الحكومة أنه تم «استبعادها من الدعم» في القرار الأخير، وهي -بحسب التصريحات- تمثل نسبة 15% من البطاقات البالغ حوالي مليوني بطاقة

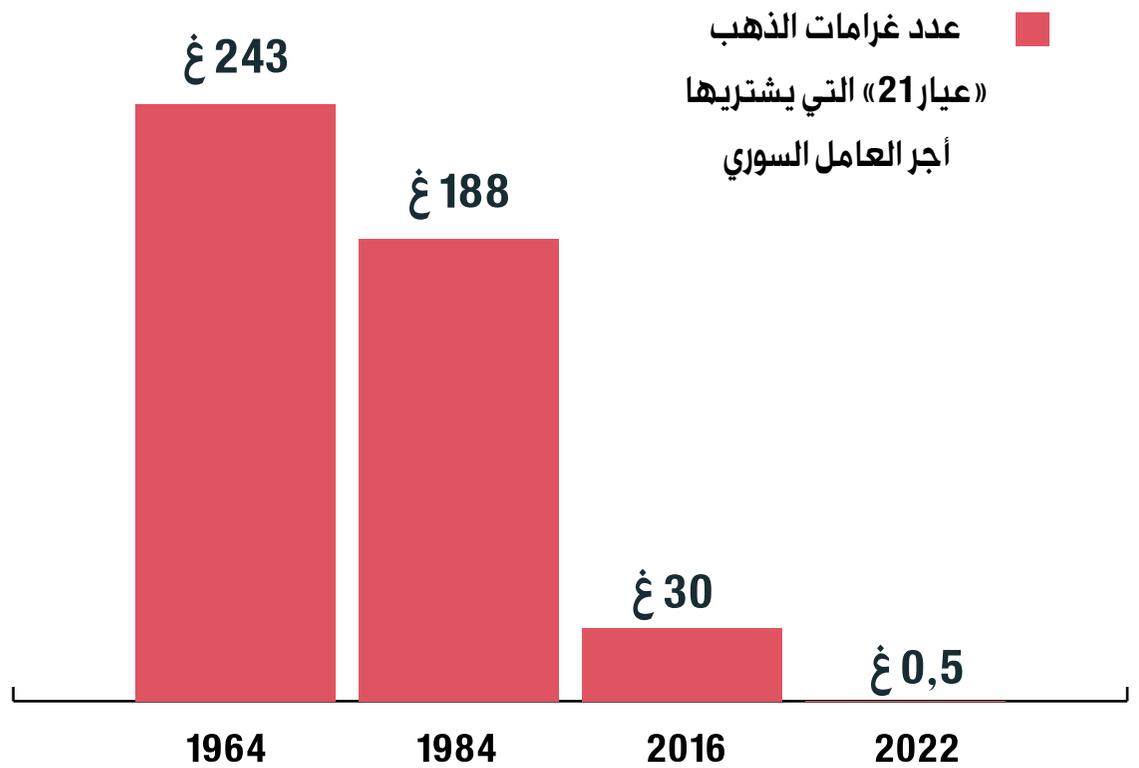
3 ملايين

عدد المواطنين الأفراد الذين تم رفع الدعم عنهم على اعتبار أن عدد أفراد الأسرة السورية الواحدة هو خمسة أشخاص

6%

نسبة المواطنين الذين تقدر منظمات الأمم المتحدة أنهم آمنين غذائياً، ما يعني أن حوالي 94% من السوريين غير آمنين. فضلاً عن أن 90% منهم تحت خط الفقر

الحد الأدنى للأجر العامل السوري وفقاً لمعيار الذهب خلال ستين عاماً



لأجر العامل السوري الذي هو الآن 92970 ليرة سورية سيصبح 292,970 ليرة، بينما وصل وسطي تكاليف المعيشة وفق حسابات بداية هذا العام إلى 2,026,976 ليرة، ما يعني أن الحد الأدنى للأجور لن يغطي - بعد احتساب المقابل المادي- سوى 14,4% من وسطي تكاليف المعيشة، هذا على افتراض أن الأسعار بقيت ثابتة، فكيف الحال لو أخذنا بالحسبان الارتفاعات الجنونية في أسعار السلع بعد قرارات رفع الدعم؟

الإجهاد على الدولة

سبق لقاسيون أن شرحت في أكثر من موضع أن عمليات رفع الدعم تستهدف في المقام الأول إنهاء أي دور اجتماعي لجهاز الدولة، بمعنى إنهاء دوره التنظيمي والإبقاء على دوره القمعي بهدف الحفاظ على نمط محدد لتوزيع الثروة. وهي العملية التي سرعان ما تنعكس في ارتفاع حدة الاحتقان الاجتماعي، جراء انتقال ملايين المواطنين من حالة إلى حالة أسوأ، ودفع الكثير من هؤلاء المواطنين لإيجاد سبل مغادرة البلاد. احتقان اجتماعي لا يمكن لأحد أن يبت في مآلاته حالياً.

بهذا المعنى، فإن رفع الدعم ليس إجراءً حكومياً عادياً وإنما تعبير عن انسحاب الدولة من دور الرعاية الاجتماعية، وهو انسحاب كانت قد بدأت أولى خطواته منذ ما قبل الأزمة، ويتسارع اليوم إلى حدٍ ينهي حتى استثمار الدعم كإفطة نظمت تحتها عمليات نهب واسعة جردت السوريين من مكتسبات انتزعوها على مدار السنوات.

العام 2022»، ومن المعروف أن التقديرات التي تحملها الموازنات عادة ما تكون أعلى بكثير من حجم الدعم الحقيقي الفعلي الذي لا يمكن معرفته إلا من خلال قطع حسابات الموازنة «أخر قطع حساب للموازنة تم إجراؤه عن عام 2013».

بالإضافة إلى ذلك، فإن نسبة العوائل والأفراد الذين تم «استبعادهم من الدعم» في «المرحلة الأولى» فقط تخالف بشكل صريح تقديرات الأمم المتحدة التي تشير في تقاريرها إلى أن نسبة الأمنين غذائياً في البلاد لا تتعدى 6% من مجموع السكان، ما يعني أن 94% من السوريين غير آمنين غذائياً، كما تشير إلى ما يزيد عن 90% من السوريين الذين يعيشون تحت خط الفقر.

الرفع الكامل للدعم مقابل بدل مادي

لوحظ مؤخراً ارتفاع الحديث في أوساط الحكومة ومجلس الشعب عن الاتجاه نحو رفع الدعم بشكل كامل عن الشعب السوري مقابل «تعويض» مادي، على أن يترك المواطن في السوق ليواجه سلعا بأسعارها العالمية أو أعلى من العالمية «نتيجة الأرباح التي يجنيها سماسرة الاستيراد المستفيدين من العقوبات الاقتصادية».

ومهما بلغ المقابل المادي الذي يجري الحديث عنه فإن قيمته سرعان ما ستتبخّر جراء الارتفاعات الكارثية التي ستشهدتها أسعار السلع في السوق. فلو افترضنا جدلاً أن الحكومة ستقدم مقابلاً مادياً هو 200 ألف ليرة لكل أسرة شهرياً (وهو رقم أكبر من الرقم المتداول إعلامياً)، فإن الحد الأدنى

كيف ترد أمريكا على تنافسيتها الضعيفة في سوق الطاقة؟



تتالى الصفحات التي تحاول أن تفهم وتشرح سبب تمسك الولايات المتحدة، وذيولها في أوروبا، بالتوتر مع روسيا عبر أزمة أوكرانيا. ورغم أن الانتعاش الاقتصادي للأمريكيين من عزل الروس عن بقية أوروبا - مما يمنحهم الفرصة لبيع أوروبا النفط والغاز الصخري الأمريكي - يبدو غير قادر على شرح المسألة ككل، إلا أنه يضيء على جانب من المحاولات الانتهازية لأمريكا المترجعة.

■ فيك بتل
ترجمة: قاسيون

ينادي بعض السياسيين الأمريكيين بالأمر علانية وبشكل مباشر، تدعمهم في ذلك وسائل الإعلام المساندة التي تبشر الأمريكيين بمنفذ اقتصادي جديد. يقوم المحللون بالتلميح إلى أن بيع الولايات المتحدة الغاز والنفط الصخري إلى أوروبا - ورغم أنه ليس الهدف الرئيسي من التوتر - فهو يؤمن استمرار تعطيل الانعطاف الأوروبي، ويخلق هامش ربح يمكن التشويش من خلاله على الأهداف الحقيقية. تريد الإدارة الأمريكية أن يحدث كل ما هو لازم لتوتر الأوضاع أكثر بين أوروبا وروسيا، وأن يبقى الغاز الروسي بعيداً عن بقية أوروبا بأي ثمن.

الثلث، وأحد الأسباب التي نرى فيها الأمريكيين يجاهدون لتأمين سوق لنفطهم وغازهم الصخري هي الخسائر المدمرة في الإيرادات التي تسببت بها الأسعار المنخفضة لأثرياء الطاقة في الغرب.

مسألة الحسد الذي يشعر فيه الأمريكيون من روسيا - وشعورهم بالعجز أمام قدراتها التوربينية الهائلة، الأمر الذي قد يساعد الأوروبيين على التحول عن الأمريكيين - ليست الجديدة. في تقرير صادر عن معهد بروكينغز في آذار 2002 بعنوان «روسيا: القوة العظمى في مجال الطاقة في القرن الحادي والعشرين؟»، يمكن تلمس المزيد من الحسد والقلق الذي يقض مضجع واشنطن منذ عقود. لنرى جزءاً من تقييم التقرير قبل عشرين عاماً:

«تتجاوز احتياطات روسيا من الغاز بكثير تلك الموجودة في أية دولة أخرى. في الواقع، روسيا بالنسبة للغاز الطبيعي مثل السعودية بالنسبة للنفط. مع 32% من الاحتياطات العالمية المؤكدة، تتفوق روسيا بكثير على إيران [15%]، وقطر [7%]، والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة [4%]، والولايات المتحدة والجزائر [3%]. تملك شركة الدولة غازبروم وحدها ربع احتياطات الغاز العالمية، وتسيطر على 90% من الإنتاج الروسي، وهي أكبر مصدر للعملة الصعبة لروسيا».

لا يمكن للولايات المتحدة أن تتجاهل هذه الحقائق وتبقى ساكنة بانتظار ركلها خاوية الوفاض من كل شيء، ولهذا تحاول عزل روسيا عن أوروبا.

■ بتصرف عن:

Can the World Handle the Truth
?about the West-East Crisis

لكن هذه هي الحقيقة المرة الصريحة.

عزل الروس هو السبيل

في النهاية، يمكن للأمريكيين الذين يريدون أن يستفيدوا من عدم السماح لأوروبا بالتحول عبر بيع نفط وغاز تقنية التكسير، أن يحققوا مبتغاهم فقط في حال تم عقاب الروس وإخراجهم من سوق الطاقة الأوروبي. هذا ما كان «خبراء» شركات الطاقة الكبرى الذين التقوا في لندن واضحين فيه. عقود الطاقة الأوروبية مع روسيا ملزمة بمعظمها حتى عام 2025، عندما تنتهي العديد من عقود غازبروم.

يريد الأمريكيون أن يتوقف الأوروبيون عن استيراد طاقتهم من روسيا، وألا يجددوا العقود معها، فبهذه الطريقة يحقق الأمريكيون الكثير، ومن بين هذا الكثير تحقيق المصالح الأمريكية ببيع الطاقة والسياسة لأوروبا كبديل عن روسيا. ليس أمام الأوليغارش الأمريكيين فرصة لبيعوا نفطهم الصخري دون إخراج الروس من السوق.

يتناول التقرير المذكور أيضاً النفط الخام، ويركز من جديد على الواردات الروسية، ولكن بشكل خاص على الدول غير الساحلية، مثل: سلوفاكيا والمجر وجمهورية التشيك، أو بولندا، التي تستخدم نظام خط أنابيب Druzhba. لقد حلت جماعة تشاتام ذلك عندما كانت روسيا تزود أوروبا بثلاث احتياجاتها من النفط الخام.

في النهاية، يدور كامل الأمر حول التفضيل الروسي بسبب التسعير والهوامش. لا يمكن لإنتاج النفط والغاز غير التقليدي في الولايات المتحدة أن ينافس روسيا بكل بساطة، أو حتى قدرات أوبك، ولا يتعلق الأمر فقط بالمسافات التي ينطوي عليها نقل النفط. النفط والغاز الصخريين باهظ

موسكو في إمدادات الطاقة. لم يؤد هذا الاعتماد إلى تعقد قدرة الاتحاد الأوروبي على الاستجابة لأحداث.. مثل: المغامرة الروسية الأخيرة في أوكرانيا وحسب، بل جعل أوروبا أيضاً أسيرة لشركة الغاز المملوكة للدولة الروسية: غازبروم، ولسياساتها في التسعير».

كما نرى، ركز خبراء الطاقة وأصحاب المصلحة الذين اجتمعوا في لندن بشدة على أرباح شركة غازبروم، أكثر من اهتمامهم برفاه الأوروبيين وأمن طاقتهم. الذي يقرأ التقرير بأكمله، سيفهم الرابط بين ما حدث خلال الربيع العربي، وفي أوكرانيا، قبل سنوات مما حدث في القوقاز، وقبل سنوات أيضاً من الأحداث الأخيرة في كازخستان.

منذ فتحت الولايات المتحدة الطريق أمام مخزونها من الطاقة، بات لديها سبب إضافي لإعلان الحرب على بقية العالم: على روسيا نظراً لموقعها التاريخي وبحر الموارد الموجود فيها، وإيران وفنزويلا وليبيا ودول أخرى غنية بالنفط كمحور تركيز ثانوي.

يمكن أيضاً في محضر اجتماع لندن أن نجد الاستراتيجية الحالية التي تتبناها إدارة بايدن. بين سطور مناقشة جامعة كولومبيا، حيث يتم تحديد الجوهر الحقيقي لمشكلة ضعف الولايات المتحدة وفقدان القدرة التنافسية أمام الغاز الروسي. تقول فقرة أخرى:

«تتمتع روسيا بقدرة إنتاجية كبيرة معطلة في منطقة إنتاج سيبيريا الغربية القديمة، حيث يتم إغراق جميع التكاليف تقريباً. من ثم، يمكن لروسيا زيادة مستويات الإنتاج بسهولة دون القيام بأية استثمارات جديدة إذا قررت [إخراج] الغاز الطبيعي المسال الأمريكي من السوق الأوروبية». قد يرى البعض في الأمر انتهازية أمريكية،

اجتماع تشاتام هاوس

في 2015، عقد في لندن اجتماع تحت مسمى قواعد دار تشاتام، حيث بقيت هويات المشاركين الذين أدلوا بالتصريحات أو «الحقائق» كما تمت تسميتها، مخفية. عقد المؤتمر برعاية من مركز جامعة كولومبيا لسياسات الطاقة العالمية، وحمل عنوان: «دور نفط تكسير الولايات المتحدة في أمن وتجارة الطاقة الأوروبية». جلس خبراء بارزون بالنيابة عن الأوساط الأكاديمية والحكومية والصناعية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات البحثية، حول مائدة مستديرة. ومن المثير للاهتمام أن التقرير النهائي الطويل قد اعتبر بأن الربيع العربي، والأزمة الأوكرانية الروسية، هما أكبر مثيرين للعبة، واللذان يشكلان «تحدياً» لأمن الطاقة في أوروبا.

المذكورة في التقرير كثيرة، لكن خلاصتها أن المستهدف هو روسيا. المناقشات في الاجتماع والتقرير اللاحق يعاملان الأحداث الجيوسياسية، وتدفقات الطاقة والأرباح، كمتغيرات مستقلة عن بعضها البعض. هذا أمر غريب، فعلى الرغم من أن النقاش يدور حول مواضيع تتعلق باعتماد أوروبا على الطاقة الروسية، وقضية أوكرانيا، وكيف يمكن للغاز الصخري الأمريكي أن يملأ الفراغ الذي قد تسببه تداعيات العلاقات الدولية «غير المعتادة»، لكن خطاب هؤلاء «الخبراء» يخون الحقيقة الأساسية - كما هو الحال دائماً - فهذا مقطع من التقرير:

«سلطت الخلافات بين روسيا وأوكرانيا - والتي أدت إلى وقف إمدادات الغاز الطبيعي إلى أوروبا بين عامي 2006 و2009 - الضوء على ضعف أمن الطاقة في أوروبا، والذي نتج عن اعتماد القارة الشديدة على

تسارع في خطط إنهاء الدعم

بدأت تظهر ملامح إنهاء الدعم بشكل أكثر وضوحاً وسرعة، من خلال الحديث عن المستبعدين من الدعم حالياً، أي: البدء بإنهاء الدعم بشكل نهائي عن بعض المواطنين الآن، بانتظار استكمال خطة إنهاء الدعم الكلي عبر اعتماد البديل النقدي كخطوة أولى بهذا الاتجاه، والنهج الحكومي المستمر منذ سنوات، والذي تسارع خلال العام الماضي، ومع بدء العام الحالي بشكل لافت.

■ سمير علي

بما في ذلك التحول للدعم النقدي بدلاً من العيني، وهو ما تم الإعلان عنه رسمياً، وهو بانتظار الإقرار أيضاً، لكن بعد تقليص شريحة «المستحقين» بحسب الدراسات الحكومية، والتي ظهرت معالمها الآن باستبعاد هذا العدد الكبير من الأسر من الدعم، والبالغ 596 ألف أسرة، وكأنه رقم قليل، بل وكان إجراءات تخفيض الدعم الجارية، أو آليات الاستبعاد منه، برمتها مُحفّة ومشروعة!

الطامة الكبرى

ما يجري على مستوى تخفيض الدعم نحو إنهائه، يترافق مع الحديث عن توفير السلع المدعومة بسعر التكلفة للمستبعدين من الدعم حالياً.

فقد قالت مساعدة وزير الاتصالات: إن «الشرائح المقترحة للاستبعاد من الدعم بصفاتها الأسرية والشخصية، وليست الصناعية والتجارية، وستحصل على كل السلع بسعر التكلفة».

حيث يجري الحديث والترويج لسعر التكلفة، وكأنه امتياز أو فرصة، علماً أن هذا السعر فيه ما فيه من إضافات وهوامش نهجية وفسادة واستغلالية، لا تنقصها الذرائع والمبررات الممجوجة.

فوزارة النفط وفرت البنزين والمازوت بسعر التكلفة نظرياً، وسبق أن تم ترويج الحديث عن توفير الغاز المنزلي بسعر التكلفة أيضاً، لكن بالواقع العملي كان هذا السعر المعلن

فقد نُقل عن معاون وزير الاتصالات بتاريخ 2022/1/29، أن: «هناك 596 ألف أسرة مقترحة للاستبعاد من الدعم، بما يعادل 15% من البطاقات الأسرية، وبأن الثروة والملكية ومستوى الدخل ستكون معايير للاستبعاد من الدعم».

سرعة في الإنجاز

بتاريخ 2022/1/12 نقل عن وزير الاتصالات والتقانة خلال لقاء صحفي مع بعض وسائل الإعلام، قوله: «لم يتم اتخاذ القرار النهائي بخصوص شرائح الاستبعاد من الدعم، ولكن بالتأكيد من لديه سجل تجاري سيتم استبعاده منه»، كاشفاً عن «وجود 20 شريحة سيتم تحصيل البيانات حولها وعرضها على اللجنة المختصة للتأكد من وجوب استبعادها من الدعم أم لا».

فلم يمض على حديث الوزير أعلاه أكثر من أسبوع، لتوضح معاونته: أن العملية تم إنجازها كما ورد أعلاه، والاقتراح الخاص بالمستبعدين استكمل، بديل تأكيداً لأعداد المستبعدين من الدعم عملياً، بانتظار الإقرار الحكومي لذلك طبعاً.

ومع هذا التسارع في الأداء، من غير المستغرب أن يتم إقرار استبعاد هذه الأعداد من الدعم خلال الأيام القليلة القادمة، مع ما يليها ربما من إجراءات تخفيض دعم جديد،



أن تصل إليه أسعارها الفعلية في الأسواق بالمحصلة! لنصل لنتيجة مفادها، إن إجراءات تخفيض الدعم، والسير قدماً نحو إنهائه، بالتوازي مع الحديث والترويج لسعر التكلفة الرسمي، ما هو إلا بوابة لشرعنة استكمال تحرير السعر السوقي بالنتيجة، ولجميع السلع والخدمات، وطبعاً على حساب ومن جيوب المواطنين، مدعومين أم مستبعدين من الدعم!

كتكلفة مهمزماً لرفع أسعار المشتقات النفطية في السوق السوداء، باعتبار لا سوق آخر لها. وكذلك وفرت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك مادة السكر بسعر التكلفة، كتدخل إيجابي، وبالواقع العملي ارتفع سعر السكر في الأسواق، لعدم تمكن السورية للتجارة من توفير كافة الاحتياجات من المادة عملياً، ولا ندري ما في جعبتها من مواد يمكن الحديث عن توفيرها بهذا السعر لاحقاً، مع ما يمكن

الأسعار الافتراضية ترفع الأسعار في الأسواق



■ نادي عيد

سعر السكر عبر التدخل الإيجابي على ما هو عليه بسعر 2200 ل.س. أما بالنسبة لأسعار البقوليات، فقد شهدت أيضاً ارتفاعاً بالتسعيرة المتداولة عمماً سبقها من نشرات رسمية، مع العلم أنها الزيادة الثالثة على أسعار البقوليات منذ بداية العام 2021.

كما أن الأسعار المنشورة عبر صفحة الوزارة لا تتطابق وواقع السوق الاستهلاكي، فاليوم سعر كيلو الطحين بحدود 2500 ليرة، أما عبر نشرة الوزارة فقد حدد بـ 2400 ل.س، والسميد ببيع الكيلو المعبأ منه بـ 4000 ل.س بينما بالنشرة الجديدة حدد بـ 3500 ل.س، ما يعني أن الأسعار ستحلق أكثر من ذي قبل.

مع العلم أن هذه المواد غير مستوردة، وتكلفتها أصبحت مرتفعة بشكل جنوني لا يتناسب مع القدرة الشرائية للمواطن. والسؤال هنا: ماذا بقي للمواطن اليوم من قوت يومه، إذا كانت البقوليات وهي طعام الفقراء من محدودَي الدخل والمعدمين وصلت إلى هذه الاسعار؟

ما يزال المواطن يجري ضمن حلبة سباق مارتون الأسعار المتغير، مجبراً على ذلك، فلا خيار لديه سوى الجري ضمن حلقات الاستغلال المتتالية، وليبقى الخاسر الوحيد، وباستمرار.

يكاد لا يخلو شهر دون إصدار التعميمات والقرارات والنشرات السعرية الجديدة من قبل الحكومة بشتى وزاراتها، ولا شيء جديد بخصوص ذلك، سوى تعميق أزمة المواطن المنكوب بسوء أوضاعه المعيشية. وأخر ما حرر، كان تداول بعض الأسعار الجديدة المفصلة عن تكلفة مواد السكر والبقوليات، بدءاً من التكلفة على الموردين وتاجر الجملة، ومن ثم المستهلك، إضافة إلى تكلفة التعبئة، وذلك عبر الصفحة الرسمية للوزارة، نقلاً عن الصفحة الخاصة بوزير حماية المستهلك، مع العلم أنه لم تصدر نشرة رسمية عن الوزارة بذلك المضمون!

مهمزاً لرفع الأسعار

وفقاً للنشرة المتداولة، فقد ارتفعت الأسعار عما سبق، فعلى سبيل المثال لا الحصر: أصبح سعر كيلو السكر المعبأ للمستهلك حسب التداول الجديد بـ 2800 ل.س، بعدما كان بـ 2500 ليرة، على أن يبقى

للمواطنين، ناهيك عن أثره السلبي على واقع الأسعار في الأسواق عبر التجار والحيتان. فالجميع يعلم، أنه لا يوجد التزام فعلي من قبل التجار بالنشرات السعرية الوزارية، ولا رادع رقابي حقيقي يطبق على الأسواق، ليبقى المواطن ضحية الفارق السعري المستمر بين تسعيرة الوزارة الافتراضية، وبين واقع السوق الفعلي.

التاجر بواد آخر، والمواطن يتحمل العواقب وحيداً منفرداً. ولا نخسى التدخل الإيجابي الذي طرأ على مادة السكر، أو حتى الزيت النباتي، الذي أصبح من منسيات التدخل الإيجابي عملياً. فالتدخل الإيجابي قد يظهر بأسعار تقل عن السوق المحلي نظرياً، ولكنه بحال توفره فإنه محدود الكمية، ولا يغطي الحاجة الفعلية

الإعلامي والافتراضي

إن الأسعار الجديدة لكل من السكر والبقوليات، والتأكيد على ضرورة التزام الموردين والتجار بها، يبقى كلاماً إعلامياً افتراضياً بعيداً عن الواقع السوقي الملموس، وهذا ما علمتنا إياه التجارب السابقة، والأمثلة على ذلك كثيرة، بدءاً من السكر والدخان فالحمضيات، والفروج أيضاً. فالأسعار التمييزية بواد، وتسعيرة

سياسات التجويع والتلاعب بالوعي



وعينا الوطني يحتفظ بذكرى الأوقات الصعبة، فنحن نعرف وجه المجاعة. عندما كنا في المدرسة قرأنا أنه «يوجد ملك في العالم، هذا الملك لا يرحم، اسمه الجوع». هذه ليست عبارة فارغة بالنسبة لنا، إنها تلامس الأوتار الخفية لأرواحنا... صورة الجوع تثير الخوف، لكن الخوف دائماً ما يكون مستشاراً سيئاً. إذا تمعنا النظر بالأمور، يبين لنا أن المجاعة كظاهرة اجتماعية لا تنشأ إلا في المجتمع الطبقي... ثمة سياسيون أيضاً يحبون اللعب على أوتار الجوع، ولطالما استخدموا فكرة الجوع بشكل نشط وشنوا هجوماً قوياً على نفسية الناخبين بهذه العبارات بدأ العالم السوفييتي الشهير سيرغي قره مورزا إحدى فقرات كتابه «التلاعب بالوعي» المنشور بالروسية عام 2000، والذي لم تدم ترجمة سوى نصفه الأول فقط إلى العربية عام 2012 في كتاب يحمل العنوان نفسه. تقدم المادة التالية قراءة تلخيصية لأبرز ما جاء حول الموضوع ضمن النصف الثاني (غير المترجم إلى العربية سابقاً) من الكتاب، تحت العنوان الفرعي الثامن «الخوف من الجوع في التلاعب بالوعي» من الفصل 21 «الاستعارات والصور النمطية للبيرسترويكا»، الصادر ضمن القسم الرابع «التلاعب بالوعي أثناء تدمير المنظومة السوفييتية».

■ سيرغي قره مورزا تلخيص وإعداد: د. أسامة دليقان

يقول قره مورزا إن هناك نوعين من المجتمعات، النوع الأول بُني على «مجاز الأسرة» ويقصد بها، كما يفهم من السياق، «الأسرة» البيولوجية أو المجازية «أو كل تجمع اجتماعي متضامن ومتكافل». والنوع الثاني مجتمع آخر مبني على «مجاز السوق» يصفه قره مورزا بالـ «غربي» بالمعنى الحديث للكلمة، حيث يتمتع الجميع بـ «الحرية»، بالمعنى السوقي للكلمة، ويعيشون «من خلال التبادل بناءً على تقديم متكافئات»، في إشارة واضحة من الكاتب إلى التبادل البضاعي وخاصةً بشكله الرأسمالي. وينتقد قره مورزا «تحويل الأسرة والمجتمع إلى مجتمع السوق».

ويقتبس الكاتب من تولستوي الذي وصفه بـ «مرأة للثورة الروسية»، قوله أنذاك بأن الشعب جائع لأن آخرين شبعاون للغاية. حيث كانت تقاد روسيا قبل الثورة الاشتراكية بوساطة «أول جرعة كبيرة من الرأسمالية الغربية... نرى الشيء نفسه في الحضارات الأخرى. لم تكن الهند تعرف الجوع قبل البريطانيين. كان الأزيك في القرن الخامس عشر يأكلون أفضل من متوسط أهل المكسيكي اليوم. فالاقتصاد الذي يدار من أجل الاستهلاك وليس من أجل الربح، من حيث المبدأ، لا يسمح بالجوع».

مجتمع «الأسرة» ضد مجتمع «السوق»

يستنتج قره مورزا في إشارة لمجتمعات التكافل والمبادئ المشاعية «في المجتمعات القائمة على مبدأ الأسرة، لكل فرد الحق في الغذاء... ينعكس ذلك في أنقى صورته في المجتمعات البدائية. في عام 1966، نُشر في الولايات المتحدة عمل رائغ في الأنثروبولوجيا بعنوان «الصيداؤون» حول دراسة القبائل البدائية والشعوب التي تعيش في مجتمعات ما زالت موجودة. ويحتل موضوع الطعام والجوع مكانة خاصة في ذلك الكتاب. ذات مرة تلقى أحد العلماء قطعة لحم من إسكيمو وشكره. انزعج الصياد، وشرح رجل الإسكيمو العجوز للعالم: «لا يمكنك تقديم الشكر

على اللحم؛ لكل فرد الحق في الحصول على قطعة». ويقول الكتاب إنه في تلك المجتمعات من المستحيل وحتى من غير اللائق تقديم الشكر مقابل الطعام، فمن خلال القيام بذلك يبدو أنك تعترف بإمكانية عدم مشاركة القطعة، وهو أمر سخيف ومثير للاشمئزاز. يؤكد علماء الإثنوغرافيا أن الحق في الغذاء في المجتمع كان حقاً مطلقاً طبيعياً. لذلك، فإن المجاعة فيه كانت ممكنة فقط نتيجة كارثة طبيعية أو سياسية».

ويتابع قره مورزا: «تم استبعاد الجوع كظاهرة اجتماعية ليس فقط في المجتمعات البدائية، بل وكذلك في المجتمعات التي لم تتبع مسار السوق. من السخف الاعتقاد بأن المساواة هي نتاج آخر 75 سنة أو حتى من نتاج الإمبراطورية الروسية. على العكس من ذلك، تجمعت هذه الإمبراطورية في أوراسيا لأن الشعوب التي تتشارك بالنظرة المماثلة تجاه العالم قد تشكلت هنا. لتتذكر التاجر الإيطالي ماركو بولو، الذي عاش وسافر طوال حياته تقريباً في الإمبراطورية التي نشأت في عهد جنكيز خان، بما في ذلك روسيا. ما الذي صدم هذا التاجر الأوروبي؟».

ثم ينقل قره مورزا عن ماركو بولو شهادته التي كتبها في منتصف القرن الثالث عشر: «عندما يعلم الملك العظيم أن هناك الكثير من الخبز وأنه رخيص، يأمر بشراء الكثير منه، ويملا مخزن حبوب كبير... لمدة ثلاث أو أربع سنوات، ويأمر بحفظه جيداً. يجمع كل أنواع الحبوب، حنطة وشعير ودخن وأرز ودخن أسود وكل أنواع الخبز الأخرى... وعندما يكون هناك نقص في الحبوب ويرتفع السعر، عندها يأمر الملك العظيم بإنتاج الكثير من الخبز بحيث يكون هناك ما يكفي للجميع، ويتم إعطاؤه للجميع ولدى الجميع الكثير منه. هذه هي الطريقة التي يتأكد بها الملك العظيم

من أجل البقاء إلى المجتمع البشري».

التجويع كوسيلة للهيمنة السياسية

يحدد قره مورزا «إنشاء اقتصاد السوق لأول مرة في التاريخ» بوصفه «أدى إلى ظهور دولة جعلت المجاعة عمداً وسيلة للسيطرة السياسية». ويقتبس من الفيلسوف والسياسي البرجوازي لورد تاونسند إبان إعداد «قوانين الفقراء» الجديدة في إنكلترا: «المجاعة ستروص الوحش الأكثر شراسة وتعلم أكثر الناس شراسة الأخلاق الحميدة والطاعة. بشكل عام، الجوع وحده هو الذي يلدغ الفقراء بطريقة تجبرهم على العمل. نصت القوانين على أنه يجب إجبارهم على العمل. لكن القانون الذي تم وضعه بالقوة يسبب الفوضى والعنف. في حين أن القوة تولد الإرادة الشريفة ولا تؤدي أبداً إلى خدمة جيدة أو مقبولة، فإن الجوع ليس فقط وسيلة للضغط السلمي الصامت والمستمر، ولكنه أيضاً الحافز الطبيعي للعمل والاجتهاد. يجب إجبار العبد على العمل».

ويختتم قره مورزا الفقرة بالقول: «اليوم، وبعد قرنين من مالتوس، لم يتغير شيء؛ النظام العالمي الجديد مبني على المبادئ نفسها... تم نشر دراسة علمية أعدها خبراء الأمم المتحدة بعنوان «الاقتصاد السياسي للجوع»، حيث تتم فيها وبلغة باردة صياغة القوانين التي يفضل نصير السوق المتحمس عدم تذكرها. لكن دعه على الأقل يستمع إلى من يشعر بمسؤوليته عن إطعام أطفاله: الدخل وحده يمنح الاقتصاد الحق في الحصول على الغذاء... تصدير الغذاء من المناطق المنكوبة بالمجاعة هو خاصية «طبيعية» للسوق، التي تعترف بـ «الحقوق الاقتصادية» وليس بالاحتياجات».

من أن شعبه لا يدفع ثمناً باهظاً للخبز».

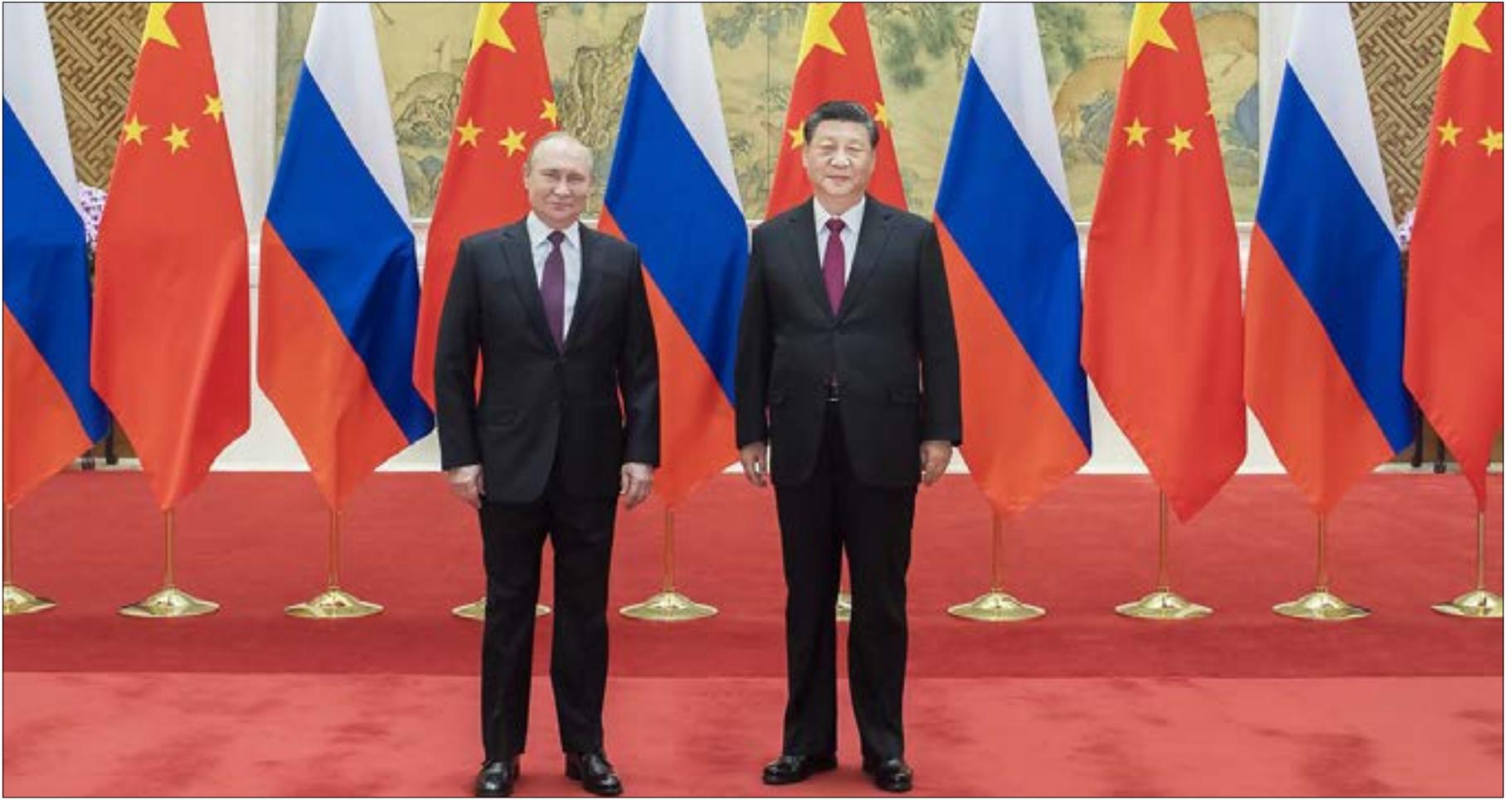
ويعلق قره مورزا على هذه القصة تعليقاً في غاية الأهمية: «عندما قرأنا ماركو بولو في الطفولة، لم ننتبه لمثل هذه الفصول، لقد بدى مسار عمل الدولة هذا طبيعياً بالنسبة لنا». ثم يطلب من قرائه أن يفكروا ويتخيلوا ماذا كان سيحل بالمجتمع السوفييتي لو أن ستالين خلال سنوات الحرب لم يحرص على أن يضمن المواطنين حصصهم الغذائية وقام بدلاً من ذلك بتحرير الأسعار!

ويتابع مقارناً: «ماذا حدث عندما ظهر مجتمع السوق «الغرب»، الشيء الأكثر أهمية هو أن الشخص لم يعد عضواً في المجتمع، بل أصبح «فرداً». وبالوقت نفسه أصبح سلعة في السوق ولها سعر، حسب العرض والطلب. وهذا يعني أن الفرد بحد ذاته ليس له الحق في الحياة، فهذا الحق تمنحه له أو تمنعه عنه السوق. سيكون من الصعب التلاعب بعقولنا إذا قرأنا جميع رواية كنوت هامسون بعنوان «الجوع»، حيث كان الكاتب الشاب في أواسلوا المزدهرة في بداية القرن العشرين، قد مات من الجوع - شعره تساقط بالفعل. ليس فقط لم يفكر أحد في مساعدته، بل ولم يستطع هو نفسه حتى أن يسرق كعكة أو فطيرة، على الرغم من أن ذلك لم يكن صعباً». وهنا يعلق قره مورزا على كيف أدى التلاعب بالوعي الذي تمارسه الثقافة البرجوازية السائدة بشل تفكير ذلك الكاتب وجوعاً: «إن حرمة الملكية الخاصة وغياب الحق في الحياة قد أصابت عقله الباطن مثل قدسية حقوقه الشخصية كمواطن».

ويتابع: «البطانة الفلسفية المرتبطة بإنكار المساواة وإنكار الحق في الخبز، تقدمها الداروينية الاجتماعية - وهي عقيدة تنقل المبدأ البيولوجي للصراع

تلقي أحد
العلماء مرة
قطعة لحم
من الإسكيمو
وشكره
انزعج صياد
الإسكيمو
وقال له لا
يمكنك تقديم
الشكر على
اللحم لكل
فرد الحق
بالحصول على
قطعة

روسيا والصين والعالم بعد الحرب العالمية الثانية



جملة من المسائل، ربما يكون أولها: هو التأييد العلني والمكتوب من قبل الصين لمبادرة الضمانات الأمنية الروسية، لا لمجرد كونها آلية لتخفيف التوتر على الحدود الروسية، بل بوصفها خطوة استراتيجية هامة ستغير كل قواعد اللعبة على الساحة العالمية، ولعل إصرار الوثيقة في سطورها الأخيرة على تمسكها بنتائج الحرب العالمية الثانية، ورفض زعزعة النظام العالمي الذي نشأ بعدها، إنما هو تأكيد جديد على أن الصين تقف مع روسيا ومستعدة للعمل معها لدفع الولايات المتحدة إلى حدودها الطبيعية والمعتادة، فالولايات المتحدة استفادت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية من حجم الدمار العالمي لتقدم نفسها كأكثر الأطراف موثوقية بالمعنى الاقتصادي، مما شكّل مع الزمن وبعد تثبيت الدولار كعملة عالمية - والتوصل من تغطيته بشكل فعلي - آلية لنهب ثروات العالم. لتصل الولايات المتحدة في نهاية المطاف وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي للهيمنة المطلقة على العالم، ونهب ثروات مناطق جديدة.

إعلان التمسك بنتائج الحرب، والعالم الذي نشأ بعدها، يعني تمسكاً روسيا صينياً بمركزها على الساحة الدولية، شأنهما شأن الأطراف الأخرى التي جرى تهميشها على حساب «السرطان الأمريكي» الذي دخل اليوم مرحلة تراجع الشامل. فيدرك الجميع اليوم أن نجاح روسيا في تجنب الصدام في أوروبا يعني أن احتمالات الصين في تجنب الصدام في آسيا ستكون مرتفعة أيضاً، مما يعني حسم المعركة دون قتال، وهو ما من شأنه نقل الصراع إلى مرحلة أخرى يخفض فيها بشكل ملحوظ حجم التهديد الذي يخيم على البشرية اليوم.

ذريعة، بالإضافة لمعارضة الثورات الملونة. وأعلنت الوثيقة رفض الصين وروسيا كل ما من شأنه تقويض الاستقرار الاستراتيجي العالمي، مثل: توسع حلف الناتو، وتشكيل تحالف «أوكوس» الذي يضم الولايات المتحدة وأستراليا وبريطانيا، ودعا الرئيسان في الوثيقة كل القوى النووية إلى ضرورة تقليص الاعتماد على الترسانات النووية، وسحب كافة أسلحتها النووية المنتشرة خارج حدودها. وتطرقت الوثيقة إلى مبادرة الضمانات الأمنية الروسية، ودعا البلدان الولايات المتحدة للتجاوب مع المقترح الروسي بعد أن أكدت الصين دعم وجود نظام كهذا ملزم للضمانات. أما أبرز ما جاء في القسم الثالث والأخير: هو تصميم روسيا والصين على التصدي لمحاولات مراجعة نتائج الحرب العالمية الثانية، وكل ما من شأنه تقويض النظام العالمي الذي تشكل بعدها.

الجديد والنوعي

تستحضر الذاكرة عند قراءة هذه الوثيقة كثيراً من العبارات التي سبق استخدامها، فالعلاقات بين الصين وروسيا كانت تشهد تطوراً مستمراً، وكان هذا التطور يلقي اهتماماً سياسياً وإعلامياً من قبل الطرفين وعلى أعلى المستويات، لكن التأكيد دائماً على متانة هذه العلاقات يعني في كل مرة إعلاناً جديداً على إحباط المحاولات الغربية المستمرة لتقويضها، فموسكو وبكين تدركان حجم الرهان الغربي على تدمير أواصر الصداقة بين بلديهما ولذلك أصبح من البديهي للقيادة السياسية الدولتين ضرورة التمسك بهذه الصداقة وتمتينها بشكل مستمر، لكن ما يثير الانتباه هذه المرة هو



موسكو وبكين تدركان حجم الرهان الغربي على تدمير أواصر الصداقة بين بلديهما ولذلك أصبح من البديهي للقيادة السياسية الدولتين ضرورة التمسك بهذه الصداقة وتمتينها بشكل مستمر

وجود نموذج واحد للديمقراطية يناسب الجميع في هذا العالم، ولذلك تمسك الإعلان بحق الأمم في اختيار النموذج الذي يناسب نظامها الاجتماعي والسياسي، وخلفيتها التاريخية، وتقاليدها وخصائصها الثقافية الفريدة، واعتبر الجانبان «روسيا والصين» أن محاولات البعض لفرض «معايير محددة» من شأنه أن يؤثر على السلام والاستقرار العالمي والإقليمي. أما أبرز ما جاء في قسمها الثاني: يمكن تكثيفه بأن كل من موسكو وبكين تريان أن التعاون على المستوى العالمي بات يشكل أساساً في التنمية، وخصوصاً عندما يجري هذا التعاون على أساس المصالح المشتركة للشعوب، وفي هذا السياق، جرى التأكيد مجدداً على ضرورة تدعيم الترابط بين مشروع الاتحاد الاقتصادي الأوراسي ومبادرة الحزام والطريق، بهدف تكثيف الترابط بين منطقتي آسيا والمحيط الهادئ ومنطقة أوراسيا، والذي من شأنه بناء شراكة أوروبية آسيوية كبرى تصب في مصلحة شعوب القارتين.

يمكننا القول: إن القسم الثالث في هذا الإعلان كان له نكهة خاصة، وشكّل مضمونه مادة استفزازية للغرب ووسائل إعلامهم، ففي هذا القسم أكد البلدان على مبدأ الأمن العام غير القابل للتجزئة، وأكدت موسكو وبكين دعمهما لمصالحهما الجذرية وسيادتهما ووحدة أراضيها، ومعارضة تدخل القوة الخارجية في شؤونها الداخلية، وفي هذا السياق، أعادت موسكو التأكيد على تمسكها بمبدأ «الصين الواحدة»، وأعلن البلدان رفضهما لتقويض الأمن والاستقرار في المناطق المتاخمة والمشاركة بينهما، وعزمهما مواجهة تدخل القوى الخارجية في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة تحت أية

باتت العلاقات الروسية الصينية تشكل موضوعاً شبه دائم في وسائل الإعلام، وتشغل أخبارها وتطوراتها معظم الدول، لتأثير هذه العلاقات على معظم الملفات الدولية الأساسية إن لم يكن جميعها! لكن وعند قراءة الكثير من الأخبار أو حتى البيانات الرسمية الصادرة من البلدين، يبدو كما لو أن الحديث نفسه يتكرر دائماً، فما هي المجالات التي تنطور فيها هذه العلاقات؟ وما الجديد فيها؟

■ علماء ابوفراج

استقبل الرئيس الصيني شي جين بينغ نظيره الروسي فلاديمير بوتين في بكين يوم الجمعة 4 من شهر شباط الجاري، هذه الزيارة التي تتزامن مع افتتاح دورة الألعاب الأولمبية الشتوية التي تستضيفها الصين تحمل نكهة خاصة، ولاقت نتائجها المعلنه كثيراً من الاهتمام، فمن جهة تعتبر هذه الزيارة الأولى التي يلتقي فيها الرئيسان وجهاً لوجه منذ جائحة الفيروس التاجي، أما أهميتها فتنبع من النتائج الكثيرة والمتنوعة التي رافقت هذه الزيارة وكان أبرزها هو: البيان المشترك الذي أعلن فيه الطرفان دخول العلاقات الدولية عهداً جديداً.

ما الذي جاء في الوثيقة المشتركة؟

جرى التوقيع على هذه الوثيقة في 4 شباط، أي يوم وصول الرئيس الروسي، ويبدو واضحاً الإعداد المتأن لهذه الوثيقة التي كانت حدثاً متوقفاً في هذه الزيارة، وجرى نشر نصها الكامل في اليوم ذاته لتصبح بمثابة إعلان علني ورسمي، وهذا ما زاد من قيمة مضمونها. فالوثيقة تتألف من مقدمة يتلوها 4 أقسام موسعة. في قسمها الأول: أعادت التأكيد على فتاعة روسيا والصين الراسخة بعدم

فرنسا تتابع عقلية المستعمر في الجزائر والأخيرة تناور



بعد أزمة تشرين الأول الدبلوماسية بين الجزائر وفرنسا إثر التصريحات الاستفزازية للأخيرة المتعلقة بالاستعمار والتاريخ الجزائري، وما تخلل الأزمة من تازم بالعلاقات السياسية والعسكرية والاقتصادية، بدأت تعود الأمور لطبيعتها تدريجياً بتراجع فرنسي، وبالتوازي مع ذلك تمضي الجزائر على المستوى الدولي بالتوجه شرقاً بعلاقاتها مع كل من الصين وروسيا، وتلعب دوراً فاعلاً في المسائل الإقليمية.

■ ملاذ سعد

فرنسا ترمي تغيير الموقف الجزائري الشعبي

أقدمت فرنسا على استفزاز جديد، حيث قام مجلس الشيوخ الفرنسي بالمصادقة بالإجماع على قراءة أولى لنص مشروع قانون يطلب الاعتذار من الجزائريين الذين قاتلوا إلى جانب الجيش الفرنسي قبل أن تتخلى عنهم بعد حرب التحرير بين 1954 و1962، وكان الهدف من القرار فيما يبدو، هو ما جاء ضمن القانون بتقديم مبلغ مالي بتكلفة إجمالية قدرها 302 مليون يورو على مدى 6 سنوات، ويقدر عدد المستفيدين منه بخمسين ألف شخص. من غير المعروف هوية هؤلاء الأشخاص المستفيدين اليوم، ولكنها محاولة فرنسية لاستمالة بعض الجزائريين في محاولة بائسة لتغيير الموقف الشعبي الرافض للاستعمار، وهو ما يمكن أن نراه في مسألة أخرى ضمن السعي الفرنسي المحموم لمحو التاريخ، وهي إعلان الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بأن حادثة إطلاق النار في شارع إيسلي في العاصمة الجزائر خلال شهر أذار من عام 1962 حيث قتل العشرات من الفرنسيين الجزائريين «لا تغتفر بالنسبة للجمهورية»، كما تطرق إلى مجزرة 5 تموز 1962 في وهران، والتي ذهب ضحيتها أيضاً جزائريون فرنسيون قائلين: إن بلاده «تعترف بهذه المأساة»، متجاهلاً تاريخ فرنسا المليء بهذه الحوادث.

كما أعلن المعهد السمعي البصري الوطني الفرنسي أنه سينشر وثائق تاريخية وشهادات متعلقة بالثورة الجزائرية بعد توجيه من الرئيس الفرنسي ماكرون،

وتتشكل الوثائق من 180 ساعة من المقابلات مع المدنيين والعسكريين من كلا الجانبين بمناسبة الذكرى الـ 60 لتوقيع اتفاقية إيفيان وانتهاء الحرب، ويسعى المعهد بذلك لـ «لوصول إلى مجموعة متنوعة من الجماهير والأجيال»، أي وبكلمة أخرى: كتابة تاريخ الاستعمار الفرنسي وفق وجهة نظر الأخير. لكن وفي إطار العلاقات الثنائية تلقى الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون مكالمات هاتفية من ماكرون، بحث خلالها انعقاد اللجنة القطاعية العليا المشتركة بين الحكومتين، كما دعا ماكرون تبون لحضور القمة الإفريقية- الأوروبية، وعقدت في 30 و31 كانون الثاني بالعاصمة الجزائر الدورة السابعة للمشاورات السياسية الجزائرية- الفرنسية على مستوى الأمانة العامة لوزراء الخارجية، وبحثا الشراكة الثنائية والمسائل الإقليمية والدولية، وكان قد أشار وزير الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة على هامش قمة الاتحاد الإفريقي يوم السبت، أن العلاقات الجزائرية الفرنسية تتخذ منحى إيجابياً على العموم، وقال: «نحن حساسون جدا عندما يتعلق الأمر بأمن وكرامة مواطنينا في الأراضي الفرنسية، هناك مشاكل يمكن تجاوزها، لكن حين يتم المساس بذاكرة شعب وتاريخه أو كرامة الشعب الجزائري أو مواطنيه المقيمين أو عندما يسافرون إلى فرنسا فإن هذه المواضيع تشكل عرقلة في العلاقات الثنائية، لكن لنقل إننا في منحى تصاعدي، ونتمنى أن نسير نحو الأفضل» وحول إعادة السماح لتخليق الطيران العسكري الفرنسي فوق الأجواء الجزائرية قال لعمامرة: أن ذلك «كان إجراء تقنياً ولا يدوم إلى الأبد».

بين الغرب والشرق.. الوقائع العملية توضح

بالاستفادة من الأزمة الدبلوماسية بين الجزائر وفرنسا، مما هدد بتقليص العلاقات بينهما لصالح الميل بالتوجه شرقاً بتعزيز العلاقات مع الصين وروسيا، عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تعيين السفيرة الجديدة لها في البلاد إليزابيث مور أويين، والتي أعلنت قبيل استلامها مهامها «سيكون هدفي تعزيز العلاقات الثنائية القوية بين بلدينا وشعبينا. سواء كان ذلك بمساعدة الشركات الأمريكية على الاستثمار في تنويع الاقتصاد الجزائري، أو توفير المزيد من فرص تعلم اللغة الإنجليزية للشباب الجزائري» وصدر لاحقاً بيان من السفارة الأمريكية في الجزائر جاء فيه «تعزيز التعاون الأمني والاستقرار الإقليمي، وتوسيع نطاق التبادل التجاري والاستثمار بين الولايات المتحدة والجزائر، وتعميق العلاقات الثقافية بين البلدين سيكون من أهم أولويات السفارة أويين».

وكان قد التقى قائد القوات البحرية الجزائرية اللواء محفوظ بن مداح مع قائد القيادة العسكرية الأمريكية بإفريقيا ستيفن تاونسن، ناقشا خلال اللقاء عدة ملفات أمنية، وسبل تطوير التعاون بمختلف المجالات ذات الصلة في إفريقيا ومنطقة الساحل. لكن بالتوازي مع هذه اللقاءات والمناقشات، أعلن موقع «ديفنس اكسبرس» المختص بالشؤون العسكرية عن خطوات عملية بين الجزائر والصين، حيث باعت الأخيرة للجزائر 5 طائرات بلا طيار مسلحة بصواريخ وقنابل موجهة من طراز CH-5 مشيرة إلى وجود 5 أخرى

تمت الاستفادة من الأزمة الدبلوماسية بين الجزائر وفرنسا مما هدد بتقليص العلاقات بينهما لصالح الميل بالتوجه شرقاً بتعزيز العلاقات مع الصين وروسيا

من طراز CH-4 بيعت في عام 2018، وأعلن موقع «مينا ديفونس» أيضاً: أن القوات الجوية الجزائرية ستلتقي 4 طائرات مسيرة ثقيلة من طراز Wing Loong 2 من الصين، ويذكر أن هذا يتوازي مع شراء الجزائر لمنظومة الدفاع الجوي الروسي إس-400، فضلاً عن أنها محتملة لتلقي إس-500 أيضاً وفقاً لمجلة «ميليتري واتش». وعلى المستوى الاقتصادي، أعلنت شركة «سوناطراك» الجزائرية أنها «تعمل بالتعاون الوثيق مع غازبروم [الروسية] على التطوير الفعال لموارد الغاز المكتشفة على مستوى حقول غرد السايح وغرد السايح شمال «رقعة حقل العسل»، وهذا من خلال إنجاز عمليات تنقيب لـ 24 بئراً جديدة، بالإضافة إلى إنجاز وحدة معالجة لإنتاج الغاز الطبيعي، وكذا المكتفات، وغاز البترول المسال التي سيتم نقله عبر شبكة خطوط النقل الحالية لسوناطراك. حيث من المتوقع دخول هذا المشروع حيز الإنتاج خلال سنة 2025»

وبالاستناد إلى هذه المعطيات الأخيرة المذكورة وحدها، فضلاً عن كل ما هو غيرها بالتوجه شرقاً، يمكن فهم كل من المساعي الفرنسية لدعم أتباعها من اليمين، والأمريكية بمحاولاتها على التأثير في الداخل الجزائري وتأزيمة سواء بالشكل المباشر أو عبر أدائها الصهيونية، والتي باتت مرتبطة مع المغرب، خاصة وأنه لم يتازم أو تجر به أزمة مسلحة على غرار ما جرى في ليبيا واليمن وسورية... وما لم ينجح في أوج توترات المنطقة وقوة الغربيين، لن ينجح الآن بعد تراجعهم وإعلاء أصوات الحول السياسية.

الصورة عالمياً

ليبيا.. عودة إلى الوضع السابق ومساع لتشكل حكومة جديدة



تعود ليبيا- بعد تعثر إجراء الانتخابات في كانون الأول وتأجيلها لمرتين دون تحديد موعد جديد متفق عليه بعد- إلى الوضع السابق لها، وانتقل الصراع السياسي حالياً إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية جديدة.

وعلى المستوى العسكري، يجري تصعيد طفيف في الداخل، كان من آخره اشتباكات بين مجموعتين مسلحتين من الكتيبة 777 وفرقة من الشرطة القضائية التابعة لما يسمى بجهاز الردع في محيط الفرجان في العاصمة الليبية طرابلس يوم السبت. وضمن مسألة إخراج القوى والمرتزة الأجنبي من ليبيا، طالب رئيس المجلس الرئاسي الليبي محمد المنفي من الاتحاد الإفريقي خلال قمته في أديس أبابا يوم السبت «دعم خطط إخراج كافة المرتزة والقوات الأجنبية من ليبيا» إلا أنه لا توجد أية خطوات عملية جديدة في هذا السياق. وبدأ ينعكس هذا الارتداد السياسي على الجانب الاقتصادي أيضاً، حيث أعلنت المؤسسة الليبية للنفط عن تخفيض

عبر البرلمان الليبي برئاسة عقيلة صالح مراراً عن انتهاء صلاحية الحكومة الليبية الحالية إثر فشل إجراء الانتخابات وبذريعتيه، وصرح صالح خلال جلسة للبرلمان في طبرق بداية الشهر الجاري: أن النواب سينظرون في ملف ترشيح رئيس الوزراء الجديد لاحقاً، وليتهم رئيس الحكومة الحالي- عبد الحميد الدبيبة- صالح بتدبير محاولة يائسة لإعادة الانقسام إلى ليبيا.

وبالتوازي مع ذلك، عاد المشير خليفة حفتر إلى تنفيذ مهام القائد العام للجيش الوطني الليبي بعدما تركه مؤقتاً من أجل الترشح للانتخابات الرئاسية الليبية، وعاد عبد الرزاق الناظوري الذي استلم المنصب مؤقتاً لرئاسة الأركان العامة.

الاتحاد الإفريقي يرفض رسمياً عضوية «إسرائيل»



وأشارت قناة «الشروق نيوز» الجزائرية نقلاً عن مصدر من الوفد الجزائري المشارك بالقمة الإفريقية، أنه «تم إلغاء منح الكيان الصهيوني صفة مراقب في الاتحاد الإفريقي، وهو قرار موسي فكي رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي، وإن إلغاء القرار جاء تنويهاً لمساع قادتها الجزائر ودول أخرى، والمغرب الدولة العربية الوحيدة التي دعمت منح الصفة للكيان الصهيوني».

وأشارت صحيفة «النهار» الجزائرية إلى أنه «تم تشكيل لجنة تضم 7 رؤساء دول إفريقية، تتكفل بإعداد توصية تقدم إلى قمة الاتحاد الإفريقي للنظر في القضية، تتكون من الرئيس الحالي للاتحاد الإفريقي ماي سال، والرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، ورئيس جنوب إفريقيا، سيريل رامافوزا، ورئيس رواندا، بول كاغامي، ورئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، فيليكس تيشيسكيدي، ورئيس نيجيريا، محمود بوهاري، ورئيس الكاميرون، بول بي». وفي السياق نفسه، رحب الأمين العام للجامعة العربية أحمد أبو الغيط بهذا القرار، وذكر البيان الصادر عن الأمانة العامة للجامعة العربية، أن إلغاء القرار يعد بمثابة «خطوة تصحيحية (...)» ويتسق مع المواقف التاريخية للاتحاد الإفريقي الداعمة للقضية الفلسطينية والمناهضة للاستعمار والفصل العنصري «وتابع البيان أنه «كان لزاماً أن يتم اتخاذ هذا القرار الحكيم إنطلاقاً من عدم مكافأة «إسرائيل» على ممارساتها غير القانونية بحق الشعب الفلسطيني».

أفادت وسائل إعلام جزائرية، بأن قمة الاتحاد الإفريقي في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، رفضت رسمياً منح «إسرائيل» صفة عضو مراقب بالاتحاد، التي سبق منحها لها رئيس مفوضية الاتحاد، موسى فكي.



• قال مسؤول أمريكي: إنه من المتوقع أن يعلن البنتاغون، عن نشر قوات أمريكية في أوروبا الشرقية، خلال الأيام المقبلة، بعد أن وافق بايدن رسمياً على انتشار عسكري أمريكي إضافي في المنطقة.



• أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين: إن موسكو لا تزال تبحث رد واشنطن والناتو على مقترحاتها للضمانات الأمنية، وأنه أصبح واضحاً لروسيا أن الغرب يتجاهل هواجسها على هذا الصعيد.



• سجل سهم «ميتا» (بلاتفورمز) انخفاضاً قياسياً بنسبة 26%، ما أدى إلى محو أكثر من 200 مليار دولار من قيمة الشركة في أكبر خفض على الإطلاق من القيمة السوقية لشركة أميركية في يوم واحد.



• بدأت تبرز داخل الحزب الجمهوري أصوات تلوم الإدارة الأميركية بأنها مشغلة أكثر بالأزمة الأوكرانية مما هي بالأزمة المتصاعدة على حدود الولايات المتحدة، حيث يتجمع «عدد قياسي من المهاجرين» وأزمات داخلية أخرى.



• أكدت لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في البرلمان الإيراني، أن «الطرف الآخر في المفاوضات النووية وافق حتى الآن على إلغاء بعض العقوبات المفروضة على إيران».



• بالتزامن مع مناقشة الحكومة اللبنانية للموازنة العامة المتهمه بمحابتها الشديدة لشروط صندوق النقد الدولي، واحتوائها مزيداً من الضرائب على الفقراء، دعا اتحاد نقابات النقل البري إلى اعتصام وإضراب لمدة ثلاثة أيام..

الصين تزيل تهديد العقوبات عن



يبدأ عام «نمر الماء السوداء» القمري في الصين، ويبدو أنّ مخالفه قد شحذت قبل أن يبدأ عندما تواصل كل من الرئيس الصيني تشي جينغ بينغ مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في لقاء مباشر قبل البدء باحتفال الافتتاح الأولمبياد الشتوية في بكين، وإصدارهما بياناً مشتركاً حول العلاقات الدولية. سيمثل هذا حركة حاسمة في أوراسيا تحجم تحركات الناتو على رقعة الشطرنج العالمية، حيث يغرق المحور الأنغلو-أمريكي بشكل متزايد في مستنقع الياس، في نهاية المطاف، يرفض «العدوان الروسي» بعناد أن يسمح لهم بالرسلمة عليه.

ترجمة: قاسيون

بعد انتظار لا نهاية له، يعود ذلك غالباً للافتقار إلى كوادز مجهزين بشكل مناسب لكتابة رسالة واضحة، أعدت مجموعة الولايات المتحدة/ الناتو أخيراً «جواب اللاجواب» متوقفاً وملكياً بالمصطلحات البيروقراطية، لإجابة المطالبة الروسية بضمانات أمنية. تم تسريب محتويات الجواب في البدء إلى صحيفة إسبانية، وهي إحدى صحف ذوي العضوية الكاملة في الناتو. وفقاً لمصادر بروكسل، فالذين سربوا الجواب قد يكون كيبف. لكن البناتون، وهو داخل في وضعية ملاحقة الضرر للتحكم به، عجل للتأكيد: «لم نفعلها». لكن وزارة الخارجية قالت: «هي رسالة أصلية».

لكن حتى قبل تسريب «جواب اللاجواب»، تم إجبار وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف على إرسال رسائل لجميع وزراء خارجية الناتو، بما في ذلك وزير الخارجية الأمريكي بلينكن، سألهم فيها عن كيفية فهمهم لمبدأ عدم قابلية الأمن للتجزئة - أو عن عدم فهمهم للأمر. كان لافروف شديد الوضوح: «أشير إلى مطالبنا بأن يطبق الجميع اتفاقيات عدم قابلية الأمن للتجزئة التي تم التوصل إليها ضمن نطاق [منظمة الأمن والتعاون في أوروبا OSCE] في 1999 في إسطنبول، وفي 2010 في أستانا. لا تنص هذه الاتفاقيات فقط على حرية اختيار التحالفات، بل أيضاً على أنّ هذه الحرية مشروطة بضرورة

تجنب أيّة خطوات من شأنها تعزيز أمن أيّة دولة على حساب التعدي على أمن الآخرين». أصاب لافروف قلب الموضوع عندما شدّد على: «زملأونا الغربيون لا يحاولون ببساطة تجاهل هذا المبدأ الأساسي للقانون الدولي المنفق عليه في المجال الأطلسي - الأوروبي، بل ينسونه بشكل كلي علاوة على ذلك». كما وضّح لافروف بشكل جلي: «سوف لن نسمح بلفلفة هذا الموضوع. سنصر على إجراء محادثة صادقة وشرح سبب عدم رغبة الغرب في الوفاء بالتزاماته على الإطلاق أو بشكل حصري، وانتقائي، ولصالحه». يأخذنا هذا إلى الحقيقة الأبعد التي تعيد صياغة العالم من جديد. بشكل حاسم وقطعي، تدعم الصين بشكل كلي المطالب الروسية بضمانات أمنية في أوروبا، وتوافق تماماً على أنّه لا يمكن ضمان أمن دولة ما عبر إلحاق الضرر بدولة أخرى. من هنا يبدو لنا الانزعاج الغربي: مجموعة الولايات المتحدة/ الناتو مصممة على تحطيم معاهدين مهمتين تتعلقان بشكل مباشر بالأمن الأوروبي، ويعتقدان أنّه بإمكانهما الإفلات من العقاب نظراً لانعدام المناقشات التي كان يجب إجراؤها حول ما يحدث والآثار التي ستترتب عليه في وسائل إعلام الناتو. يبقى الرأي العام الغربي مضللاً بشكل هائل، فالرواية الوحيدة التي يسمعهها 7/24 هي «العدوان الروسي»، والتي لم يغفل «جواب اللاجواب» على ذكرها.

هذه الحرية مشروطة بضرورة تجنب أيّة خطوات من شأنها تعزيز أمن الآخرين

الواقع العسكري والسياسي

كانت موسكو أكثر من واضحة بأنّها لن تقدّم أيّة تنازلات بشأن المطالب الأمنية لمجرد أنّ «إمبراطورية الفوضى» تستمر بإطلاق التهديدات بفرض عقوبات إضافية قاسية، وهي «السياسة» الإمبريالية الوحيدة التي يتمكنون من اللجوء إليها عند عدم القدرة على إطلاق صواريخهم. لكن بأيّة حال، حزمة العقوبات الجديدة معدة لتبقى فترة طويلة، حيث إنّها قادرة على عزل موسكو عن النظام المالي الغربي «ربما يصح تسميته بالكازينو»، وأن تستهدف من بين أشياء أخرى مؤسسات روسية بارزة مثل: سبيربانك، VTB، غازبروم، أفا- بنك. لكن ماذا عن الخيار العسكري الغربي؟ هل هو متاح؟

يقودنا هذا إلى ما ستفعله موسكو بعد ذلك - بالنظر إلى الموقف السلبي للغاية الذي نوه إليه لافروف. أشار نائب وزير الخارجية الروسي ألكسندر غروشكو بالفعل إلى أنّ الناتو يعرف جيداً ما سيأتي حتى قبل أن يأتي «جواب اللاجواب»: يعلم الناتو بشكل جيد الإجراءات التقنية العسكرية التي قد تتبعها روسيا. نحن لا نخفي خياراتنا ونتصرف بكامل الشفافية». لكن يبقى «الشركاء» الأمريكيون غير راغبين بالاستماع، والروس هادئون وغير منزعجين.

صاغ غروشكو الأمر ضمن سياسة واقعية: ستعتمد الإجراءات الملموسة على «الإمكانات العسكرية» التي يمكن استخدامها ضد روسيا. هذه شيفرة لأنواع الأسلحة النووية التي سيتم نشرها في أوروبا الشرقية، وما هي أنواع الأدوات الفتاكة التي سيتم تفرغها في أوكرانيا. في الواقع إنّ أوكرانيا - أو الولاية 404 في التعريف الذي لا يمحي لأندريه مارتينوف - هي مجرد بيدق تافه في اللعبة الإمبريالية. وما يزيد من بؤس كيبف على

جميع الجبهات، أنّ رئيس مجلس الدفاع الأوكراني، أليكسي دانييلوف، قد حاول التملّص من الالتزامات الدولية، ما عني بأنّ بلاده قد تخسر مبكراً «المباراة» الإقليمية. في مقابلة مع شبكة الأسوشيتد برس، قال دانييلوف: «يمكن أن تؤدي اتفاقيات مينسك إلى الفوضى». أقر بأنّ كيبف قد خسرت حرب 2014/2015 كلياً، ثم وقعت اتفاقيات مينسك «تحت تهديد السلاح الروسي»، مع أنّ كيبف قد هزمت على يد جنود الدونباس في الحقيقة. لكن الأهم أنّه أقر بشكل علني بأنّ كيبف ليس لديها أيّة نوايا لتنفيذ اتفاقيات مينسك. لهذا يمكننا القول بشكل رئيسي بأنّ كيبف تكسر القانون الدولي: فاتفاقيات مينسك مضمونة من قبل الأمم المتحدة في قرار مجلس الأمن رقم 2022 (2015)، وذلك بالإجماع. حتى الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا قد صوتوا جميعاً بنعم. لكن كسر القوانين ليس أمراً صعباً، طالما أنّك مدعوم من قبل قوى عظمى. أمّا من جانب «العدوان الروسي الخفي»، فلم يتمكن دانييلوف من رؤية «جهوزية القوات الروسية قرب الحدود تحضراً للغزو، الأمر الذي سيستغرق ما بين ثلاثة أيام وسبعة.

لقد فشل الاستعراض الأمريكي بمحاولة إظهار «جبهة غربية موحدة» حتى قبل أن يبدأ. فعند اجتماع بروكسل تبين أنّ الغرب ليس موحداً. اقترح ماكرون مقاربة جديدة ينتهجها الاتحاد الأوروبي ناحية روسيا، بينما طالب أولوف شولتز بداية المانية جديدة مع بوتين. أمّا الإيطالي ماريو دراغي فقد مضى إلى موسكو للقاء بوتين، يريد إعادة إطلاق العلاقات الأوروبية مع روسيا. إن كان لقاء بروكسل قد كشف عن شيء جوهري يستحق الوقوف عنده، فهو حقيقة أنّ أوكرانيا تمرّ بضائقة مالية كبيرة، وأنّ الدولة على شفا الانهيار، مع عدم قدرتها

روسيا بينما الأوروبيون خائفون

الخلفي، فالعقوبات ضد روسيا ستؤذيهم هم. الصناعيون الألمان توافقون بالفعل للحصول على الغاز الروسي، فلدى ألمانيا فقط 17% من واردات الغاز في مخازنها. وقد أدت الأسعار المتقلبة بشكل قصير المدى إلى مفاقمة مشكلاتهم. واردات الاتحاد الأوروبي من الغاز قد تحولت بشكل متزايد من العقود المستقرة طويلة الأمد إلى الصفقات قصيرة الأجل التي يتداولها الكثيرون في الأسواق الفورية.

في 2020 كانت الأسعار في الأسواق الفورية نصف أسعار العقود طويلة الأجل مع غازبروم، لكنها ارتفعت سبعة أضعاف في 2021، ما يعكس عدداً من العوامل المتمازجة: على جانب الطلب، عزز التعافي من الوباء الطلب على الغاز في آسيا وكذلك في أوروبا. على جانب العرض، تضاءلت كمية الطاقة المنتجة من المصادر المستدامة في أوروبا بسبب الأيام الغائمة التي لا ربح فيها، والذي دفع أوروبا للاعتماد كلياً على الغاز الطبيعي مع إيقاف محطات الفحم والطاقة النووية.

حاول السياسيون الأوروبيون إلقاء اللوم على روسيا بسبب ارتفاع أسعار الغاز، لكن غازبروم أكدت أنها تورد الكميات المنصوص عليها في الاتفاقات طويلة الأجل. تريد غازبروم عقوداً طويلة الأجل لدعم التكاليف الضخمة للاستثمار في حقول الغاز وخطوط الأنابيب. روسيا هي أكبر مصدر للغاز الطبيعي، وهي تريد بيع غازها لآسيا وأوروبا، وآسيا وأوروبا تريدان شراءه. من هنا يبدو خط أنابيب السيل الشمالي 2 منطقياً، وهو أقصر طولاً من خطوط الأنابيب القديمة التي تمر عبر أوكرانيا.

يبدو منطقياً من أوكرانيا وبولندا الوقوف ضد خط أنابيب السيل الشمالي 2، فهما تريدان تفاضي رسوم شحن على الغاز الذي يمر من روسيا إلى أوروبا عبر بلديهما. لكن ماذا ستفعل هذه البلدان في حال فرض عقوبات إضافية وأشد على روسيا من قبل أوروبا؟

بأية حال، عارضت فرنسا وألمانيا فرض عقوبات على روسيا لعلمهما أن ذلك سيؤثر في اقتصادهما. في 26 كانون الثاني، وبخطة هامة لكسر الاحتكار الأمريكي للمسالمة، اجتمع ممثلون عن فرنسا وألمانيا وروسيا وأوكرانيا للتعبير عن دعمهم لاتفاقية مينسك 2015، التي تلزم الأوكرانيين بالتفاوض مع جمهوريتي دونباس على التوحيد ضمن أوكرانيا فيدرالية، والتي لم يتم تنفيذها حتى الآن.

لأوروبا عموماً، وتحديداً ألمانيا وفرنسا، مصلحة في إتمام خط السيل الشمالي 2 كون الغاز المنقول عبر أوكرانيا وبولندا لا يمكن الاعتماد عليه. السخريّة في الأمر أن أوكرانيا تتقاضى رسوماً على عبور الغاز الروسي لأراضيها، لكنها تشتري غازها من روسيا عبر الوسيط بولندا ورومانيا وسلوفاكيا.

لا يبدو أن روسيا تخشى العقوبات لأن الأمن الوضع الحالي يبدو خطيراً بالنسبة للكثيرين ويمكن أن ينفجر في أية لحظة. السيل الشمالي الآن محط أنظار بقدر أوكرانيا والأزمة فيها، فهو يشكل عاملاً حاسماً في الأمن القومي للكثير من المستفيدين منه. يبدو أن جهود الولايات المتحدة لاحتواء روسيا وعزلها عن أوروبا عبر السيطرة على الأخيرة، غير ناعمة. العالم متعدد الأقطاب يولد في هذه اللحظات بمخاض سريع، ويبدو أن السيل الشمالي 2 يرتكز في قلب هذا المخاض.



قد يكون الأمر مجرد كلام، لكنه قد يكون بذرة لجذر يغير قواعد اللعبة بأكملها. تحاول السيناريوهات الواقعة ضمن مجال الضلال والتضليل أن تظهر بأن بوتين استغل بمهارة صعود الصين لإعادة تأسيس مجال النفوذ الروسي. لكن هذا في الحقيقة كلام فارغ، فالنفوذ الروسي لم يغب يوماً، لكن الفرق أن موسكو سمّنت أخيراً من الرمزية الثقيلة التي تصاحب الفوضى في ولاية 404، والتي لم يتم حلها، فكان من الواجب الإحاطة بالناتو الذي بات على الأبواب.

الروس كانوا هناك، وهم بدأوا بإظهار أستان ومخالب الدب منذ 2008 عندما رفضوا إدماج جورجيا في الناتو واجتاحوا المكان وأخرجوا أوسيتيا وأبخازيا. لكن الجديد مع انضمام الصينيين إليهم أننا بتنا نشهد تعاون التتين والدب بشكل يجعل النسر الأمريكي يحلق مفقوء العينين غير قادر على تلمس طريقه وهو يضع بين سيبيريا وبكين غير قادر على الخروج.

الذي قد يدفع ثمن عمى النسر الأمريكي أكثر ما يمكن هم التوابع الأوروبيون. لكن التتين الصيني لا يزال لديه موطئ قدم كبرى في أوروبا، ولهذا قد نشهد عملاً قريب قيامه «بدفن النظام الدولي القائم» بشكل لا رجعة فيه.

أوروبا معكم ولكن!

إذاً العقوبات التي يلوح الأمريكيون بها قد لا يكون لها القيمة التي يأملونها، خاصة مع إعلان الصينيين دعمهم الكلي لروسيا، وأن الروس قد اختبروا منذ 2014 محاولات لي ذراعهم عبر العقوبات ولم يخضعوا. لكن الذين يجب عليهم الخوف حقيقة هم الأوروبيون. فإذا ما أهملنا أن أية عمليات عسكرية من التي يدعي الأمريكيون ومن والأهم من السياسيين الأوروبيين ناراها ستجري في فناء أوروبا

الغربية إن اجتاحت روسيا الشرقية؟ ستكون هذه مسألة أوكرانيا داخلية تماماً، بدون أي تدخل روسي.

يبدو العجز الإمبريالي لامعاً وشديداً مع عدم قدرة الأمريكيين على اتخاذ القرار بالدخول في حرب ضد روسيا، خاصة مع تحول الجبهة الروسية إلى جبهة مشتركة روسية صينية. لكن لا يجب أن نخشى على الأمريكيين، فلديهم كمية من السخافة والوقاحة لا بد قدرة على الخروج بفكرة يحاولون من خلالها حفظ ماء الوجه.

يتصدر هذه السخافة المكاملة الهاتفية بين «بليتنك الصغير» ووزير الخارجية الصيني وانغ يي، والتي تحوي جميع عناصر المشهد الهزلي المبدع. نجوم هذه المهزلة من الأمريكيين يعتقدون بأن بإمكان بكين التأثير على بوتين والروس ليتوقفوا عن ممارسة «العدوان الروسي» ضد الولاية 404. وعلى الهامش قد يكون هناك نقاش حول تجمع عصابات «الهندي والهادي». لكن المشهد الهزلي انتهى بمجرد بدايته، عندما أعاد وانغ يي إحياء اللقاء في الأسكا عندما قام بصنع حساء من بليتنك الصغير، وذلك بالقول: الصين تدعم روسيا تماماً، والولايات المتحدة هي من تزعزع استقرار أوروبا. في حالة ظهور المزيد من العقوبات، ستدفع أوروبا الثمن وليس روسيا، فروسيا يمكنها على الدوام الاعتماد على يد المساعدة الجادة من الصين.

لنذهب ناحية اتصال آخر، بين بوتين وماكرون. كان ودياً في البدء، حيث ناقشوا الناتو «الميت دماغياً» بحسب تعبير ماكرون. ثم ناقشوا الأحاديث الفارغة الأنغلو/سكسونية، وكذلك إمكانية إنشاء مجموعة عابرة لأوروبا مع روسيا— شيء شبيه بتشكيل مناهض لأوكوس، عازم على تجنب الحرب بكل الوسائل على الأراضي الأوروبية.

على الاستدانة، وفي حال ندرة وجود من يقرضها من السوق، فبفوائد أشبه بالأرقام الفلكية. احتياطات الغاز في أوكرانيا فارغة منذ تشرين الثاني، وليس لدى كييف المال لشراء المزيد. يساعد الاتحاد الأوروبي اليوم أوكرانيا، ولكن ذلك على حساب احتياطاته من الغاز، فإلى متى يمكنهم الانتظار والبقاء؟

أسرجوا خيولكم الراقصة

لا شيء مما قلناه في الأعلى يغير الحقيقة الجوهرية بأن مجمع أمريكا/بريطانيا مضافاً إليهما ما يشبه كلاب تشيواوا الناتو بولندا ودول البلطيق، يدورون في الأنحاء مثل المجانين يريدون إثارة حرب. وأن السبيل الوحيد إلى ذلك هو عبر رفع الرايات الكاذبة. قد يحدث ذلك هذا الشهر، وقد يحدث أثناء الربيع القادم، لكنه إن أتى فالروس مستعدون له. قد يكون الأمر أشبه بسيرك للخيول الراقصة التي يمتطي أحدها مسؤولو الولايات المتحدة الذين يجهبون 18 سيناريو للاجتياح الروسي، بينما يقف وراءهم زيلينسكي نفسه مشدوها وهو يقول: «بربكم كفوا عن هذا».

التسليح الأعمى للولاية 404 مستمر، بدءاً من الأسلحة الخفيفة وصولاً إلى مجموعات مستشاري بلاكووتر. وبعيداً عن كل هذا الجنون، فالخطوة العقلانية الوحيدة التي قد تفكر فيها موسكو هي الاعتراف الفعلي بجمهوريتي دونتسك ولوهانسك الشعبية، وإرسال وحدات من قوات حفظ السلام إليها. من شأن هذا بالطبع أن يثير غضب الصقور الأمريكيين الحاليين بحرب لا يشتركون فيها، والتي يمكنهم تصوير ضحاياها وعرضها مع موسيقى مأساوية على التلفاز، وكذلك تجهيز مشاهد الإحراق والنهب على طول الطريق إلى السهول الهنغارية. يأتي هنا سؤال صعب آخر: من سيقوم بإزالة النازية من أوكرانيا

روسيا هي أكبر مصدر للغاز الطبيعي وهي تريد بيع غازها لآسيا وأوروبا تريدان شراءه من هنا يبدو خط أنابيب السيل الشمالي 2 منطقياً

الالتحام التاريخي والاحتكاك الصارخ



لا بد وأن الآفاق مغرية للعقل للبحث فيها أكثر من تفاصيل العمليات الحاضرة طالما أننا وضعنا خطوطها العامة، ولكن حرارة المرّجل الحالي لها سطوع يوازي الظلام المعتم، ليس فقط لما تحمله من تكرار وتأكيد وتشديد على ما هي عليه الرأسمالية وعلى مصيرها التاريخي، بل لما تحملها من ظواهر جديدة. وعلى الرغم من أن الكثير من جديد هذه المرحلة تم إنتاج الكثير منه، ولكن غناها الحالي يبدو أنه ما زال في بداية تظهيره. وفي هذه المادة سنحاول تكثيف بعض المواد السابقة حول دور الفكرة، وهذه المرة من باب علاقة البنية الفوقية («وتحديداً الوعي بأشكاله المختلفة») بالبنية التحتية («الاقتصادية») لربما نقدر على تلمس الشكل التاريخي الحالي لهذه العلاقة وما تعنيه بالنسبة للمستقبل ولفهم بعض العميات الجارية وكيفية التدخل فيها.

د. محمد المعوش

مبدأ التناسب بين البنيتين

إن مبدأ التناسب بين البنيتين الفوقية والتهتية هو مبدأ أساس لفهم التطورات في التفاعل بينهما. يجب أن تتجانس البنيتان في علاقتهما من أجل تماسك النظام الاجتماعي الذي تمثلانه. والبنية الفوقية وعلى الرغم من كونها تجد أساسها في البنية التحتية، ولكنها ليست انعكاساً سلبياً للأخيرة، بل لها فعالية تنبع من الطابع الفاعل للوعي، كونه محمولاً من قبل العنصر البشري، الذي يمثل الجانب الفاعل في التاريخ. ولذلك فالتجانس والسمة الفاعلة للبنية الفوقية في التأثير على البنية التحتية يسمح بالتاريخية تختلف سمات هذه العلاقة بين البنيتين. التذكير بذلك يسمح لنا بالاستنتاج بأن المرحلة النوعية الحالية ولا شك ستعطي طابعاً نوعياً للعلاقة بين البنيتين. فالمرحلة الحالية بما هي أزمة شاملة وعميقة للرأسمالية منتجة بذلك شروط وجود اجتماعية جديدة لتظهر قانون تدمير الطبيعة والبشر في مرحلة متقدمة وكرائية في ظل نظام الهيمنة الهجين الجديد الذي تم إرساؤه في العقود الماضية، إضافة إلى هذه المرحلة التي يواجه فيها النظام الرأسمالي تناقضات داخلية منها مثلاً أنه مكبوح القدرة على ممارسة عنفه التاريخي الضروري له لتأبيد وجوده وذلك لوجود كتلة تاريخية وريثة مرحلة التقدم الثوري في القرن الماضي، هذه السمات تجعل من الشروط الصراعية لها خصوصية نوعية جديدة.

الهيمنة كمارسة

إن الهيمنة بشكليها المادي والمعنوي هي ممارسة، وليست معطى خالصاً وجاهزاً. ولهذا فإن البنية الفوقية والتي بقسم كبير منها هي مظهر الوعي في أشكاله المختلفة فإنها تمثل ممارسة النظام القائم في حقل الوعي. إذاً هي عملية وبالتالي لها هدف هو منع الواقع من التغيير. هذا الهدف يتحول إلى شكل وأدوات تحقيقه مع تحول الشروط الصراعية للواقع المطلوب منع تغييره. في نهاية التحليل هي عملية تعمية وتضليل وتشويه وتبرير. وهذه العملية تسهل أو تصعب حسب الهوامش التاريخية التي يملكها النظام القائم. هذا الهامش التاريخي الذي انفتح مؤقتاً أمام الرأسمالية في النصف الثاني من القرن الماضي بسبب تراجع

وزن النموذج الاقتصادي الاشتراكي عالمياً، وهو ما أعطى عملية التعمية والتضليل طاقة كبرى وذلك من خلال الاستناد إلى هامش واقعي مارس بدوره لعبة التضليل الممارسي للقوى الاجتماعية في حرف حقيقة تحقيقها لحاجاتها المادية والمعنوية. هذا مثال على العلاقة بين البنيتين هنا. ولكن هذا الهامش عاد وانغلق مجدداً في بدايات القرن الحالي. ولكن هذا الانغلاق لم يكن انغلاقاً منكرراً، بل يحمل معه التناقضات الجديدة التي خلقها الواقع الجديد لشكل الهيمنة الجديد المادي- المعنوي. محمولاً على التوسع والتمركز والترابط الحاصل جراء «العولمة» طوال العقود الماضية. ولهذا فإن شروط الوجود المادية («التهتية») لانغلاق الهامش هو أزمة مهددة للبشرية في كونها مدمرة للعقل والجسد والطبيعة. وهي أيضاً أزمة مكبوحة التفجير نسبياً لوجود الثقل المقابل وهو هنا بالتحديد الوزن الكبير لروسيا والصين كوريثتين موضوعيتين لمرحلة الصعود الثوري السابق. وهنا بالتحديد يواجه النظام صعوبة في ممارسته التعموية تلك نتيجة لشدة المعاناة الواقعية.

أدوات متلائمة

ولهذا فإن النظام اليوم في ممارسته الأيديولوجية يظهر كل ما لديه من أدوات. في السنوات السابقة حاولت الأيديولوجيا الرسمية ممارسة لعبة الفلسفة المثالية في أشكالها الأكثر تطرفاً أي في نكران الواقع ككل، هروباً منه، وهو ما يمكن إيجاده في الأوراق العلمية والأفلام وبعض المقولات المعتممة. ولكن كما يقال فالوقائع عنيدة، ولهذا لا يمكن لنكران



في السنوات السابقة حاولت الأيديولوجيا الرسمية ممارسة لعبة الفلسفة المثالية في أشكالها الأكثر تطرفاً أي في نكران الواقع ككل هروباً منه

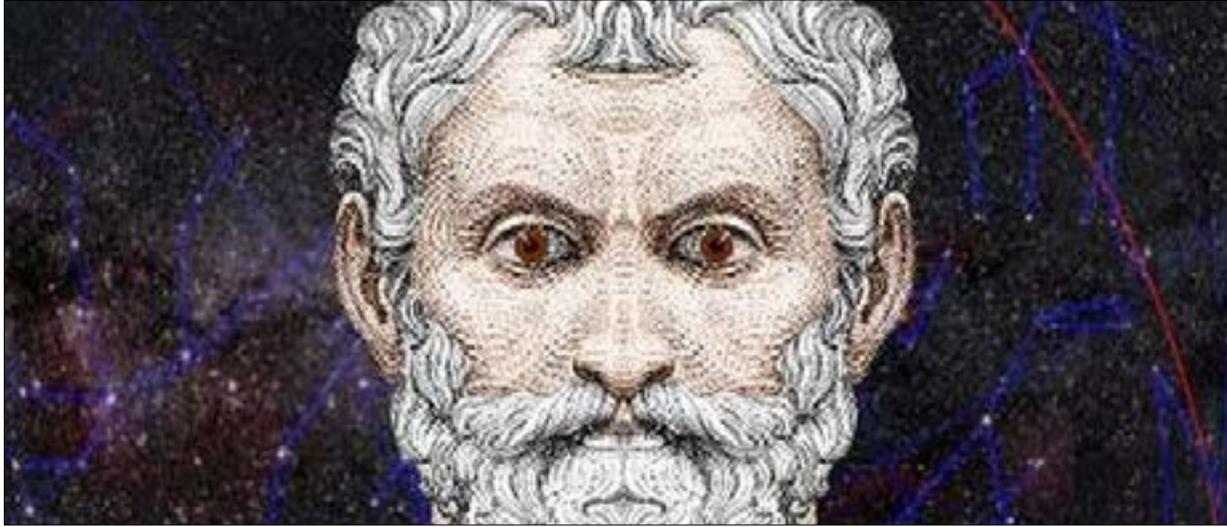
الواقع مثالياً أن تنفع. فتصاعد إقام الأيديولوجيا الرسمية أسلحتها الأكثر قدرة من افتراء وكذب وتجاهل وإنكار مراهق في شكلها الفاعل ذات الفعل المباشر والأنفي والأسرع أكثر من الأدوات التعموية السابقة التي لها كان الطابع الإستراتيجي متعدد الطبقات والقشور والالتفافي، وهذا ما يحاول مثلاً الحقل الدبلوماسي الروسي- الصيني التركيز عليه بشكل أساس وتعريفه. وهذا ما قصدناه سابقاً بأننا اليوم في مرحلة الخبر العاجل وعقلية الفضيحة وسلوكيات المخاضة والافتراء الطفولية. وكل ذلك محمول على تعميم عقلية رثة سهلت هذه الممارسة، مدعومة من أسلحة إعلامية عالية التركيز والسرعة.

ضيق المساحة بين البنيتين

هناك جديد نوعي مهم آخر «بل هو تظهري آخر لما ذكرناه أعلاه» نابع من ضيق هوامش الممارسة التعموية لدى الأيديولوجيا الرسمية. إن ضيق مساحات النشاط البشري مادياً وتصاعد حدة المعاناة المادية والمعنوية، واشتداد حدة التناقضات في المجتمع، والطبيعة، يضيق أيضاً مساحات السياسة الرسمية، ويقصر المراحل التي كانت تحتاجها الممارسة الرسمية السياسية والأيديولوجية لكي تكمل دورتها التعموية والتضليلية. ولهذا مثلاً هناك ارتفاع حدة الانقلابات السياسية والعسكرية مؤخراً في دول الأطراف، وتفكك العملية السياسية التي تفعل فعلها في مراحل الثبات النسبي للبنية الاجتماعية في الغرب تحديداً. ومن ثم تعميم التطرف في كل أشكاله والعممية «بعد تعميم نهج المتعة القصوى في المرحلة السابقة الكبرى.

على انغلاق الهامش». ولكن وعلى مستوى الوعي، وكان الفكر صار في مرحلة انتظار معطاً يختنق في اللحظة، فالمستقبل الوهمي لم يعد موجوداً، والحاضر مختنق ممارسياً إلى أبعد الحدود، وهذا ما يجعل من وسائل الهيمنة الجماهيرية في لهاث إلى القصف المركز والكثيف عليه من أجل الحدّ من حركته الممكنة. هذا يجعل من الوعي في احتكاك مباشر مع العمليات الواقعية للوجود الاجتماعي، أي في التعاطي مع جذرها. فلا طبقات انتقالية بينه وبينها. انكشفت في عريها أمامه، وانكشف هو («وعي») نفسه أمام نفسه أيضاً. ألم يقل ماركس بأن الفكر يتثور عند الفئة التي ليس لديها ما تخسره؟ هذه هي حال فئات اجتماعية واسعة اليوم. إن ضيق المساحة بين البنية الفوقية والتهتية، أي في التحامهما المباشر يرفع من حدة التوتر والطين بينهما في ظل تعطل أغلب مساحات الممارسة الرسمية على مستوى البنية الفوقية وتتسارع متطلباتها في أن من الدولة إلى الإغراء الاجتماعي إلى التموية الفكري. وهذا هو مجدداً مؤشر على الفرصة في توظيف هذه الطاقة من أجل الفعل التاريخي للتغيير. وهذا ما لا يزال ناقصاً على جبهة المواجهة العالمية بالشكل المطلوب. وكل ما سبق قوله ليس إلا القول المعروف نفسه بأن العمليات في تطورها التاريخي تصل إلى نهايتها المنطقية، وهي هنا تبلور البنية الاجتماعية في مستوياتها المختلفة في شكلها النظري بشكل مباشر بعد أن كانت مغطاة بالتفاصيل والتعقيد مما يجعل البنيتين في حالة احتكاك شديدة تسمح بالاختراقات الكبرى.

الفلسفة المادية بنت الشرق العظيم



ظهرت المادية في الفلسفة اليونانية، ولكنها لم تظهر في اليونان الحالية. بل ظهرت في مدينة ملاطية على حدود الممالك الأرمنية والفارسية والسورية في القرنين السابع والسادس قبل الميلاد.

قاسيون

لم تنشأ الفلسفة اليونانية عموماً في اليونان، بل ظهرت في المدن التي شيدها اليونانيون في أيونيا على الساحل الغربي لآسيا الصغرى. والتي كانت قد سبقت اليونان بتطورها الاقتصادي والتجاري والازدهار الفكري والثقافي.

وتبلورت أولى التعاليم المادية في مدينة ملاطية كبرى مدن آسيا الصغرى حيث عاش الفلاسفة الثلاثة: طاليس وأناكسمندر وأناكسيمنس الذين أمعنوا النظر في الموجودات وتغيرها واجتهدوا للبحث في العلة الأولى للأشياء. وكانوا أول من صاغ وطور المفاهيم الفلكية والرياضية والفيزيائية والبيولوجية في اليونان. وينتمي هؤلاء الفلاسفة إلى المدرسة الملاطية في الفلسفة والتي عرفت أيضاً باسم المدرسة الطبيعية الأيونية. طاليس هو أول الفلاسفة الملاطيين. واقترح على مواطنيه تأسيس اتحاد

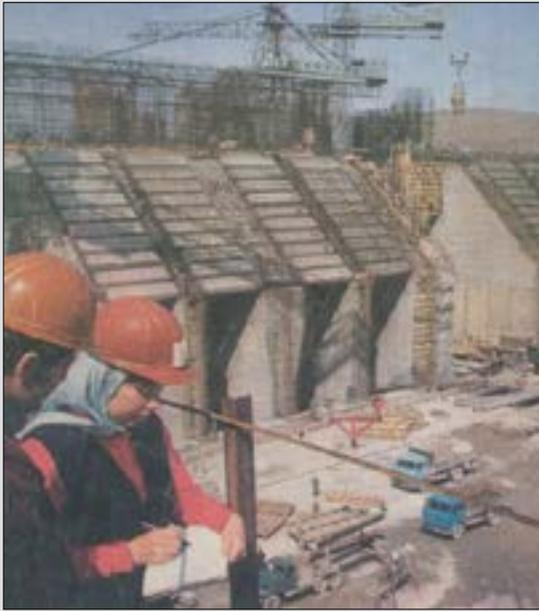
والإسلامية واحد من الأمثلة على تطور المادية اللاحق. وفي القرن الثامن عشر تطورت المادية على يد الفلاسفة الفرنسيين عشية الثورة الفرنسية. ومن ثم وصلت إلى فيورباخ في ألمانيا «الفلسفة الكلاسيكية الألمانية». وتطورت على يد ماركس وأنجلس في القرن التاسع عشر أثناء تصاعد نضال الطبقة العاملة وصولاً إلى القرن العشرين. حيث ثورة أكتوبر ودور لينين في تطور المادية.

أما تلميذه أناكسمندر، فيرى أن جميع الموجودات من المادة اللا محدودة. بينما يرى أناكسيمينس أصل الموجودات من الهواء. وكل التبدلات في نظر هؤلاء الفلاسفة هي حركة أزلية للبدايات المادية وتحولاتها اللا نهائية. تطورت الفلسفة المادية في الفلسفة اليونانية لاحقاً على يد هيراقليط وديموقريطس وغيرهم في المرحلة العبودية. أما في المرحلة الإقطاعية، فالجنور المادية في الفلسفة العربية

سياسي يضم الدول اليونانية في آسيا الصغرى لتستطيع الوقوف في وجه الخطر الخارجي. ذاع صيته بعد أن تنبأ للمرة الأولى بكسوف الشمس عام 585 ق.م. تعلم من العلوم المصرية والبابلية والفينيقية وصاغ معلوماته الجغرافية والفلكية والفيزيولوجية في إطار تصور فلسفي شامل. وكان تصوراً مادياً في الأساس رغم ما نلمحه فيه من بقايا أسطورية قديمة. يرى طاليس أن جميع الموجودات صدرت عن مادة رطبة أولية «الماء».

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



وقعت اتفاقية سد الفرات عام 1957، وبدأ العمل عام 1966. وشهدت نهاية الستينيات بدء العمل في العدي من أقسامه. افتتح في بداية السبعينيات. واستطاعت محطة توليد الكهرباء في السد توليد كمية كبيرة من الطاقة الكهربائية للبلاد. لماذا كان السد آخر المشاريع الإستراتيجية الكبيرة؟ وكم من المشاريع التي تحتاجها سورية لتأمين طاقة كهربائية كافية للبلاد؟



وثائقي عن العبودية

عرض مؤخراً شريط وثائقي فرنسي بعنوان «الحياة أمامنا» يروي قصة 80 ألف مغربي رحلتهم فرنسا للعمل في المناجم في شمال البلاد في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي. وتضمن شهادات العديد من العمال المغاربة الذين عملوا في مناجم الفحم الحجري الفرنسية. ويحكي عن العمال الذين وقعوا في العبودية أثناء بحثهم عن فرص العمل في فرنسا عندما كان أرباب العمل الفرنسيون يجلبون العمال من المغرب منذ الخمسينيات. والمفارقة أن قلة من المؤرخين قد «حللوا تلك الفترة البروليتارية لشعبنا بأكمله» حسب ما قال القائمون على الفيلم.



معرض تاريخ الأوبئة

نظمت المكتبة الروسية الوطنية في موسكو معرضاً عن تاريخ الملصقات بموضوع الأوبئة في القرن الـ 20. واقتبس منظمو المعرض عنوانه «قد فات الأوان» من ديوان شعري أصدره الشاعر السوفييتي، فلاديمير ليبيديف بعد انتشار الكوليرا في بطرسبورغ. وتضمن المعرض مجموعة من الملصقات والمنشورات الدعائية الرامية إلى مكافحة الأوبئة سنوات 1920-1990. وصدرت ملصقات مكافحة الأوبئة في العشرينيات لتعكس روح البناء التي سادت البلاد. وفي ثلاثينيات القرن الماضي، فرضت الحكومة على السكان التطعيم الإجباري ضد الجدري، مما جعل من الممكن القضاء على الجدري في الاتحاد السوفييتي عام 1936.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الإسم	الهاتف	دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795	طرطوس	صلاح معنا	0999725141	الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
درعا	خالد الشرع	0968844820	حلب	جمال عبود	0933796639	حمص	أنور أبو حاضمة	0933763888	الرقدة	محمد فياض	0945817112
السويداء	وائل منذر	0935662555	اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133			

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2022/02/06» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

ما بعد زمن الحروب والأوبئة والجوع والتوحش



المأساة أنقاضاً، وسيكون انتصار البروليتاريا إما مكتسباً، وإما على كل حال محتملاً. من مقدمة لكراس بوركهيم «على ذكرى الوطنيين الصياحين 1806-1807». مؤرخة بتاريخ 15 كانون الأول 1887. ماركس أنجلس، بصد الثورة الاشتراكية، دار التقدم 1983، ص 306-307.

ظروف القرن الواحد والعشرين
ما هو القاسم المشترك بين الأمس واليوم، بين بداية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين: الحروب، الأوبئة، الجوع والمجاعات، التوحش، إمبريالية الرأسمالية. مع الأخذ بعين الاعتبار وإضافة الظروف الجديدة للعصر الراهن.

ونسأل السؤال التالي: متى ستحدث الثورة الاشتراكية في القرن الواحد والعشرين؟ إذا كانت الثورة الماضية قد حدثت في فترة نهاية الحرب العالمية الأولى ونهاية الأوبئة؟ بغض النظر عن موعد الثورة الاشتراكية القادمة، وهي قادمة حتماً. فإن الحروب والأوبئة والمجاعة والتوحش واستمرار تحطيم القوى المنتجة ستضع الناس أمام خيارين: اما الاشتراكية أو البربرية. وما يجري اليوم هو دفع المنظومة الرأسمالية باتجاه البربرية. ولكن الناس سيختارون الاشتراكية.

به حرب السنوات الثلاثين مضغوط على امتداد ثلاث أو أربع سنوات، ومنشور في القارة جمعاء، والمجاعة والأوبئة، وتوحش العساكر والجماهير الشعبية على السواء، الناجم عن العوز المدقع، والتشويش الميؤوس منه في أليتنا الاصطناعية في التجارة والصناعة والتسليف. كل هذا سينتهي الافلاس العام، وانهايار الدول القديمة وحكمتها الدولية الروتينية انهياراً فظيماً إلى حد أن التيجان ستتساقط على الأرض بالديزينات ولا تجد أحداً يلهمها، الاستحالة المطلقة للرؤية سلفاً كيف سينتهي كل هذا ومن سيخرج منتصراً في الصراع. إلا أن هناك نتيجة واحدة لا ريب فيها إطلاقاً، هي الضنى العام، وتوفر الشروط لأجل انتصار الطبقة العاملة النهائية.

تلك هي الأفق إذا ما سير بنظام المزامحة في التسليح الحربي إلى الحد الأقصى وأوتي في آخر المطاف ثماره المحتملة. اليكم، أيها السادة الملوك ورجال الدولة، إلى أين قادت حكمتكم أوروبا العجوز. وإذا لم يكن قد بقي لكم أي شيء غير افتتاح الرقصة الحربية العظيمة الأخيرة، فإننا لم ننبك. لتمض الحرب حتى إلى دفننا أغلب الظن، إلى المؤخرة لفترة من الزمن، ولتنزع منا بعض المواقع المكتسبة. ولكن إذا أطلقت العنان للقوى التي لن تتمكنوا فيما بعد من كبح جماحها، فإنكم كيفما سارت الأمور، ستكونون في نهاية

**الحروب والأوبئة
والمجاعة
والتوحش
واستمرار تحطيم
القوى المنتجة
ستضع الناس
أمام خيارين إما
الاشتراكية أو
البربرية**

حدث المجاعات في مختلف البلدان ومات الناس جوعاً بأعداد كبيرة. مثل المجاعة في سورية ولبنان والجزيرة والعراق والأناضول. وحدثت المجازر التي أبديت فيها العديد من الشعوب التي بدأت تنتفض دفاعاً عن نفسها. وفي هذا الوقت، تصاعد نضال الطبقة العاملة في العالم الرأسمالي، كما تصاعد نضال شعوب المستعمرات. وإن كانت الحرب العالمية الأولى قد قطعت تطور هذا النضال مؤقتاً. إلا أن هذا النضال قد تصاعد في نهاية الحرب، وحدثت ثورة أكتوبر الاشتراكية عام 1917 وتساقت الملوك والقيصرة بالجملة في أوروبا. قبل حدوث كل تلك الظروف بحوالي ثلاثين عاماً، وفي العام 1887، تحدث فريدريك أنجلس عن الحرب العالمية التي صارت على الأبواب. وتحدث عن انتشار الأوبئة والمجاعة والتوحش. وأكد أن نتيجة ذلك هي انتصار الطبقة العاملة. أي كان يرى ثورة أكتوبر قبيل حدوثها بثلاثين عاماً.

ما كتبه أنجلس

من الآن وصاعداً لم تبقى أية حرب ممكنة بالنسبة لبروسيا -ألمانيا- غير الحرب العالمية. وستكون حرباً عالمية لا سابق لأبعادها ولا سابق لقوتها. فإن ثمانية أو عشرة ملايين جندي سيخفق بعضهم بعضاً، ويلتهمون أوروبا بأسرها بصورة تامة كما لم تلتهم يوماً من قبل سحب الجراد. إن الخراب الذي تسببت

ليست المرة الأولى التي تشهد فيها البشرية اليوم الفظائع والنتائج الكارثية للحروب الرأسمالية والأوبئة والمجاعة والتوحش. ففي بداية القرن العشرين، عاشت البشرية ظروفاً مشابهة، ظروف الحرب والجوع والأوبئة، وجاءت ثورة أكتوبر للنضال ضد هذه الظروف في النهاية. وقد تنبأ فريدريك أنجلس بهذه الظروف قبل حدوثها بثلاثين عاماً، كما تنبأ بالثورة العمالية قبل حدوثها بثلاثين عاماً.

■ قاسيون

ظروف بداية القرن العشرين

في نهاية القرن التاسع عشر، دخلت الرأسمالية مرحلتها العليا «الإمبريالية». وبدأت الدول الإمبريالية تتنافس على اقتسام العالم، فاشتعلت الحرب العالمية الأولى التي قتل فيها حوالي 10 ملايين شخص.

وفي نفس الوقت، انتشرت الأوبئة وحصدت أرواح الملايين حول العالم، مثل الإنفلونزا الإسبانية في العالم الرأسمالي «أوروبا وأمريكا». ولم تدخل ضحايا الأوبئة في عداد خسائر الحرب العالمية الأولى.